الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف ـ إخاء عدل

وزارة البيئة والتنمية المستديمة

التقرير الوطني الثاني حول التنمية المستديمة

بدعم من :

مشروع "مبادرة الفقر والبيئة" ـ المرحلة 3

UNDP

UN environment
United Nations Environment Programme

إنجاز

BAWA SARL
ETUDES & DÉVELOPPEMENT

فهرس المحتويات

مقدمة.....
المنهجية .....
الفصل الأول : عموميات ومعطيات أساسية عن البلد .....
الفصل الثاني : تحليل احتياطي وديمومة الموارد الطبيعية والتحديات المتصاعدة
الفصل الثالث : تحليل السياسات الوطنية للتنمية المستديمة .....
الفصل الرابع : تحليل التشريعات والنظم والقضايا القانونية المرتبطة بالتنمية المستديمة..
الفصل الخامس : لمحة عن الأداء في مجال أهداف الألفية للتنمية .....
الفصل السادس : الوضعية المرجعية لأهداف التنمية المستديمة في موريتانيا .....
الفصل السابع : حصيلة وتوصيات في سياق الأداء البيئي في موريتانيا ...
الفصل الثامن : توجيهات تتعلق بالثغرات الرئيسية في أهداف التنمية المستديمة، وإسقاطها على إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.....
المراجع .....
الملاحق ....
قائمة الأشخاص الذين تم اللقاء بهم .....

توطئة من لدن معالي وزير البيئة والتنمية المستديمة،

السيد آمدي كمرا

أعِدّتْ هذه النسخة من "التقرير الوطني للتنمية المستديمة" في إطار مبادرة "الفقر والبيئة" التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (البيئة الأممية).
لذلك، يجب أن يقدم هذا التقرير لصناع القرار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وكذلك مجموع الشركاء التقنيين والماليين المتدخلين في هذا البلد، المعلوماتِ الوجيهة حول القضايا الرئيسية في التنمية المستديمة ـ والتي تم التعرّف عليها ـ وكذا حول السياسات والبرامج القائمة ، بما فيها برامج المانحين المعنيين.

يجب أن يمكّن أيضا تنفيذُ تلك التحليلات والتوصيات ـ مع مختلف الهيئات المعنية ـ من التحقق من الأخذ في الحسبان المنهجي لبُعد التنمية المستديمة في مجالات العمل الأولوي في البلد، وكذا في تحديد أهداف البلد في مجال التعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وفي مجال التنمية المستديمة للموارد الطبيعية.

وعلى وجه التحديد، يُراد من هذا التقرير أن يكون مرجعا ـ أي "خط الأساس" ـ لمختلف أدوات القياس للتقدّم المحرز في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل في إطار "خطة العمل الوطني للبيئة" في موريتانيا وإستراتيجيتها الوطنية الجديدة للبيئة والتنمية المستديمة.

وفي هذا الصدد، يحدد التقرير ويصف روابط السببية العضوية بين الإشكاليات البيئية، بما في ذلك إشكالية تأثير التغير المناخي، وتحديد الاستراتيجيات الوجيهة في مكافحة الفقر.

يأمل هذا التقرير أن يكون وثيقة مرجعية تعكس الحوار السياسي والاجتماعي وتدخلات التعاون الجارية بشأن القضية الجوهرية للتنمية المستديمة وقضية التوعية اللازمة للمسؤولين الموريتانيين في شأن الموضوعات البيئية.

مـقـدمـة

تميزت الدورة العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف ة باسم "قمة الأرض" بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستديمة في ريو، في 20-22 يونيو 2012 (ريو +20). يتمثل أحد الالتزامات الملموسة القليلة لقمة (ريو+20) في وضع خطة لتحديد أهداف جديدة للتنمية المستديمة، "يجب أن تكون ملموسة وموجزة وسهلة الفهم". وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية، فإنّ أهداف التنمية المستديمة الجديدة لها بعد عالمي وتغطي جميع الرهانات الإنمائية في جميع البلدان. وهكذا، تشبثت موريتانيا ـ ضمن أهداف أخرى ـ بأهداف جديدة في مجال حماية البيئة استنادا إلى أهداف تخفيض الفقر.

ونظرا لذلك، ووعيا منها لحجم التحديات المرتبطة بالتنمية المستديمة، تفاوضت الحكومة الموريتانية مع الشركاء الفنيين والماليين، بمن فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شأن المرحلة الثالثة من مشروع مبادرة "الفقر والبيئة"، والذي يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية لإدماج قضايا الفقر والبيئة في مسارات تخطيط وتنفيذ الإستراتيجيات والسياسات والميزانيات الوطنية في التنمية المستديمة.

يُركِّز مشروع "مبادرة الفقر والبيئة" نشاطاته على تطوير آليات للاست غلال المستديم للموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي، بهدف الحد من الفقر ـ لا سيما في المناطق الريفية ـ والمساهمة في النمو الاقتصادي. وترتكز أنشطته على الصلات بين الفقر وتدهور البيئة، وتعالج أسبابها الجذرية وفق مقاربة شمولية. تجعل المبادرة من حماية البيئة والاستغلال المستديم محورا رئيسيا في إستراتيجيتها في مجال تخفيض الفقر، وخاصة على مستوى المناطق الزراعية البيئية الهامشية المهددة و/أو ذات الاحتياطيِّ المنخفض.

يحدد هذا التقرير الوطني للتنمية المستديمة الصلات الرئيسية بين البيئة وتخفيض الفقر، ويندرج في منطق "إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك" التي تغطي الفترة 2016/2030. وهو يجمع المعلومات الأساسية ويساعد في استهداف القضايا التي تمثل إما طوارئ بيئية أو ظواهر اجتماعية اقتصادية تعتبر بارزة في تنمية موريتانيا.

المنهجية

جرى تحرير التقرير الوطني حول التنمية المستديمة عبر ستة مراحل، كما يلي :

المرحلة 1 : ضبط "الشروط المرجعية"، وتعديل المنهجية والجدول الزمني.

مكنت هذه المرحلة للخبراءَ المكلفين بالدراسة من مراجعة تفاصيل المنهجية المقترحة للتقرير الوطني حول التنمية المستديمة، بتعميق جميع أجزائه وبإدماج مُدخلات المشرف على التنفيذ وشركائه فيه.
كما مكنت هذه المرحلة من التحقق من بعض الافتراضات المرتبطة بالنواتج والموافقة على المواعيد المقررة للمقابلات والاستطلاعات، فضلاً عن الاستعراضات الوسيطة التي يمكن أن تفيد كثيرا في جودة المنتج المتوقع.
أنجزت هذه المرحلة الأولى بالتشاور التام مع هيئات وزارة البيئة والتنمية المستديمة، و"نقطة الربط" مع "مبادرة الفقر والبيئة 3" في وزارة البيئة والتنمية المستديمة، ومنسّقية "مبادرة الفقر والبيئة3".
وعلى إثر حصة الضبط هذه، قام الخبراء بلقاء تشاوري مع الوزارات الرئيسية والمشاريع والبرامج والشركاء الفنيين والمجتمع المدني المعنيين بقضايا التنمية المستديمة ، لاستيعاب آرائهم الوجيهة حول صياغة التقرير الوطني حول التنمية المستديمة ، ضمانا لمشاركتهم الفعلية.

المرحلة 2 : جمع البيانات ، بما في ذلك البيانات حول المعطيات
مكّن جمع البيانات، على وجه الخصوص، من البدء برؤية واضحة ، سواء من حيث بنية الدراسة أو من حيث حالة المعارف الموضوعاتية والقطاعية المتعلقة بالجوانب السياسية والميدانية.
من بين الوثائق التي عبئتْ في قاعدة البيانات الوثائقية هذه، نذكر على سبيل المثال مجموع الوثائق الموضوعاتية والقطاعية التي استخدمت في إعداد إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2030/2016، بالإضافة إلى مختلف النصوص التشريعية، كالقانون الإطاري للبيئة، ومدونة الصيد، ومدونة الغابات، ومدونة الماء، والمدونة المعدنية ، وكذلك مراسيمها التنفيذية.
كما مكنت هذه المرحلة من جمع الوثائق ذات الطابع الوطني المتعلقة بقضايا التنمية المستديمة، وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم والنوع والحكم الرشيد والأمن الغذائي والتشغيل.
خلال هذه المرحلة، محص الخبراء جميع الدراسات والتقارير والدراسات الوصفية المستكملة أو قيد الإنجاز، بما في ذلك تلك التي ترعاها مبادرة "الفقر والبيئة" التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرهما من المشاريع والبرامج التي تنفذها الدولة ومختلف شركائها في التنمية.

المرحلة 3 : مقابلة الفاعلين

مكنت هذه المرحلة من النقاش مع ممثلي مختلف القطاعات والأطراف الفاعلة غير الحكومية المعنية بقضية التنمية المستديمة وجمع آرائهم وتوصياتهم. مكنت هذه المرحلة أيضا من إكمال جمع البيانات.
ثم صمِّم استبيانٌ استطلاعي للتقرير، من أجل توثيق جملة المع طيات التي ستستهدف لدى كل طرف فاعل في التنمية المستديمة، مع التركيز على الممارسات الجيدة وقيمة المعارف المحلية ، مع تأمين المحتويات الوجيهة وفقا للشروط المرجعية.

المرحلة 4 : تحليل ومعالجة البيانات الخام.

خلال هذه المرحلة، كان مجموع البيانات التي تم جمعها موضوع تحليل معمق واستغلال.

وتم التركيز على البيانات والملاحظات المتعلقة بالضغوط الاجتماعية وتدفقات الهجرة والتأثيرات الواقعة على الموارد الطبيعية بمختلف أنماطها، وكذلك على واجهة التفاعل بين السكان والسياسات. كما تم تحليل وضع البلد فيما يتعلق بأهم الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وأولِيَ اهتمام خاص بنسبة تطور المؤشرات، حيثما مكنت البيانات المتاحة ذلك.
أتاحت هذه المرحلة تحليل الأطر المؤسسية التي تحكم متابعة الحالة البيئية والاقتصادية والاجتماعية السائدة على مستوى البلد، وكذا على مستوى الهيئات والكيانات الأخرى المعنية بقضايا التنمية المستديمة.

المرحلة 5 : بسط مشروع مخطط التقرير

تمثلت هذه المرحلة في اعتماد مشروع مخطط مفصل للتقرير، على نحو يحدد مكانة البيانات المتعلقة بكل شق وحجمها في المحتوى، وكذا استهداف أنماط وعدد الصور الإيضاحية التي ستدرج في هذا التقرير.
وقد مكّن النهج المعتمد خلال هذه المرحلة لانسجام المحتويات من استغلال بيانات التقرير مع إيضاحات وبيانات إحصائية موضوعاتية وقطاعية التي مكنت من اقتراح الاتجاهات التي يتعين اتخاذها في إطار التقرير الوطني للتنمية المستديمة.

المرحلة 6 : كتابة التقرير الوطني الثاني حول التنمية المستديمة

حُرِّرَ التقرير الوطني حول التنمية المستديمة وفقًا للمخطط المفصل المحدد في المرحلة السابقة. وقد ركز على جميع المعلومات والبيانات المجمَّعة، سواءٌ في الموقع أو في الوثائق المتاحة (تمحيص وتحليل الوثائق) والمقابلات ذات القيمة المؤسسية.
يتضمن التقرير بيانات محدّثة ومتحقق منها حول ما يلي : البيئة المادية، الهواء والمناخ، التربة، المياه، مخاطر الكوارث الطبيعية، البيئة البيولوجية، التنوع البيولوجي، المنظومات البيئية (المنطقة الشاطئية، منطقة النهر، المنطقة الرعوية)، والموارد البيولوجية ذات الأهمية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

الفصل الأول : عموميات ومعلومات أساسية عن البلد

جرى تحرير التقرير الوطني حول التنمية المستديمة عبر ستة مراحل، كما يل

الموقع الجغرافي

موريتانيا بلد من بلدان الغرب الإفريقي، وتقع بين خطيْ العرض 15 و 22 شمالا وخطيْ الطول 5 و17 غربا. يحدها من الشمال الصحراء الغربية والمغرب والجزائر، ومن الشرق مالي، ومن الجنوب مالي والسينغال، ومن الغرب المحيط الأطلسي، على واجهة جنوبية شمالية من 600 كلم، تقريبا.
تقع موريتانيا وصلةً بين منطقة الصحراء الكبرى والمنطقة السودانية الساحلية، بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بين العالم العربي البربري والعالم الزنجي الإفريقي. يحد البلدَ من الشمال الغربي الصحراءُ الغربية، ومن الشمال الشرقي الجزائرُ، ومن الشرق والجنوب الغربي مالي، ومن الجنوب الغربي السينغال، ومن الغرب المحيط الأطلسي الذي يشكل حافة شاطئية طويلة.

وهي بلد قاحل يمتد على مساحة قدرها 1.030.700 كلم^2. يُميَّزُ في هذا الإقليم الشاسع أربعُ مناطق زراعية بيئية رئيسية : الصحراء (أكثر من 60% من المساحة الإجمالية للبلد)، والساحل شبه القاحل والرعوي، ووادي نهر السينغال والشاطئ البحري (شريط بطول 800 كلم على المحيط الأطلسي).
وقد تميزت هذه المناطق بأزمات مختلفة، مثل الجفاف والتصحر والعواصف الرملية وتدهور الموارد الطبيعية ونقص المياه العذبة والفيضانات.
ينقسم البلد إلى 13 منطقة إدارية (ولاية) و 53 مقاطعة.
يبلغ تعداد سكان موريتانيا أكثر بقليل من 3 000 000 نسمة في 2008، بمعدل نمو سنوي يبلغ 2,4%. يشهد البلد تمدّناً سريعاً جداً، مع ساكنة فتية جدا في معظمها (44% من الموريتانيين شباب تحت سن 15 سنة). وحركات الهجرة مهمة، وتخص نصف الموريتانيين.
وما تزال موريتانيا البلدَ الأشدَّ تضرراً من الجفاف والتصحر في منطقة الساحل الإفريقي، حيث إنّ دوراتِ الجفاف وتدهورَ الموارد الطبيعية تصيب على نحو هيكلي وعميق القدرات الإنتاجية للسكان

الشكل 1 : موقع موريتانيا في منطقة إفريقيا الغربية الشاطئية

موريتانيا بلد في غرب إفريقيا، وتقع بين خطيْ العرض 15 و 22 شمالا وخطيْ الطول 5 و17 غربا. يحدها من الشمال الصحراء الغربية والمغرب والجزائر، ومن الشرق مالي، ومن الجنوب مالي والسينغال، ومن الغرب المحيط الأطلسي، على واجهة جنوبية شمالية من 600 كلم، تقريبا.
تقع موريتانيا وصلةً بين منطقة الصحراء الكبرى والمنطقة السودانية الساحلية، بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بين العالم العربي البربري والعالم الزنجي الإفريقي. يحد البلد من الشمال الغربي الصحراءُ الغربية، ومن الشمال الشرقي الجزائرُ، ومن الشرق والجنوب الغربي مالي، ومن الجنوب الغربي السينغال، ومن الغرب المحيط الأطلسي الذي يشكل حافة شاطئية طويلة.

وهي بلد قاحل يمتد على مساحة قدرها 1.030.700 كلم^2. يُميَّزُ في هذا الإقليم الشاسع أربعُ مناطق زراعية بيئية رئيسية : الصحراء (أكثر من 60% من المساحة الإجمالية للبلد)، والساحل شبه القاحل والرعوي، ووادي نهر السينغال والشاطئ البحري (شريط بطول 800 كلم على المحيط الأطلسي).
وقد تميزت هذه المناطق بأزمات مختلفة، مثل الجفاف والتصحر والعواصف الرملية وتدهور الموارد الطبيعية ونقص المياه العذبة والفيضانات.
ينقسم البلد إلى 13 منطقة إدارية (ولاية) و 53 مقاطعة.
يبلغ تعداد سكان موريتانيا أكثر بقليل من 000 000 3 نسمة في 2008، بمعدل نمو سنوي يبلغ 2,4%.
يشهد البلد تمدّناً سريعاً جداً، مع ساكنة فتية جدا في معظمها (44% من الموريتانيين شباب تحت سن 15 سنة). وحركات الهجرة مهمة، وتخص نصف الموريتانيين.
وما تزال موريتانيا البلدَ الأشدَّ تضرراً من الجفاف والتصحر في منطقة الساحل الإفريقي، حيث إنّ دوراتِ الجفاف وتدهورَ الموارد الطبيعية تصيب على نحو هيكلي وعميق القدرات الإنتاجية للسكان.

I.1. التنظيم الإداري والترابي والديموغرافي

I.1.1 التنظيم الإداري والترابي

يتكون التنظيم الإداري الأساسي في موريتانيا من 15 ولاية و 55 مقاطعة.
تشكل كل ولاية دائرة إدارية غير مركزية، تخضع لسلطة والٍ يمثل السلطة المركزية، وتتكون وفقا لحجمها وعدد سكانها من مقاطعة أو عدة مقاطعات.

جدول 1 : توزيع المقاطعات على المستوى الوطن

الولاية	المقاطعات	عاصمة الولاية
نواكشوط الغربية	تفرغ زينه، لكصر، السبخه	نواكشوط
نواكشوط الشمالية	توجنين، دار النعيم، تيارت	نواكشوط
نواكشوط الجنوبية	الرياض، عرفات، الميناء	نواكشوط
الحوض الشرقي	آمورج، باسكنو، ديكني، نبيكت لحواش، النعمه، ولاته، تنبدغه	النعمة
الحوض الغربي	العيون، كوبني، تامشكط، الطينطان	العيون
العصابه	كيفا، باركيول، كنكوصه، كيرو، بومديد	كيفا
كوركول	كيهيدي، مقامه، امبوت، مونكل	كيهيدي
البراكنه	ألاك، بابابي، بوكي، مكطع لحجار، امبانيْ	ألاك
الترارزه	بوتيلميت، كرمسين، الركيز، المذرذره، وادي الناقه، روصو	روصو

آدرار	أطار، أوجفت، سنقيط، وادان	أطار
داخلت نواذيبو	نواذيبو، الشامي	نواذيبو
تكانت	المجرية، تيشيت، تجكجه	تجكجه
كيديماغا	ولد ينج، سيلبابي	سيلبابي
تيرس زمور	زويرات، فديرك، بير أم كرين	زويرات
إينشيري	أكجوجت	أكجوجت

I .2.2. المعطيات السكانية

وفقاً للبيانات المنبثقة عن الإحصاء العام للسكان والمساكن، بلغ عدد سكان موريتانيا 368 537 3 نسمة في عام 2013 مقابل 159 508 2 نسمة في عام 2000 ؛ 236 864 1 نسمة في عام 1988 ؛ و 830 338 1 نسمة في عام 1977. وقد انخفض المعدل السنوي لنمو السكان ـ الذي كان 2,9 % بين 1977 و1988 ـ بشكل طفيف إلى 2,4 % بين 1988 و2000، ثم إلى 2,77% بين 2000 و2013.
تظهر خصائص السكان اليوم : (1) بروز قوي للشباب ؛ (2) فوارق وتفاوت بين الجنسين ؛ (3) فرص للاستفادة من العائد الديموغرافي. ارتفع معدل استقرار السكان من 63.6 % في 1977 إلى 87.9 % في 1988 ثم إلى 98.1 % في 2013.
ارتفع معدل التحضر (العمران) من 22.7 % في 1977 إلى 48.3 % في 2013، أي أنّه تضاعف في 36 عاما. ووفقاً لتوقعات قسم السكان في الأمم المتحدة، ستصبح موريتانيا بلداً يغلب عليه الطابع الحضري بحلول عام 2025. وفي ذلك الأفق، من المتوقع أن يبلغ عدد السكان 927 690 4 نسمة، ثم 457 278 5 نسمة في 2030.

I.3. التقديم الطبيعي

I .1.3. التضاريس

تضم تضاريس موريتانيا ست مناطق رئيسية :

- السهول الصحراوية الواسعة : مسطحة ومليئة بالتلال. تمتد إلى الشمال والشمال الغربي من البلد ؛
- تراب الحجره : تتكون من هضاب قليلة الانخفاض، تمتد بشكل رئيسي في وسط البلد ؛
- الحوض : منخفض شاسع، في الجنوب الشرقي ، تنتصب فيه كتلة صخرية قديمة تسمى "أفلّ" ؛
- المجابات الكبرى : صحراء شاسعة في الشرق، وهي من الصحاري الأشد وعورة في العالم ؛
- السهول الغربية : مناطق كثيرة الرمال، وتمتد غرباً؛
- الشط : بطول 600 كلم ، وهو صخري في الشمال، ورملي ومستقيم في الجنوب.

وعلى وجه العموم، فإنّ مناخ موريتانيا حارّ وجافّ. ومع ذلك، فإن التأثيرات المشتركة للرياح البحرية (النكباء) والرياح التجارية (القارية) والرياح الموسمية (الجنوبية) والبعد من المحيط يمكن أن تقسم البلد إلى منطقتين كبيرتين : منطقة الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الإفريقي. وتنقسم هاتان المنطقتان، بدورهما، إلى فرقين : شاطئي وقاري.
الصحراء الشاطئية (شمال نواكشوط) : تمتاز برطوبة ثابتة، ودرجات حرارة منخفضة، وتباين نهاري وسنوي ضعيف، وتساقطات مطرية ضئيلة، معظمها في الخريف.

الصحراء القارية : مجال جافّ وحارّ، للرياح البحرية أو القارية. وتمتاز بتباين كبير في درجة الحرارة، نهاريا وسنويا، وأقصى جفاف للجو، وتهطال منخفض جدا يجعله لا عبرة به ارتفاعُ درجات الحرارة وقيم التبخر الناجمة عنها. وبالتالي فهي المنطقة الأشد جفافاً في المناطق المناخية الموريتانية.
الساحل الشاطئي : يأخذ ـ هو الآخر ـ أهمّ خصائصه المناخية من الرياح التجارية، أي : الرطوبة الثابتة، وبرودة الجو، وضعف التباين الحراري، وتصل إليه في نهاية رحلتها خطوطُ الندى المتشكلة في الرياح الموسمية، فتحدث منها أمطار صيفية.
الساحل القاري : ذو مناخ أكثر تباينا، يشهد تعاقب فصل شتاء جاف حقيقةً وموسم أمطار صيفية. درجات الحرارة عالية مع وجود فروق بيّنة، لا سيما في منخفض الحوض، وتنخفض قليلا في منتصف الصيف. وبسبب هبوب الرياح الموسمية، يستفيد الجزء الجنوبي وحده من هطول أمطار هامة ومن فترة (لا تتجاوز أربعة أشهر) يمكن اعتبارها رطبة.

I .2.3. المناخ

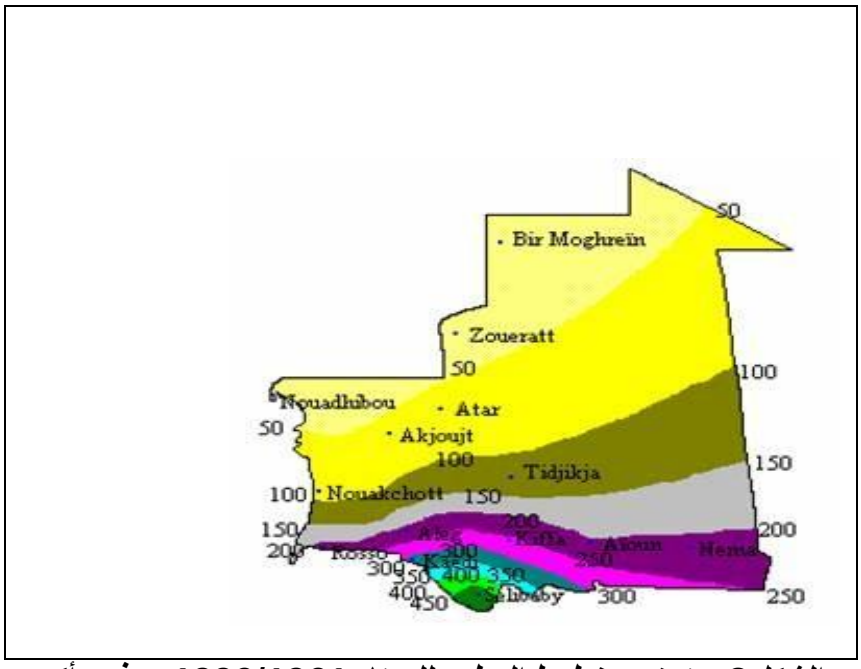

الشكل 2 : توزيع خطوط المطر، للمعتاد 1990/1961، وفق أكريمت/السلس

لا يمكن إنهاء هذا العرض الموجز لمناخ موريتانيا دون ذكر مشكلة التغير المناخي، ولا سيما انخفاض هطول الأمطار، الذي تجلى بقسوة على مدى العقود الثلاثة الماضية.
وقد لوحظ أنّ الأمطار ذات المنشإ المعتدل تتعمق على نطاق أقل ـ منذ آلاف السنين ـ في المناطق المدارية، وأنّ الأمطار الاستوائية التي تجلبها الرياح الموسمية تتناقص ببطء نحو الجنوب. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه العملية البطيئة ستستمر بلا هوادة أم لا؟. ولسوء الحظ، ونظرا لما يشهده الكوكب من احترار مستمر، يبدو أن الجواب بالإيجاب.

I. 3.3. السياحة

الثروات السياحية في موريتانيا كثيرة، لكن القليل منها مستغلّ : مياه بحرية تعتبر من أغنى المياه بالأسماك في العالم ؛ وشطآن سالمة من التلوث ؛ ومدن تاريخية قديمة كالحجارة التي صنعت منها ؛ وصحراء واسعة، تتخللها واحات مخضرّة ؛ وثقافة حية ومفتوحة ؛ و سماء زرقاء سرمدا.

شكل 3 : كانت الصحراء الموريتانية دوما جاذبة للسياحة الخارجية

في واجهتها الغربية، تتوفر موريتانيا على زهاء 600 كلم من الشواطئ الرملية، حيث تتتابع الشواطئ النقية إلى ما لا نهاية. وتصب الكثبان الرملية في البُركة العظيمة (المحيط). وامتدادات كسلى من الرمل الأبيض تلاطفها الرغوة، وأحواض كبيرة من السباخ التي انحسر البحر عنها منذ زمن بعيد. وإذا أوعبنا نحو الشمال، تبدو المنحدرات المنحوتة بالأمواج كأنها حُرّاس من حجارة تستقبل المحيط.
يفسح الشاطئُ المجالَ لأنشطة متعددة : كالترفيه، والرياضة (صيد الأسماك، رياضة الانزلاق)، ونشاطات علمية، إلخ.

وفي الداخل، تشكّل الصحراء الموريتانية عالمًا معدنيًا، تحت شمس ساطعة، حيث تتدحرج حبات الرمل فوق قمم الكثبان على إيقاع أنغام الريح، وحيث يشكل ليلُ النجوم أعجوبة خالصة. وتحتل الصحراء الموريتانية معظم مناطق تيرس زمور وآدرار وتكانت والحوض وشمال العصابه، وتتمثل ـ وراء تجانس ظاهري ـ على شكل تجاور لمناظر طبيعية رائعة.

في الطرف الجنوبي من البلد، يوفر وادي نهر السينغال مشهدا حي ا ذا كثافة خارقة، بغطائه النباتي الكثيف نسبيا، وقرَاهُ الخلابة الجاثمة على حوافّ النهر العالية، وأسواقه المحلية الملونة، ونشاطه الحدودي المكثف، وتنوعه اللغوي والفولكلور الغني.

وتوجد هنالك المدن القديمة والمواقع الأثرية والرسوم الصخرية والأشياء العرقية والأثرية والصناعة الحرفية، ثم المخطوطات التي لا تقدر قيمتها بثمن والتي تشهد ـ إذا لزم الأمر ـ على الحضارة المرموقة للإنسان الموريتاني. (مصدر البيانات الإحصائية : www.ons.mr).

I. 4.3. النبات

نظرا لموقعها الجغرافي، تتمتع موريتانيا بمجموعة حيوانية ونباتية متنوعة نسبياً. فنادراً ما تكون الصحراء خاليا، كما يُتصور. فهناك العديد من الكائنات الحية المتكيفة تمامًا مع نقص المياه. حتى أن الواحات تمكّن من بعض المزروعات.

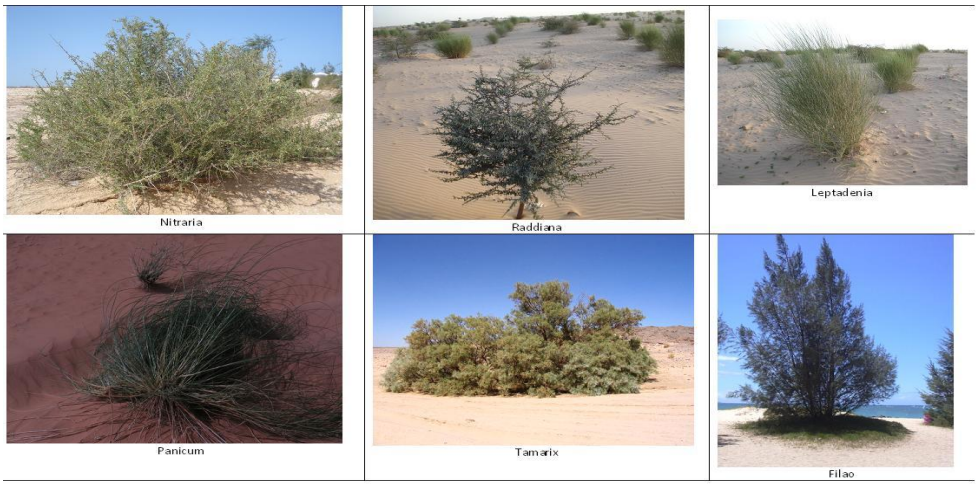

الشكل 4 : أنواع محلية كثيرة في موريتانيا (تيتارك، الطلح، الكرزين، فيلاو، الطرفاء، أمركبه).

I . 1.4.3. التصنيف

يتوفر الجنوب ـ المنتمي لمنطقة الساحل الإفريقي ـ على مجموعة حيوانية ونباتية أكثر وفرة، من نمط "الصفانا". ويشكل شط المحيط الأطلسي منطقة ثالثة بحيوانات خاصة. فموريتانيا تتوفر (ولا شك أنّ ذلك مترابط) على مياه من أغنى مياه العالم بالسمك، وعلى أكبر تجمع للطيور المهاجرة في الحظيرة الوطنية لحوض آركين.

I . 2.4.3. وضعية التشكيلات العشبية

من بين التحديات الرئيسية لقطاع التنمية الرعوية تدهورُ وانحسارُ وتشرذمُ المجابات الرعوية التي تتكون أساسا من تشكيلات عشبية. ويبقى آخرُ جردٍ للموارد الرعوية في البلد جردَ 1981. ومنذ ذلك التاريخ، لم يُجرَ أيُّ جرد شامل لتحديث وتقويم التطور الحاصل في الموارد الرعوية. ومن الجدير بالذكر أن الدراسة الوصفية في عام 2000 جاءت بمعلومات هامة جدا عن وجود وتوزيع الأنواع العشبية في مناطق بيئية مختلفة من البلد.
ولا يوجد حاليا إلا تقديرات لا تعبِّر بالضرورة عن الحقيقة الميدانية (انظر غطاء التشكيلات العشبية).

I.4. الوضع الاجتماعي الاقتصادي

I.1.4. الملمح الاقتصادي

ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2010/2009 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تحتل موريتانيا المرتبة 140 من بين 174 دولة في مؤشر التنمية البشرية. يعيش حوالي 25,9% من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم، في حين يعيش حوالي 63,1% على أقل من دولارين في اليوم. ومتوسط العمر هو 63,2 سنة، ونسبة التهجّي (محو الأمية الأبجدية) لدى الكبار 51,2% في عام 2007. ويشكل التخلف ظاهرة حادة في البلد. والفقر ذو طابع ريفي في الغالب، ولكنه غدا مقلقا على نحو متزايد في الوسط الحضري.

ويرتكز الاقتصاد الموريتاني على ثلاثة قطاعات رئيسية : القطاع الريفي (الزراعة والثروة الحيوانية)، وقطاع صيد الأسماك، وقطاع المناجم.
ولا يزال القطاع الريفي تقليدياً، وقليلَ الاندماج في الدوائر الاقتصادية العصرية. والصيد والمناجم في توسّع، ويؤمِّنان معظمَ عائدات التصدير ويسهمان بشكل كبير في المحاصيل الميزانية في البلد.
وهكذا، يتميز الاقتصاد الموريتاني باعتماده على الطاقة وحساسيته المفرطة تُجاه التقلب في القطاع الأولي لتصدير الحديد والأسماك بشكل خاص. ويؤدي ذلك إلى ضغط قوي ومستمر على سعر الصرف وبقاء الاتجاهات التضخمية.

ومنذ مارس 2006، دخلت موريتانيا إلى نادي الدول المصدرة للنفط، ويُقدَّر أن تصل المحاصيل إلى حوالي 300 مليون دولار سنويًا. ويتوفر البلد على مصدر دخل إضافي لتمويل تنميته، شريطة أن يتخذ الإصلاحات اللازمة في مجال الحكم الرشيد وشفافية تسيير مداخيل النفط. لكن المستوى الحالي للاستغلال أقل بكثير من التوقعات في عام 2005.
إنّ الإمكانيات الزراعية لموريتانيا محدودة، وفوق ذلك هشة للغاية. والمساحة الزراعية المفيدة أقل من 0.5 % من التراب الوطني. ووفقاً لإحصاءات وزارة الزراعة والبيطرة، تبلغ الإمكانات الاستغلالية من الأراضي الزراعية حوالي 000 502 هكتار. ومع ذلك، فإنّ ما يقرُب من نصف هذه الإمكانيات (220.000 هكتار) يتكون من أراض مطرية (دييري وقيعان منخفضة)، وبالتالي يعتمد بشكل كبير على الأمطار. وتشكل الأراضي الفيضية (قيعان منخفضة، وَالو) ما يقرب من 28% من تلك الإمكانيات. يعتمد القاع المنخفض و"والو" ـ مثل "دييري" ـ على هطول الأمطار وسيلان المجاري وجودة المنشآت المائية.
ويتكون الإنتاج الغذائي الوطني من الحبوب المحلية (يتراوح إنتاجها بين 50.000 و 166.000 طن، تبعا للسنوات)، والأرز (إنتاج 30000 طن في المتوسط سنويًا) ، والتمور (إنتاج 15000 طن سنويًا في المتوسط)، واللحوم الحمراء (إنتاج 38000 طن)، والدواجن (2000 طن)، والحليب (000 422 طن)، والأسماك والخضروات. لكن الطلب من الغذاء ما يزال يربو ـ إلى حدٍ كبير ـ على الإنتاج الوطني.

ويحتاج البلد إلى استيراد ما يقرب من 70 % من تلك الاحتياجات الغذائية. وبناء على استهلاك الحبوب من 176 كلغ / للفرد/سنويا، تبلغ احتياجات موريتانيا ما يقرب من 400.000 طن سنويا ليبلغ متوسط إنتاج 149.000 طن سنويا، أي بمعدل سنوي لتغطية الاحتياجات من الحبوب 37,3%. ينضاف إلى ذلك احتياجاتٌ أخرى من مختلف المنتجات الغذائية، ولا سيما السكر (استهلاك 30 كلغ/للشخص/ سنويا) والزيوت النباتية (استهلاك 7 كلغ/ للشخص/سنويا).

وتعتبر الإمكانيات الغابية الرعوية مهمة جدا (1.380.000 هكتار، أي 13% من التراب الوطني). ومع ذلك، فإنّ هذه الإمكانية يعوقها إلى حد كبير فرط العبء الرعوي، من جرّاء أنّ بعض المناطق الرعوية الحراجية غير مستغلة نتيجة نقص المياه الرعوية. وكان تدهور الظروف المناخية منذ الجفاف الكبير في الأعوام 1968 إلى 1973 عاملَ تفاقم لعملية التصحر.

ويقدر الإنتاج الوطني من اللحوم بحوالي 74.600 طن في السنة، مقابل استهلاك 500 80 طن سنوياً يستهلك منها ذاتيا 900 9 طن. وبالتالي، فإن البلد مكتف ذاتيا من استهلاك اللحوم الحمراء. وظل النمو السنوي لإنتاج الحليب معتدلاً للغاية بين عامي 1987 و 1996 (1.2% سنوياً) وانخفضت واردات الحليب بنسبة 2% سنوياً. إلا أنّ الحليب هو أحد الأغذية الأساسية للسكان وكذا الرعاة والمزارعين.

وتعتبر التنمية الحيوانية ركنا هاما في الأمن الغذائي في موريتانيا. وقد أظهرت التحليلات أن هذا النشاط هو الأقدر على توفير عملة التبادل، وكذا ادخار الحيطة، مع ما يقدمه من حصة غذائية هامة من خلال الحليب والزبدة .

إذا كان إنتاج الصيد المراقب يبلغ حواليْ 600.000 طن سنويا مقابل مخزون إنتاج متجدد يقدر بـ1511000 طن، يبقى أن الإنتاج الفعلي أعلى من ذلك بكثير، كما يتضح من الانخفاض التدريجي في عائدات صيد القاع. وإنّ الكثبان الحافة ـ التي تضمن التوازن البيئي للشريط الشاطئي وتحمي المناطق المنخفضة من اجتياح المياه البحرية ـ تخضع لانتزاع الرمل. والنتيجة ليست فقط تهديد التوازن البيئي للشاطئ، بل أيضاً خطر الفيضانات البحرية في نواكشوط.

وخلال الفترة 2011/2006، سجلت موريتانيا نمواً اقتصادياً مستديماً بمتوسط معدل 4.9% بقيمة حقيقية، على الرغم من أنه أقل من هدف النمو السنوي (7%) في "الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر2" أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، فقد قدِّر في 2008 بمبلغ 610 دولار. ومع ذلك، اعترى هذا الأداءَ في الاقتصاد بعضُ الاختلالات، مثل ارتفاع نسبة التضخم، وتدهور عجز الحساب الجاري، من خارج التحويلات الرسمية، والعجز الميزانوي خارج الهبات خلال تلك الفترة. وقد تُوِّجت تدخلات السلطات العمومية في يوليو 2006 بإلغاء الديون متعددة الأطراف إثر نتائج وتوصيات قمة الثماني في كلينكلز. وفي سبتمبر 2005، انضمت موريتانيا إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية، وقُبِلتْ بلدا مرشح ا للمبادرة في نوفمبر 2007. ومنذ ذلك الوقت، شرعت في تنفيذ هذه المبادرة من خلال أنشطة تهدف إلى تعزيز الشفافية في مداخيل القطاع الاستخراجي. وترد هذه الأنشطة في برامج العمل التي وافقت عليها المجموعة متعدد الأطراف، وهي متاحة للجمهور (ww.itie-mr.org). فمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مبادرة تطوعية تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد للمداخيل العمومية المستمدة من استخراج موارد النفط والغاز والمعادن في البلدان الغنية بها.

I.1.4.1. ملمح النمو الاقتصادي 2001-2015

خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة (2001-2015)، بلغ متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي 4,5%، محمولا أساسًا بالصناعات الاستخراجية والبناء والأشغال العامة والنقل والاتصالات والخدمات. وقد كان هذا النمو أكثر بروزا خلال السنوات الخمس الماضية (2011-2015) مسجلا بذلك معدلا حقيقيا يقدّر بنحو 5,2%، مدفوعا بشكل رئيسي بحيوية قطاع "البناء والأشغال العامة" ارتباطا مع تطوير البنية التحتية ونتائج برنامج الاستثمار العمومي المكثف (انتقلت الاستثمارات العمومية من 23% من ميزانية الدولة 2009 إلى 43% في 2015) ونتيجة ارتفاع أسعار خام الحديد والنحاس والذهب في الأسواق الدولية.

وعلى الرغم من الآثار المتضافرة لتراجع الظرفية الدولية والتقلبات المناخية، فقد تم الحفاظ على هذه النتائج بفضل سياسات مناسبة والتقدم المحرز على الصعيد الهيكلي باستعادة الصيد (6,3 %)، وكذا استمرار ديناميكية قطاع البناء والأشغال العامة ذات الصلة بتكثيف البنى التحتية وأفضل توجيه للخدمات الخصوصية.

I.2.1.4. التحليل القطاعي للنمو

مثل القطاع الأوليّ متوسط 31% من الناتج الوطني الخام بين عامي 2001 و 2015، فنما بـ 2,7% في الفترة، مع تقلبات غير منتظمة من جرّاء ضعف الأداء الناتج عن العوامل المناخية. وهو أحد أركان الاقتصاد الموريتاني، حيث يولد فرص عمل لحوالي 28% من السكان النشطين في عام 2013 (الإحصاء العام للسكان والمساكن). ومثلت نشاطات المناجم في المتوسط 12.4 % من الناتج الوطني الخام، لتسهم في المتوسط في النمو الحقيقي بـ 0.8 % خلال هذه الفترة.

أما أنشطة القطاع الثالثي، فمثلت في المتوسط 33.5 % من "الناتج الوطني الخام" بين 2001 و 2015، ووظفت حوالي 64.2 % من السكان النشطين وفقا لنتائج إحصاء 2014. أسهمت هذه النشاطات غير المصنفة رسميا ـ إلى حد كبير ـ في أكثر من نصف نمو "الناتج الوطني الخام" الحقيقي خلال هذه الفترة، مع أكبر إسهام على مدى السنوات الخمس الماضية.

تتمثل أهمّ الخصائص والإكراهات للنمو الاقتصادي فيما يلي : (1) عدم انتظام وكفاية النمو، نسبةً إلى النمو السكاني والتشغيل ؛ (2) تأثير الطلب الداخلي على النمو الذي يخمده بشكل كبير الطلبُ الخارجي ؛ (3) إكراهات الإنتاجية والمردودية التي تواجه النمو ؛ (4) رداءة أداء محرك الاستثمار في النمو والعجز في الادخار بالنسبة للاستثمار.

فيما يتعلق بمناخ الأعمال وتنافسية الاقتصاد، تم تسجيل بعض الإكراهات والفرص.

فعلى الرغم من تقدّم بعض الإصلاحات في مجالات ترقية الاستثمار (مدونة الاستثمار، منطقة نواذيبو الحرة، مدونة التجارة، إلخ)، وليبرالية الاقتصاد وتيسير ممارسة الأعمال التجارية وإنشاء الشركات (الشبّاك الموحدة في نواكشوط ونواذيبو) وحماية المستثمرين، بالإضافة إلى الجهد الكبير في البنية التحتية (الطاقة والطرق والموانئ ، وما إلى ذلك)، ما يزال الاستثمارُ الخصوصي دون التوقعات.

وفي السنوات الأخيرة، كان الحفاظ على استمرار الميزانية أولوية رئيسية لدى السلطات العمومية. وقد ركزت سياسة الميزانية المتبعة على إنشاء فضاءات ميزانوية من خلال تحسين موارد الميزانية، لا سيما الموارد المحلية، وترشيد النفقات العمومية. وهكذا، مكنت الإنجازات الميزانوية في 2015 محاصيلَ الدولة (من خارج المنح والنفط) من تسجيل مستوى يناهز 419 مليار وحدة نقد عمومية مقابل أكثر من 390 مليار أوقية في 2013، مقابل 182 مليار أوقية في 2008، و121 مليار في 2005، و53 مليار دولار في 2000. وقد نتج هذا الوضع ـ الذي امتاز بمضاعفة المحاصيل في 6 سنوات (بين عامي 2008 و 2015) ـ عن جهود تعبئة الموارد، عبر توسيع القاعدة الضريبية وخصوصا من خلال تحسّن التحصيل الجبائي. ومن حيث العجز الإجمالي (بما في ذلك المنح والنفط)، سُجِّل تحسُّن ملموس. وهكذا، تموقع هذا العجز في 2015 بنسبة 3,7 % من "الناتج الوطني الخام" غير الاستخراجي مقابل 7,9 % في 2008 و 5.6 % في 2000. وبغضّ النظر عن المنح والنفط، بلغ العجز في 2015 نسبة 6,6 %، مقابل 11,1 % في 2008 و 8,3 % في 2000.

يتمثل ما بقي من إكراهات التسيير الأمثل للمالية العمومية فيما يلي: (1) ضعف القاعدة الضريبية والقدرة على تعبئة المحاصيل ؛ (2) صعوبات التحكم في النفقات الجارية (الكتلة الأجرية، والإعانات والتحويلات إلى كيانات القطاع العمومي) ؛ (3) عدم الكفاية في مجال نفقات الاستثمار فيما يناسب أولويات الخطة التنموية ؛ (4) خطر الإفراط في المديونية ؛ (5) الاعتماد الشديد للميزانية على الموارد الاستخراجية.

وقد مكنت السياسة النقدية المتبعة، على وجه العموم، من السيطرة على التضخم وتقوية قدرة النظام المالي على تحمّل الصدمات، من خلال إعادة رسملة البنوك. وقد بلغت الاحتياطيات مستوى غير مسبوق يغطي أكثر من 7 أشهر من الواردات.

2.4.I. الوضع الاجتماعي

موريتانيا بلد ريفي في الأساس، وقد عاش سكانها قرونا أساسا من النشاطات الزراعية الغابية الرعوية. وعلى الرغم من أنّ الظاهرة الحضرية قديمة نسبياً (في القرون الوسطى)، فقد بقيت لفترة طويلة محصورة في مدن قوافل التجارة عبر الصحراء الكبرى، وبعض الأنوية الحضرية التي نشأت خلال الفترة الاستعمارية.

ففي 1960، لم تكن المدن تحتضن سوى 3.5 % من السكان الذين كانوا يعيشون في الغالب في المناطق الريفية، بأكثر من 60 % من البدو الرحل. وابتداءً من 1988، لم تعد الزيادة في عدد سكان الحضر مغذاة فقط باستقرار البدو الرحل، بل انضافت لها هجرة سكان الريف المستقرين إلى المراكز الحضرية.

وأدت هذه الديناميكية في 2000 إلى نسبة سكان الحضر 58%، وخفض عدد البدو الرحل إلى نسبة 5%.
وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن في 2000، بلغ مجموع سكان موريتانيا 2,5 مليون نسمة، ومن 2,8 إلى 3,1 مليون نسمة في 2007، من ضمنهم 51,3 % نساء و 48,7 % رجال. والكثرة الكاثرة (95 %) من مجموع السكان يعيشون في وسط مستقرّ و 5 % في وسط البدو الرحل.
وكان من أهمّ نتائج هذه الطفرة الضغطُ على البنية التحتية وسوق العمل، ولا سيما في المراكز الحضرية الرئيسية، التي أصبحت أقطاب جذب للباحثين عن التشغيل.
في مجال التشغيل، تظهر نتائج "المسح الدائم لظروف معيشة الأسر" زيادة البطالة بين 2004 و2007، من 29% إلى 32.5% ؛ وأنّ ثلثيْ العاطلين عن العمل من النساء، وبالنسبة للفئة العمرية 15 - 24 سنة، يوجد 7 نسوة من كل 10 نسوة، ورجل واحد من كل اثنين عاطلون عن العمل. وتبلغ نسبة النشاط 54.9 %، مع وجود تفاوت كبير بين الرجال (61.9 %) والنساء (39.1 %). ويظهر توزيع الوظائف حسب القطاع أن 31% من المشتغلين يعملون في القطاع الزراعي (منهم 6.3% في قطاع الثروة الحيوانية). وتأتي بعد ذلك التجارة (24.6 %)، والإدارة العمومية (14.3 %) والخدمات (8.6 %).
وكانت أهم التدابير التي اتخذت في إطار "الإطار الإستراتيجي ـ السابق ـ لمكافحة الفقر" : (أ) استكمال مدونة الشغل (ب) إنشاء "وكالة وطنية لترقية تشغيل الشباب" التي بدأ عملها 2005، (ج) إجراء دراسات حول تقويم سياسة التشغيل، وكذا إدماج نظام معلومات التشغيل مع نظام متابعة إطار مكافحة الفقر (4) تنفيذ مشاريع ذات يد عاملة مكثفة.
ومع ذلك ، تستمر بعض المشاكل في الحد من تأثير جهود تعزيز التشغيل. يتعلق الأمر بما يلي : (1) عدم وجود إستراتيجية عامة للتشغيل على المدى المتوسط ؛ (2) عدم الملاءمة بين التكوين واحتياجات سوق العمل ؛ (3) انعدام المعلومات عن سوق العمل ؛ (4) نقص القدرات والوسائل لدى الهيئات المركزية المكلفة بالتشغيل ؛ (6) عدم التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا القطاع.
وفي هذا السياق، يشير مشروع "إستراتيجية التشغيل 2008-2012" إلى أنه خلال السبعينيات من القرن الماضي تزودتْ موريتانيا بعدد من الصناعات برأسمال مرتفع، من ضمنها مصفاة النفط ومصنع السكر. ولم يسفر هذان المثالان من الصناعة عن النتائج المرجوة وتم التخلي عنهما. وقد ثبت أنّ خياراتِ التشغيل غير المواتية للتشغيل كارثيةٌ. ففي بلد يرتفع فيه مُعدَّلُ البطالة وتندر فيه العمالة الماهرة، يجب أن يكون الخيار للمشروعات الصناعية أو التجارية أو الخدمية المشغلة ليد عاملة كثيفة.

الفقر والتنمية البشرية المستديمة والتفاوت الاجتماعي :

سجل معدل الفقر انخفاضا مستمرا، منتقلا من 51 % في 2000 إلى 42% في 2008 ثم 31% في 2014. وهذا الانخفاض ـ الذي تسارع بين 2008 و2014 ـ رافقه، لأول مرة، انخفاضُ عدد الفقراء من 1,4 مليون إلى أقل من 1,1 مليون بين 2008 و2014، مع وجود تفاوت ملحوظ بين الولايات.

لقد انتقل "مؤشر التنمية البشرية" من 0,347 في 1980 إلى 0,506 في 2014. وارتفع ترتيب البلد من المرتبة 161 في 2013 إلى 156 في 2015. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود على مختلف المستويات : (1) نظام التعليم ؛ (2) النظام الصحي والوقاية من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. (3) فقر السكان، ولا سيما في الأرياف ؛ (4) عدم المساواة بين الجنسين.

وفي السنوات الأخيرة، تمحورت جهود الحكومة في مجالات التشغيل والدمج ـ مع تأثير النمو الاقتصادي المستديم ـ على إعداد الاستراتيجيات، وإنشاء الهيئات، وتطوير الأدوات والمقاربات وتنفيذ برامج التشغيل.

وعلى المستوى الوطني، يقدر معدل البطالة في 2014 بنسبة 12,85% (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر) و 10,1% في 2012 (المسح الوطني المرجعي حول القطاع غير المصنف ENRE-SI). وعلى المستوى الجهوي، يبيّن توزيع البطالة حسب الولايات أنّها تعتري إلى حد كبير الشبابَ في المراكز الحضرية الكبيرة مثل نواذيبو (34,64%) ونواكشوط (31,62%). وفيما يتعلق بالنوع، فإنّ بطالة الفتيات (24,6%) أعلى بكثير من بطالة البنين (19,5%). تبلغ نسبة هشاشة التشغيل 54,62% 2014 مقابل 54,1% في 2012، وتعتري - على الرغم من ذلك - الحضريين (51.58%) أكثر من الريفيين (48.42%).

وحسب المعطيات الحديثة (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر 2014)، يمكن تصنيف توفر الخدمات الضرورية لتنمية الرأسمال البشري إلى 3 فئات، من خلال متوسط معدلات النفاذ إلى الخدمات. تتعلق الفئة الأولى بالخدمات الثلاثة الأكثر توفرًا، وهي المدرسة الابتدائية (63.5%)، والهاتف (66.4%) وماء الشرب (65.4%).

أما الفئة الثانية من الخدمات الأكثر إتاحة، فتتعلق بالنقل العمومي (42.6%)، وتوفر الكهرباء (76.9% في المناطق الحضرية، و 2.3% فقط في المناطق الريفية وشبه الحضرية)، وخدمة المركز الصحي (33.6%)، والإعلام (الراديو/التلفزيون : 32.6%) وتوفر منشآت للتعليم الثانوي (26.2%). وتشمل الفئة الثالثة الأقل توفرا : الإنترنت (17%) والشرطة (16.8%) والمستشفى (15.5%) وخدمات العدالة (12%) والخدمات المصرفية (11,2%)، والصرف الصحي (9.8%)، وفضاءات الشباب (7.5%)، والبريد (4.6%) والصحافة المكتوبة (3.2%).

I.5. أهم الإشكاليات البيئية في موريتانيا

تعاني موريتانيا - مثل أغلبية البلدان السائرة في طريق النمو - من فرط استغلال مواردها الطبيعية، لتلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يقود في نهاية المطاف إلى تدهور البيئة. يطال هذا الاستغلال المفرط على نحو خاص الموارد الصيدية والمناجم واستغلال التربة.

وليست موريتانيا أيضا بمعزل عن الإشكاليات البيئية الكبرى، ولا سيما التصحر والتغير المناخي والتلوث البحري والصناعي.
ومن أبرز تجليات التغير المناخي على المنظومات البرية في موريتانيا التصحرُ ونتائجُه. فالواقع أنّ اختفاء النبات يؤدي انتقال الرمال وإلى تكوّن "أراض سيئة"، حسب طبيعة أساس التربة.
ففي كلتا الحالتين، للتغير المناخي انعكاسات سلبية على البيئة والسكان (في الريف والمدن). فهذه النتائج من مرتبة بيئية واجتماعية واقتصادية، في نفس الوقت.
وتتمثل الآثار الوخيمة للتغير المناخي (التقلب المناخي) على الموارد المائية في انخفاض احتياطيّ الإنتاج، وزيادة العبء الحيواني، وجمود مفهوم المجال الحيوي، وتكاثر التجمعات السكنية المسبب لانحسار المجال الرعوي، وانخفاض البحيرة أو اختفاء الموارد المائية وسائر نقاط الماء الطبيعية.
وموريتانيا أيضا مجال كبير مفتوح، وهي بذلك معرّضة جدا لتأثيرات البيئية خارجية المنشإ. وعدم ووجود حاجز طبيعي قادر على كبحها يفتح سُبُلا واسعة أماما الرياح التي تمسح طيلة السنة مجموع التراب الوطني في جميع الاتجاهات. فهذه الرياح هي العوامل الفعالة في التصحر الذي هو في تقدم مطرد. وعلاوة على ذلك، تمكّن الرياح من نقل التلوث الجوي، ولا سيما انتقال الملوثات العضوية الثابتة[1].
ومن جهة أخرى، يمثل المحيط الأطلسي مكان عبور آلاف البواخر (الناقلات الكبيرة وحاملات النفط) التي تمخر عبابه طيلة العام في جولة مستمرة بين جنوب المعمورة وشمالها. وهذه الحركة المكثفة

تعرّض المياه الموريتانية لآثار وخيمة يصعب رقابتها (التنظيف المتوحش، على سبيل المثال)، تنضاف إلى الآثار التي يولدها نشاط الصيد المتزايد.
ومن جهة أخرى، سيشكل استغلال النفط في المياه الإقليمية الذي بدأ في 2006 مصدرا كامنا للتلويث، من دون أن ننسى السكب المتوحش للنفايات الصناعية والمنزلية.
ومن جانبها، يخلق فتحُ الاستغلال المنجمي في السنوات الأخيرة ظروفا جديدة ستضيف دونما شك حصتها من الهواجس البيئية.
وعلى الصعيد الصناعي، تمتاز الوضعية بانعدام المعايير. فالواقع أنّ معظم الوحدات الصناعية بُنِيَتْ دون هاجس بيئي، في وسط المساكن. وعلاوة على ذلك، فإنّ بعض المناطق الطرفية في نواكشوط ونواذيبو المخصصة لتكون مناطق صناعية أصبحت تحوي شيئا فشيئا المزيد من الدور المأهولة. وفي غياب شبكة عامة للمجاري، تستخدم الصناعاتُ إردبّاتٍ لمياه الأوساخ، في انتظار تفريغها بشاحنات صهريجية خارج المدينة.
ولا مراء في تأثير تلك الوضعية القائمة على هناء الجوار، حتى وإن تعلق الأمر عموما بكيانات صغيرة للصناعة الزراعية الغذائية (مصانع الصابون، المعجونات الغذائية، السمك، الشموع، الأغلفة، البيسكويت، إلخ) دون تسجيل خطر بيّن، على الرغم من أنّ الطروح الصناعيةّ يمكن ـ منطقيا ـ أن تحتوي على مخلفات كيماوية يمكن أن ينجرّ عنها تلوث خفيف. ويمكن أن تعالج هذه الوضعية في نواكشوط بواسطة مشروع الصرف الصحي قيد التنفيذ.
وعلى مستوى وادي النهر، الذي يمتاز بظاهرة الفيض السنوي، ما تزال وضعية البيئة تمتاز بالاستخدام المفرط في بعض الأحيان لآليات ومنتجات الصحة النباتية لتحسين المزروعات وحمايتها، ولا سيما المجالات المروية. ويمكن أن تسبب هذه الوضعية خسائرَ ضخمة للتربة في منطقة وادي النهر.

I. 6. وضعية الوسط الريفي

لتأطير التنمية الريفية وجعلها فعالة، أعدّت الحكومة الموريتانية إسترا تيجيات منها : الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الريفي 2015/2000، والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة، و"خطة العمل الوطنية للبيئة" لتنفيذها، وخطة العمل لمكافحة التصحر، والإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر ؛ وقامت بإعداد أو إصلاح عدة سياسات وقوانين ومدونات تتعلق بالوسط الريفي.

هوامش الفصل الأول :

[1]خطة العمل الوطني لتنفيذ اتفاقية ستوكهولم.

II-1- الموارد الغابية

ما يزال المخزون الغابي غير معروف على نحو جيّد، لعد م وجود متابعة صارمة لهذه الموارد. وقد اقتصرت الدراسة الوصفية حول التنوع البيولوجي الممنهج في موريتانيا على تعداد الأنواع الأساسية في كل منطقة، من دون إيلاء أهمّية خاصة للتطور الكمي والكيفي لأهم الغابات في البلد. ويعود آخر جرد لتلك الموارد لسنة 2000، في إطار مشروع يتعلق بتسيير المعلومات، بدعم من منظمة "الفاو".
تزداد أهمية الغطاء النباتي، من الشمال نحو الجنوب، ولا سيما على طول نهر السينغال. ومجال الصحراء الكبرى ـ الذي يشمل المنطقة القاحلة (الجافة) والواجهة البحرية ـ يضم سُهوبا هزيلة عشبية وقليلة الشجيرات. ويتكون معظم التشكيلة النباتية من نباتات معمّرة مجتمعة في باقات أو غويبات جنيبية داسية ومشتتة. وقد يكون الغطاء النباتي أكثر بروزا على طول الوديان وفي المنخفضات. وتخضع الأنواع الحيوانية والطيرية في هذه المجموعة البيئية للجفاف وهشاشة الأحوال المناخية (انظر الدراسة الوصفية). وما تزال الزراعة ضعيفة النمو، فيما عدا النخيل في الواحات. وتسو د التنمية الحيوانية الإبلُ وحيدة السنام.
والمجال المنتمي لمنطقة الساحل الإفريقي (يتكون من طبقات) يغطي أيضا منطقة النهر. وهذه المنطقة هي الأكثر مطرا. وتتوزع النباتات في المنخفضات (مستعمرات من شجر "آمور" Acacia nilotica ، متفاوتة الكثافة) وفي الأطراف (تشكيلات شجرية مختلطة معظمها Balanites aegyptiaca, Acacia sp) وعلى الحوافّ (مثل Piliostigmareticulata, Borassusflabelifer, Mitragynainermis).
وفي المناطق الكثيبية، توجد مستعمرات من Acacia senegal، Acacia tortilis ، raddiana Balanites aegyptiaca ، مع فروق تسمح لأحد أو لآخر من هذه الأنواع بتصدّر المشهد.
وفي التربة المدرّعة، تنبت Bosciasenegalensis وأنواع مشابهة. وتوجد كذلك في موريتانيا غابات منغروف معظمها من Rhizophoraracemos و Avicenniagerminans، في مصب النهر وفي حوض آركين (انظر فصل التنوع البيولوجي البحري والشاطئي).

II-1-1- توزيع المجال الغابي

ينقسم المجال الغابي الموريتاني إلى مجال مصنف ومجال محمي يستجيب تسييره واستغلاله لمتطلبات مدونة الغابات.

II-1-1-1- المجال المصنف

يغطي المجال المصنف حواليْ 30 غابة (000 45 هآ) يعود تاريخ تصنيفها إلى الحقبة الاستعمارية. ويجسد الوضعُ المتدهور لتلك الغابات المصنفة تراجعَ بل اختفاءَ التنوع البيولوجي على مستوى البلد.
وتجدر الإشارة إلى وجود حظيرتين وطنيتين بمساحة إجمالية 000 216 1 هآ. يتعلق الأمر بالحظيرة الوطنية لحوض آركين (000 200 1 هآ) والحظيرة الوطنية لدياولينغ (000 16 هآ)، المنشأتين على التوالي في 1978 و1991.

II-1-1-2- المجال المحمي

علاوة على طابعه العام، يضم المجال المحمي 3 مخزونات طبيعية، هي : تيلمسي والعاكر وقلب الريشات، ويجب أن يُراجَع نظامها القانوني لتتأقلم مع الواقع. فبالنسبة لتيلمسي، يغطي هذا المخزون

الطبيعي مساحة 300 7 كلم^2 (000 730 هآ)، والهدف هنا هو إعادة تشكيل الاحتياطيّ النباتي والحيواني في هذه المنطقة. والأنواع السائدة هنالك هي : Acaciaraddiana, Acacia flava, Anogeissusleiocarpus, Bosciasénégalensis, Pterocarpusluscens, Balanites aegyptiaca, Commiphoraafricana, Mearuacrassifolia, Aristidapungens, Panicum turgidum, Cenchrusbiflorus.

وتوجد هضبة "العاكر" في ولاية الحوض الغربي، على بُعد أكثر من 700 كلم من نواكشوط، وتغطي مساحة تربو على 000 250 كلم^2 (000 250 هآ). ونظرا ـ من جهة ـ لمنحدراتها الشديدة التي تخلق مناخا مصغرا مواتيا، ولوعورة المنطقة ـ من جهة أخرى ـ بقيت المحمية محفوظة جيدا نسبيا. ويوجد بها نباتات من نمط سوداني في صميم الوسط السوداني.

يرجع تصنيف المنطقة للسنة 1937 للمقرر الاستعماري رقم 379 بتاريخ 21 يونيو 1937. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في التهطال في السنوات الـ 10 الأخيرة، ما تزال الاستعادة الطبيعية ضعيفة في الغابات، ولا سيما في الغابات المصنفة.

وفي 2006، ما يزال الوقود الخشبي الآتي من الغابات يغطي حواليْ 70% من الطاقة المنزلية، في غياب أي طاقة بديلة منافسة رخيصة.

ينضاف إلى ذلك الضغط القويُ والمستمر على الغابات من طرف الزراعة وتنمية الماشية والتحضر.

ونظرا لذلك، يبقى من المهمّ التحقق من التقدير السابق (تراجع الغابات بـ 000 5 هآ سنويا)، بواسطة جرد غابي وتحقيق ميداني، لأنّه قد آن الأوان لاستخدام طريقة غير التمديد المستخدم فيما سبق في تقويم الموارد الغابية في 2000 و 2005 (انخفاض بـ000 10 هآ سنويا).

يقدِّر هذا التقرير أنّ المنطقة الغابية الرعوية تغطي حوالي 13,8 مليون هكتار، أي 13% من مساحة البلد. تتوزع هذه المنطقة الغابية الرعوية كما يلي : 47% في الحوضين، 30% في منطقة الضفة، 18% في العصابه، 5% في تكانت.

ويُقدّر أنّ التشكيلات الغابية تحتل مساحة 000 385 4 هآ تقريبا، على 000 785 3 هآ من التشكيلات الشجيرية، و000 725 هآ من التشكيلات الشجرية المتباعدة، و 000 77 هآ من التشكيلات الشجرية الكثيفة. تضم موريتانيا 48 غابة مصنفة تغطي مساحة 000 48 هآ، يوجد نصفها تقريبا على طول نهر السينغال. وأفسح غابة هي غابة "نهام" في العصابه، بمساحة 000 13 هآ.

II -1-2- الضغط على الغطاء النباتي

II-1-2-1- التصحر ومكافحة التصحر في موريتانيا

قبل التطرق لأسباب ونتائج ظاهرة التصحر في موريتانيا، يجدر التذكير بتعريف هاتين المصطلحين الأساسيين في هذه الإشكالية : التصحر والجفاف.

تعرف المادة الأولى من "اتفاقية التصحر" التصحر بأنّه "تدهور الأراضي في المناطق الجافة و الجافة شبه الرطبة، على إثر عوامل مختلف من ضمنها التقلبات المناخية والنشاطات البشرية"؛ و"الجفاف" بأنّه

"ظاهرة طبيعية تحدث إذا كان التهطال أقل ـ على نحو محسوس ـ من المستويات المسجلة في المعتاد، وتسبب اختلالات مائية خطيرة تضر بنظم الإنتاج لدى موارد الأراضي".

II-1-2-2- عوامل التصحر

لقد أسهم كثيرا ضعفُ الإنتاجية في القطاع الريفي وغيابُ إستراتيجية للتنويع والبحثِ عن منتجات جديدة في تدهور الوسط الطبيعي، وفي ظهور أشكال جديدة من الاستغلال الطائش للموارد.

وبصفة عامة، وحسب التعريف المعتمد في "اتفاقية التصحر"، يمكن التمييز بين مجموعتين من العوامل المسببة للتصحر في موريتانيا : العوامل الطبيعية والعوامل البشرية.

II-1-2-3- العوامل الطبيعية

هذه العوامل من مرتبة مناخية أساسا. فالواقع أنّ التقلبات المناخية التي حدثت ابتداءً من السبعينيات هي إحدى أسباب التصحر. وضرر هذه العوامل يتناسب مع عشوائيتها وعدم قدرة الإنسان على التحكم فيها. ومن ضمن تلك العوامل، يمكن أن نذكر ما يلي :

- ضعف التهطال ؛
- الاختلاف المكاني والزماني لهذا التهطال ؛
- شدة الأمطار المسببة للتدهور الفيزيائي الهام للتربة، والذي يزيد من سرعته ضعفُ كثافة الغطاء النباتي ؛
- ارتفاع درجات الحرارة، المسبب للتبخّر المفرط ؛
- رياح الهرمتان الحارة وخيمة التأثير على المياه السطحية ورطوبة التربة وحالة النبات وزحف الرمال، أو ديناميكية الرياح وانتقال الكثبان.

ولمواجهة هذا الاشتداد المناخي، يجد الإنسان نفسه غالبا في حالة عجز، ويقتصر تدخله على إقامة وسائل تخزين المياه المطرية ووسائل مكافحة تدهور التربة بسبب الماء، أو التأقلم بزراعة أنواع أقل حساسية تجاه الصروف المناخية.

II-1-2-4- العوامل البشرية

في هذه المجموعة من العوامل، نميِّز ـ من جهة ـ بين الاستغلال المباشر للموارد الطبيعية من طرف الإنسان، ومن جهة أخرى بين فعله غير المباشر بسوقه للمواشي.
يمكن أن يقع الفعل البشري المباشر عبر أشكال مختلفة : سوء التهيئة وشغل المجال، فرط استغلال الموارد الطبيعية (الماء، التربة، الغطاء النباتي، إلخ).
وقد أسهم أيضا في تدهور الأراضي أنماطُ شغل المجال التي امتازت باستقرار هام على حساب الترحال والانتجاع والتي شجعتها السياسات الحكومية والاتجاهات الاقتصادية في السنوات الأخيرة.
يكتسي تدهور الأراضي طابعا حاسما في بلد تمثل فيه الأراضي الصالحة للزراعة أقل من 5%. إنّ التثمين المُعمَّم للتربة لغرض الزراعة من دون الأخذ في الحسبان لخصائصها الفيزيائية الكيميائية ومقدَّراتها أو هشاشتها يعرّض الأراضيَ لتدهور فيزيائي وكيميائي يصعب انعكاسه. من دون أن ننسى أنّ اتساع الزراعة يحصل غالبا على حساب الغطاء الخشبي والشجيري.
ومن جهة أخرى، يُقدَّر أنّ الضغط المستمرّ على الكتلة الحيوية الشجرية لاستهلاك الطاقة المنزلية يحطم الغطاء الشجري بسرعة ضعفِ سرعة تجدد هذا الغطاء. وتمثل غابات "آمور" أهمّ ضحايا الاستهلاك المفرط للحطب.

II-1-2-5- العوامل القانونية

في مجال تسيير الموارد الطبيعية، يجدر التنبيه إلى وجود خلافات متفاوتة بين الفقه القانوني والممارسات العرفية التقليدية والقانون الموسوم بالعصري.
ففي المجال العقاري، أدخل الأمر القانوني 127/83 في 05 يونيو 1983 المتضمن الإصلاح العقاري والمجالي ترتيبا يهدف إلى حماية المجال الحيوي للتجمّعات الريفية، لكن الحدود والوضع القانوني وحتى المخاطر المحتملة لم تحدد.

فالظاهر أنّ حدود المجال الحيوي لا يمكن تحديدها مسبقا على نفس النحو بالنسبة لجميع التجمّعات، لأنّه تطبيقا للمبدإ المالكي القاضي بعدم انتهاك "الحريم"، يتحدد هذا المجال تبعا للمسافة التي تفصل كل تجمّع عن مصادر تموينه بالحطب والمراعي والماء.
ونتج عن ذلك أنّ أي مجال حيوي لم يُحدد حتى الآن، فيما عدا حالة "عين الرضا" في مقاطعة ألاك. ولم يمنع ذلك التجمّعات الريفية من اعتبار أنّ لها مجالا لا يُنتهك وتدافع عنه بنفسها، بالرجوع للقانون المعمول به.
وقد انجرّ عن هذه الوضعية العديد من النزاعات، لأنّ المنمين المنتجعي ن يستدلون بمبدإ مقدس آخر يضمن لهم حق الوصول إلى الموارد الطبيعية.
وعلاوة على ذلك، فإنّ النفاذ الحر لموارد الطاقة والمرعى والماء مضمون في الشريعة الإسلامية التي تعتمد في هذا المجال على حديث "الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار". يؤسس هذا الحديث للطابع العام لأي مجال غير مثمّن، ويمنع احتجار المجال الرعوي. وتعايش القانون التقليدي والقانون العصري ـ مع تنازع في بعض الأحيان ـ قائم في شأن النظام العقاري، وكذلك في مجالا ت أخرى تمس حماية الطبيعة.

وفي نفس المنحى، على الرغم من أنّ نظام الماء محدد بنصّ من المشرّع، يوفر القانون التقليدي أيضا بعض القواعد التي تحكم استغلال المياه، ولو كانت الملكية الخاصة للمياه مكرّسة في بعض الأحيان (المادة 22 وغيرها من الأمر القانوني 127/83). وما تزال الملكية الخاصة غير معروفة عموما عمليا، ولا يتمتع الخصوصيين إلا بحق الاستغلال، مع اعتبار الماء موردا مشتركا في نظر القانون التقليدي.
يمكن لهذا الحق في الاستغلال ـ الذي هو حق في الأولوية لدى البعض ـ أن يتحول، نظرا للمنسوب (فيما يتعلق بالآبار أو منشآت الحفر الرعوية) أو لغير ذلك، إلى حق في الاستغلال الحصري، في سياق يمتاز بندرة الموارد وفكّ الاحتجار عن المجالات الأهلية. والواقع أنّ هذا السياق يختلف جوهريا عن السياق الذي كان يتيح التوفيق بين الطابع العمومي للمنشآت المائية الرعوية وبين حق الأولوية أو الاستخدام من طرف منجزيها.
وهكذا، تضع مكافحة التصحر المشرّع على محكّ صعب في شأن تسيير الموارد الطبيعية، يحتم عليه حل العديد من التناقضات. وبالتالي، يجب الحذر الشديد عند التطرق إلى الشأن العقاري، بوصفه أداة لسياسة حماية البيئة في موريتانيا.
ومهما يكن من أمر، فإنّ حل المشكل العقاري وما يرتبط به من عديد النزاعات الحقوقية والواقعية يمثل تمهيدا لازما لنجاح مكافحة ما يصيب البيئة، ولا سيما في الوسط الريفي. فمن الجلي أن السكان المزارعين لا يحسون بأنهم معنيون بعملية المحافظة على الطبيعة، إلا إذا وجدوا فيها فائدة موضوعية. فامتلاك الدولة للتربة تعفيهم من المسؤولية في ذلك الشأن، فيصير موقفهم شبيها بموقف القناصة الخارجين على القانون والذين يتوغلون على نحو غير شرعي في الحظائر والمحميات الحيوانية الطبيعية، بذريعة أنهم ليسوا ملاكها أو لأنهم غير مسؤولين عنها في نظر القانون العرفي.
ولا مراء اليوم أنّ القانون هو محرك السياسات البيئية، وأنه يسهل تنفيذها. لكن الحماية القانونية لا تكفي لوحدها من أجل لجم التدهور البيئي. والحقيقة أنّ القانون لم يكن لديه أبدا مثل ذلك الطموح. وقوة القانون بوصفه أداة لحماية البيئة تأتي من قدرته على إدماج مجموع المعطيات خارجية المنشإ اللازمة لتشكيل إطار قانوني ملائم.

II-1-2-6- العوامل الاجتماعية الاقتصادية

مارست ديناميكية ومنطق الإنتاج الزراعي ضغطا غير مسبوق على الوسط الطبيعي : تعرية التربة، انخفاض الخصوبة، تناقص مساحة المراعي، افتقار التنوع البيولوجي، الحرائق الريفية، تلوث المجاري المائية، إلخ.
إنّ إعفاء سكان الريف من مسؤولية التسيير في المَواطن عاملٌ اجتماعي اقتصادي آخر في التسيير المستديم للموارد والحفاظ على البيئة.
فغياب إشراك حقيقي للسكان في تحديد وتنفيذ ومتابعة البرامج التنموية، وغياب إستراتيجية للتوعية والتعميم الملائم لطرق المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية الوسط الطبيعي، يمثلان تحديات يجب رفعها من أجل الإدارة العمومية والسكان المستهدفين.
إنّ سياساتِ تسويق منتجات الزراعة والتنمية الحيوانية، وانعدامَ بنية الربط مع الأسواق، والاحتكارَ الممارس من لدن الوسطاء فاقمت مآل المزارعين والمنمين. والمنطلق الاقتصادي الذي استندوا عليه لا يمكن إلا أن يكون وخيما على الوسط الطبيعي، ويفاقم على نحو غير مباشر في نهاية المطاف ظروفهم المعيشية.

الشكل 6 : تسييج التقاسيم الداخلية لغرض التثبيت البيولوجي بواسطة التشجير

إنّ انعدام منشآت الحفظ واستخدامَ وسائل الإنتاج التقليدية وضعا الفلاحين في بنية من السوق غير مواتية لصرف منتجاتهم.

وعلاوة على ذلك، يجب الإشارة إلى وضعية الفقر وحتي الفقر المدقع لدى سكان الريف، والتي قادت للممارسات المعادية للبيئة أو تبذير الموارد الطبيعية (القطع المفرط للأشجار، القنص، إلخ) ؛ ومثل ذلك الموقف ـ مشفوعا بهشاشة المنظومات البيئية ـ يعزز التصحر.

II-1-3- نتائج التصحر

لقد قوّض تحطيم الموارد الطبيعة أنماط تسيير وشغل المجال.

فموريتانيا من البلدان التي أصابها التصحر، مع أكبر انزياح لخط المطر 300 مم نحو الجنوب، فلم يعد يشمل سوى جزء ضئيل من الإقليم.

فمنذ 1970، شهدت جميع مناطق البلد اشتدادا مناخيا هاما.

وكان لهذا الوضع نتائج مأساوية على نظم الإنتاج، ولا سيما الزراعة والتنمية الحيوانية. وتأثر توفر الماء للمزروعات المطرية بانخفاض التهطال أثناء شهريْ أغشت وسبتمبر. أما التقلبات المناخية، فأسهمت في التغير البنيوي للتربة، فأدى ذلك إلى تدهورها فيزيائيا وإلى فقدان مقدّراتها الزراعية. قاد جميع ذلك إلى هشاشة نظام الإنتاج الزراعي الذي أصبح لا يتوفر على حلول اقتصادية بديلة متأقلمة.

II-1-3-1- تدهور الموارد الغابية

في السنوات الأخيرة، تدهور كثيرا الاحتياطيُ الغابي في موريتانيا، على نحو خاص تحت تأثير ما يلي :

- ضعف تجدد الغطاء النباتي المرتبط، من جهة، بعشوائية التهطال، ومن جهة أخرى بالتركز المفرط للمواشي في المناطق التي ترتفع فيها كثافة الغطاء النباتي. وما يزال قطع الأشجار يُمارس أثناء فصل الجفاف لتغذية المواشي، ولا سيما الغنم والبقر ؛
- اختفاء الغابات من آلاف الهكتارات لأغراض التهيئة المائية الزراعية، ولا سيما على طول نهر السينغال، وفرعه الأساسي، وادي كوركول ؛
- ضعف الوسائل المادية والمالية والبشرية التي تتوفر عليها الإدارة المكلفة بتسيير الموارد الغابية.

ويمس التدهورُ الغابيُ جميعَ أنماط الغابات، مصنفة كانت أم لا. وخير مثال على ذلك غابة "غاني" التي كانت تغطي 200 2 هآ، وتحطم ثلثاها اليوم. ويمثل المخزون الرعوي"العطف"، وهو من أهم المخزونات في البلد، مثالا آخر على ضعف تطبيق التقنين الغابي.
وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة لظهور شعبة قوية للحطب والفحم. وعلى الرغم من أنّ هذا القطاع ما يزال يتطور في شكل غير مصنف رسميا تقريبا، فإنه يوجد مهنيون حقيقيون في هذه الشعبة. ويُقدّر أنّ هذه الشعبة تشغّل زهاء 300 فحّام يؤطرهم أقل من عشرة رجال أعمال، ينجزون رقم أعمال يناهز 2 مليار أوقية. وهذه الشعبة تفيد أساسا الأخ يين وتحشر الأولين تدريجيا في وضعية من الفقر والاعتماد الخطير. وهؤلاء "المُشغَلون" هم في الغالب من المجتمع المحلي ويجمعون الخشب الميت (الحطب) في المناطق البعيدة. ومن يحاول منهم العملَ خارج شعبة رجال الأعمال المنظمة جيدا لا يستفيد إلا ربحا ضئيلا بسبب نمط وكلفة النقل غير المواتي.

II-1-3-2- تدهور الأراضي

يمكن أن يتجلى تدهور الأراضي في شكلين : التدهور الفيزيائي والتدهور الكيميائي. يمكن أن ينشأ التدهور الفيزيائي عن تفكيك بنية التربة المرتبط بضعف محتوى التربة من العناصر الرابطة، مثل المادة العضوية التي يمكن أن يعزى فقدانها لتهيئة الأرض للزراعة. إنّ تجريد التربة من النبات ـ مع ضعف التحامها ـ يعرّضها للتعرية بالماء أو الرياح.

ينشأ عن التعرية الريحية حراكُ الكثبان وانتقالُ الرمال المضرّان جدا بمجموع البنية التحتية في البلد (الطرق، المطارات، السكة الحديدية، إلخ). تعمّ هذه الظاهرة جميع البلد تقريبا.

أما التعرية المائية فينشأ عنها تحفر التربة والانجرافات والخنادق الصغيرة وتحطم حافّة النهر وانتقال هامّ للجسيمات الدقيقة، وتقع أساسا في منطقة كيديماغا، وبشكل ثانوي في البراكنه والعصابه.

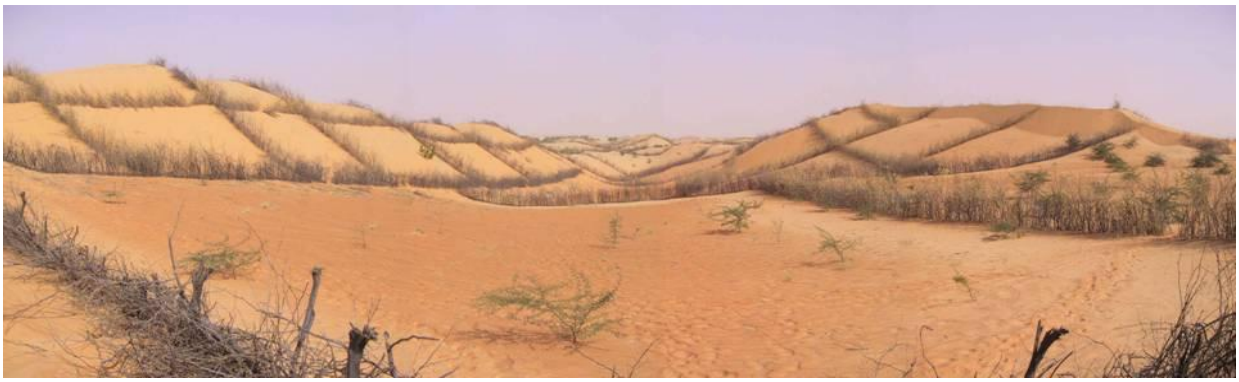

الشكل 7 : زحف الكثبان المتحركة يُفقر تدريجيا التربة والغطاء النباتي

ويتجلى التدهور الكيميائي بتأثير ضعف التهطال وقوة الطلب التبخري ال ذي يسبب صعود الأملاح بالخاصية الشعرية ويقود إلى تملّح التربة. تلاحظ هذه الظاهرة أساسا في مصب نهر السينغال.
يولد تدهور الأراضي ـ بجميع أنواعه ـ انخفاضا هاما في الخصوبة، ويهدد بذلك الأمن الغذائي للسكان.

II-2- الموارد المائية

II-2-1- الاحتياطي المائي في موريتانيا

يوجد ثلاثة أنماط رئيسية من المياه العذبة الطبيعية في موريتانيا : المياه الجوفية والمياه المطرية ومياه السطح. ويمكن اعتبار النمطين الأخيرين تحت مسمى المياه السطحية.

II-2-2- المياه الجوفية

*الحقول المائية المتصلة : يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط :

- بحيرات الحوض الشاطئي : الترارزه وبنشاب وبولنوار ؛
- بحيرات حوض تاودني : آوكار، ظهر النعمه، الرمل الكلسي في العيون ؛
- بحيرات الطمي التي تعود للعهد الرابعي.

يمكن أن تنتج هذه الحقول المائية مناسيب مستمرة من الماء العذب جيد النوعية. ومع ذلك، فإنّ النزح المعقول هو الضمان الوحيد من تدهور نوعية هذه المياه المهددة بتقدم الجبهة المالحة، ولا سيما بالنسبة لبحيرة الترارزه الجوفية التي تشهد أكبر أخذ على مستوى إديني، لحاجيات تزويد نواكشوط.

*الحقول المائية غير المتصلة : تقع على مستوى القواعد المتكسرة في سلسلة الموريتانيد، وظهر الرقيبات، والصخور الطينية في الحوضين وهضاب تكانت والعصابه والتشكيلات الرسوبية المدعمة في آدرار.

تتبع مناسيب هذه الحقول لأهمية الكسر وطبيعة الصخر المحتجِز، مع نوعية تتغير وفق السياق الجيولوجي.

ولا تمكّن الدراسات التي قيم بها حتى الآن من تقويم نسبة تجدُّدِ هذه البحيرات الجوفية انطلاقا من المياه السطحية.
وبالنسبة لمجموع هذه الحقول المائية، يقدر الاحتياطيُّ من الماء القابل للاستغلال بـ 8,48 مليار م^3.
وتوفر المياه الجوفية حتى الآن جُلَّ الماء الصالح للشرب المخصص لاستهلاك السكان، سواء في الوسط

الحضري (حاجات منزلية، الزراعة الحضرية، الصناعة والبناء) أم في الوسط الريفي. تقدَّر هذه الحاجيات تقريبا بـ 57 مليون م^3 سنويا، من ضمنها 18 م^3 للصناعة والبناء.
يخصص أكثر من 40% من هذه الأحجام لمدينة نواكشوط (حوالي 23,7 مليون م^3). الأمر الذي يجعل مشروع آفطوط الساحلي سيسهم بعد تنفيذه في خفض الضغط الكبير على المياه الجوفية.

II-2-3- المياه السطحية

يشكل نهر السينغال المجرى المائي الدائم الوحيد في البلد، ويشكل في جزئه الموريتاني السينغالي الحدودَ الطبيعية بين البلدين. ويقدر إمداده المائي لموريتانيا بـ 6 مليار م^3. وعلى الضفة اليمنى لهذا النهر، يوجد معظم الزراعة المروية، والتي تقدّر حاجياتها بـ30 مليون م^3 سنويا. وأهم روافد النهر هي : كاراكورو (الذي يشكل الحدود الطبيعية بين موريتانيا ومالي)، وكوركول ونيوردي.
وتمثل الروافد الثلاثة احتياطيا من الماء قابل للاستغلال بحواليْ 0,5 مليار م^3. وأهم منشأة أنجزت على هذه المجاري هي سد "فم لكليته" باحتياطي ضعيف الاستغلال جدا.

II-2-3-1- السدود والحواجز والحواجز الصغيرة

حسب الجرد الوطني لمَمَاسك الماء، يوجد 405 ممسكٍ من غير تمييز بين أنواعها (سدود، حواجز، حواجز صغيرة).
يبلغ مجموع حجم احتياطي الماء لهذه المنشآت 850 مليون م^3 تمكن من ريّ 209 25 هآ. لكن 36% من هذه المنشآت غير صالحة حاليا للتشغيل، مسببةً خسارة 306 مليون م^3.

II-2-3-2- المناطق الرطبة

تضم موريتانيا 320 منطقةٍ رطبة قارية تقع أساسا في الجزء الجنوبي والجنوب الشرقي من البلد. يتعلق الأمر غالبا بمناطق تغمرها المياه العذبة، وذات طابع دائم أو مؤقت. ويقدّر الإمداد المائي للمناطق الرطبة بـ 1 مليار م^3.
وتقدر الكمية الكلية للمياه السطحية التي يمكن استغلالها بحواليْ 8.35 مليار م^3. وهذا الاحتياطي الضخم (المتجدد) لا يُستخدم حتى الآن إلا لتلبية جزء من حاجيات عالم الريف (الزراعة والتنمية) الذي تقدر حاجياته بـ 75,5 مليار م^3 سنويا (أقل من 1% من العرض). علما بأنّ عدد سكان الريف يقدر بحوالي 480 000 (أقل من 20% من سكان البلد) والمواشي 13 مليون رأس.
ومن البدهي أنّ مياه السطح تعتمد كليا على التهطال، إلا أنّ إنجاز منشآت كبيرة على نهر السينغال (دياما ومنتنتالي) أسهم كثيرا في تخفيض ذلك الاعتماد، على الأقل فيما يتعلق بنهر السينغال.

II-2-4- الاستدامة

سنبيّن في الملحق التهطال الشهري في مختلف المقاطعات، خلال السنوات 1988 و1998 و2000.
والموارد المائية محدودة جدا سواء في السطح أم في العمق. ونهر السينغال الذي يفصل بين الإقليم الموريتاني والسينغال هو النهر الوحيد في البلد. وأهم روافده كوركول الذي يتشكل من اجتماع مجريين متساويي الأهمية : كوركول الأبيض الذي ينبع من قاعدة هضبة تكانت، وكوركول الأسود الآتي من قدم فالق العصابة.
يمكن أيضا أن نذكر : كاراكورو، تونا، الغرفه. ويوجد مجاري أخرى كلها داخلية المنشإ تصب في الصحراء القارية. في آدرار، يجتمع وادي سكليل والواد الأبيض في سهل ليشكلا بطحاء تضيع في رمال "تيزيكي". وفي الحوضين، توجد الشبكة المائية الكبيرة "تيارت الواسعه"، وتامورت محموده، ومماسك

مائية عديدة مثل : أضوات، تيومرن، كمبه، تيشليت. وفي العصابة، توجد بحيرة كنكوصة ووديان وأضوات أخرى مثل أم الخز ولبحير، إلخ.

الشكل 8 : ما يزال الوصول للماء مشكلة حاسمة

وفي تكانت ولبراكنة، توجد مماسك هامة مثل تامورت النعاج وبحيرات مال وألاك. وأخيرا في الترازره، يتوجد بحيرة الركيز التابعة لنهر السينغال.

وفيما يخص الموارد المائية الجوفية، نميز بين نوعين كبيرين من الحقول المائية : الحقول المتصلة والحقول غير المتصلة.
تقع الحقول المائية المتصلة غالبا في الواجهات المسامية من الحوض الرسوبي الشاطئي، وفي الغطاء الكثيبي قريب العهد في آوكار والعصابه، وفي طمي العهد الرباعي، وفي الرمال الكلسية في العيون، كذا في القاري البيني من حوض تاودني. تنتج هذه الحقول مناسيب دائمة، والمياه الجوفية من نوعية جيدة في الغالب
أما الحقول غير المتصلة، فتوجد في المناطق الأخرى من موريتانيا، أساسا في التشكيلات الغرانيتية والتحولية وتشكيلات الرمل الكلسي، والتربة الجيرية والطينية المتكسرة. وبصفة عامة، لهذه الحقول مناسيب ضعيفة، ومياهها من نوعية سيئة.
وشحن هذه البحيرات ـ والتي بعضها أحفوري مثل بحيرة الترارزه ـ يرتبط أساسا بالتهطال ونفاذية الحقول المائية. حتى وإن كان لا يوجد في حدّ علمنا دراسات خاصة بهدف تحديد طبيعة وحيثيات شحن الحقول المائية في موريتانيا، يمكن مع ذلك افتراض أنّ هذه الموارد المائية الجوفية يمكن أن تتجدد عبر ثلاث طرق، هي :

- ✓ التسرب المباشر للتساقطات المطرية، وهو محدود غالبا بالتبخر الشديد ؛
- ✓ التغذية بجزء من المياه الفيضية ؛
- ✓ السيلان الجوفي الجانبي.

فالمخزون من المياه الجوفية في موريتانيا هامة ؛ فيقدر أن ما تم التعرّف عليه من المخزونات القابلة للاستغلال في الحوض الشاطئي لوحده يبلغ 1 مليار م^3، تضم بحيرات "القارّي الطرفي" (بولنوار، بنشاب، الترارزه) والعهد "الفجري". ومن جهة أخرى، يقدر أن الاحتياطي الحقيقي من هذه الموارد ما يزال مجهولا. ومع ذلك، يجب ألا تخفي أهمية هذا المورد صعوبةَ الوصول إليه.

الشكل 9 : إقامة أنابيب آفطوط الساحلي في 2010

II-3- التنوع البيولوجي

II-3-1- المناطق البحرية والشواطئ الموريتانية

لهذه المناطق أهمية بيئية كبيرة سواء على المستوى الحيواني أم النباتي. وهي مناطق التماس بين أنواع ذات ألفة استوائية واعتدالية. فالموارد البحرية والشاطئية في موريتانيا متنوعة وتشكل أهم مصدر للعملات الصعبة في البلد (أكثر من 50% من محاصيل العملات الصعبة). ومع ذلك، يتهدد هذه الموارد فرطُ الاستغلال لأهم الأنواع المرغوبة، ودخول الأساطيل الصغيرة في المناطق المحظورة، واستخدام الآليات المحظورة، وتنافس الصيد التقليدي والصناعي.
ومن أهم ما يصيب البيئة البحرية من تلوث : الدفوق الصناعية وطروح مياه الأوساخ ونشاطات النقل البحري.

II-3-2- التنوع البيولوجي البري في موريتانيا

يعاني هذا التنوع من صعوبة الظروف المناخية (قلة وندرة الأمطار) وتحطم الغطاء النباتي وحتى اختفاء الموائل وأنواع حيوانية متوحشة، ونباتات ومزروعات ومواشي.

II-3-3- التنوع البيولوجي في المياه العذبة

يمتاز هذا التنوع بمنظومات بيئية ذات قيمة كبيرة جدا على مستوى الطبيعة والأنواع المتوحشة. ويمكّن الاستغلال متعدد الوظائف لموارد المناطق الرطبة ـ شيئا ما ـ من تخفيض خطر المجاعة والجفاف. وقد انجرّ عن تزايد السكان والمواشي تكالبُ الضغط على موارد المناطق الرطبة، وبالتالي انخفاض إنتاجية المراعي ومناطق الصيد والزراعة ومناطق إيواء الحيوانات المتوحشة.
يُنجَز التسييرُ في عين المكان في المحميات، بينما يخص الحفظُ خارج الموقع جلبَ أنواعٍ جديدة أو إعادة أنواع مهددة بالانقراض، والتربيةَ في الأسر لحيوانات يُراد إعادتها إلى موائلها الطبيعية.

II-3-4- المحافظة والتنوع البيولوجي

هي نتيجة تسيير المكوّنات النباتية والحيوانية، الذي يجب أن يأخذ في الحسبان اهتماما خاصا بتلبية حاجيات السكان. وما تزال نسبة افتقار التنوع البيولوجي مجهولة، لانعدام جرد إجمالي للموروث الحالي.
ومن ضمن العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تؤثرا سلبيا أو إيجابيا على التنوع البيولوجي ـ خارج التهديدات الطبيعية ـ يمكن أن نذكر على سبيل المثال بعضَ النشاطات الاجتماعية الاقتصادية، مثل النقل والسياحة والتجارة والصناعة، والتي يمكن أن تصيب التنوع البيولوجي.
ولمواجهة هذه الوضعية، أقامت الدولة عدة سياسات وبرامج للمحافظة.

II-3-5- المحميات والمجالات المصنفة للدولة

- الغابات المصنفة
- المخزونات والحظائر الوطنية : الحظيرة الوطنية لحوض آركين ؛ الحظيرة الوطنية لدياولينغ، الحظيرة الوطنية لآوليكات.
- مخزون العاكر الحيواني
- مخزون تيلمسي الحيواني
- مخزون قلب الريشات.

الشكل 10 : طيور المستنقعات في حوض آركين.

أهم المناطق الرطبة في موريتانيا :

- بحيرة الركيز
- بحيرة ألاك
- بحيرة مال
- تامورت النعاج
- أضاة محموده
- أضاة كنكوصه
- كوركول الأسود عند فم لكليته
- أضاة كوريْ.

II-3-6- المحافظة في عين المكان

في إطار المحافظة في عين الموقع، أنشئت في 2005 محمية المجال الحيوي العابر للحدود على مستوى دلتا نهر السينغال، علاوة على الحظيرتين الوطنيتين في حوض آركين وديولينغ. (يجدر التنبيه أنّ حظيرة آركين وحظيرة ديولينغ وشطبول مصنفة بوصفها "مواقع رمصار"، وأنّ حظيرة آركين تراث عالمي، بينما يجري تسجيل حظيرة ديولينغ).
ومن ضمن تدخلات المحافظة، على المستوى الوطني، نذكر أنّ 20 نوعا نباتيا محليا مهددا بالانقراض حُمِيَتْ كليا، طبقا للقانون رقم 2007-055 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 007/97 في 20 يناير 1997 المتضمن مدونة الغابات.
والأنواع الحيوانية المحمية في داخل مناطق المحافظة حددت قائمتها في القانون رقم 006/97 في 20 يوليو 1997 المتضمن مدونة الصيد البري وحماية الطبيعة.
أما مخزونات (محميات) تيلمسي والعاطر وقلب الريشات، فتستحق أن يُراجع وضعها القانوني، نظرا للتغيرات التي طرأت في المناطق في العقود الأخيرة.
وفي ولاية كوركول، حددت منطقة العطف على أنها محزون، نظرا للموارد البيولوجية التي تضمها.

II-3-7- الأنواع الغريبة

وقعت موريتانيا على عدة اتفاقيات دولية تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي في المنظومات البيئية من التهديد الذي تشكله الأنواع الغريبة المكتسحة التي تعبر الحدود الدولية، ولا سيما اتفاقية "سايتس" واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية CMS واتفاقية رمصار.
ويوجد كذلك تعاون على المستوى الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي لاكتشاف واستئصال الأنواع الغريبة المكتسحة. وفيما يخص دخول الأنواع الغريبة إلى موريتانيا، اتخذت ترتيبات منها المقرر الذي يحدد لائحة النباتات والمنتجات النباتية المحظور استيرادها إلى التراب الوطني، ومقرر ثان يحدد قائمة الأحياء الحيوانية والنباتية التي يجب أن تبقى في الأسر.
وقد بُذلت جهود هامة في مجال استغلال تقويمات المخاطر، من أجل تقويم التهديدات التي تطرحها الأنواع الغريبة المكتسحة على التنوع البيولوجي.

II-3-8- المعارف التقليدية والترتيبات ذات الصلة

تعترف موريتانيا مليا في إستراتيجيتها الوطنية وخطة عملها بضرورة مراعاة وحفظ وتعهّد معارف المجتمعات الأصلية والمحلية وإبداعاتها وممارساتها التي تعكس أنماط حياة تقليدية تهتم بالحفظ والاستغلال المستديمة للموارد البيولوجية. فمنمّونا وفلاحونا وحطابونا وأشخاص غيرهم يستفيدون مباشرة من التجارب والمعارف التي تفيد في تلبية حاجة التنوع البيولوجي وتخطيط وتسيير جميع الموارد.
وبفضل معارفهم المحلية المعتمدة على التجربة المباشرة والاختبار، يعرف السكان الأصليون جيدا الأوساط الطبيعة التي يعيشون فيها منذ قرون. ويعرفون على وجه التحديد استخدام كل نبات وحيوان، وكذا سير المنظومات البيئية، الأمر الذي يسهل التأقلم الخارق مع الظروف المناخية القاسية.
وفي هذا الإطار، أنجزت دراسات في مجال المعارف التقليدية، لفائدة المجتمعات الأصلية على شط البحر. نذكر من ذلك "إيمراكن" المقيمين دخل حدود حظيرة آركين، والذين يستفيدون من حقوق حصرية في الصيد.
وقد أعدت برامج لتعزيز قدرات السكان الأصليين. تطال تلك البرامج من بين أمور أخرى صناعة الحصاير وحفظ المنتجات الصيدية وصناعة الزوارق والمراكب ، إلخ.
وتشكل إعادة تأهيل المراكب إحدى أهم التدخلات في سبيل الاستغلال الرشيد للموارد (الصيد والطيور)، واستغلالها في مجال السياحة البيئية.

II-3-9- المحافظة خارج الموقع

لما يمسَّ الحفظُ خارج الموقع الموارِدَ الجينية الحيوانية. وفي المقابل، تشهد النشاطات الزراعية ولا سيما النشاطات الجينية النباتية تدخلات محافظة خارج الموقع على مستوى المركز الوطني للبحوث الزراعية والتنمية الزراعية. وهكذا، فإنّ الذرة الصفراء والدخن والذرة البيضاء والقطاني (نيبه) والشعير تشكل أنواعا محلية محفوظة.

II-3-10- الاستغلال المستديم للعناصر المشكلة للتنوع البيولوجي

تدمج موريتانيا مسار الاستغلال المستديم للموارد البيولوجية، وذلك من خلال القانون الإطاري رقم 045/2000 المتضمن مدونة البيئة والذي ينص في مادته 4 على أنّ البيئة تشكل موروثا وطنيا يجب يوفق تسييره بين حقوق الأجيال الحالية وحقوق الأجيال اللاحقة، وأنّ استغلال الموارد الطبيعية يجب أن يضمن استدامتها.

ثم إنّ تدخلات تعين السكان المحليين في تصميم وتطبيق الإجراءات التصحيحية في المناطق المتدهورة حيث افتقر التنوع البيولوجي قد اتخِذتْ في إطار تنفيذ بعض المشروعات والبرامج التنموية، من بينها (واللائحة تطول) : مشروع المحافظة على التنوع البيولوجي وبواسطة التأهيل التشاركي للأراضي المتدهورة في المناطق الجافة وشبه الجافة العابرة للحدود بين موريتانيا والسينغال ؛ ومشروع التنمية الجمعوية "باسك"، ومشروع تهيئة الشاطئ الموريتاني، والشراكة الإقليمية الشاطئية البحرية، وبرنامج المحافظة على المنطقة الشاطئية والبحرية في إفريقيا الغربية ؛ ومبادرات البذر الجوي، ومشروع "النفط والغاز" التابع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق البيئة العالمية، ومشروع الحزام الأخضر لمدينة نواكشوط، ومشروع تسيير الموارد الطبيعية، Les ومشروع كيديماغا والحوض الغربي.
ومن جهة أخرى، أطلقت الحكومة الموريتانية مسار مكافحة الفقر، الذي أشرك الإدارة والمجموعات المحلية وممثلي المنظمات الاجتماعية المهنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعيين وفاعلين آخرين. ولهذا الغرض، تسهل الدول المبادرات الخصوصية في مجال السياحة.

II-3-11- الإجراءات التحفيزية

اتخذ في الحسبان مجموعُ الإجراءات التحفيزية في إطار الدراسات والتصاميم وتطبيقات البرامج والمشروعات المرتبطة بالتنوع البيولوجي خصوصا والبيئة عموما.
وعلى وجه العموم، تتطرق قائمة التشجيعات المتخذة في الحسبان من طرف البرامج على ما يلي : الدكاكين وأكواخ الصحة ومنشآت الحفر والآبار الرعوية والتزيد بالماء والمساجد ومعدّات زراعة الأشجار، والمنح والقروض الصغيرة والسدود وفك العزلة والمضخات، إلخ.
ومن جهة أخرى، اتخذت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر إجراءات خاصة لفائدة النساء والشباب من خلال الدعم لـ"تجمّعات النفع الاقتصادي" (GIE)، ولا سيما تكوين النساء في مجال "تجمّعات النفع الاقتصادي"، ولإقامة خط للقرض خاص بالنساء.

II-3- 12- أهم التحديات الراهنة

نظرا لأهميتها الاقتصادية والبيئية، يواجه حفظ وتسيير المنطقة الشاطئية الإكراهات التالية :

- عدم الكفاءة في السياسات العمومية للتخطيط والتسيير الشاطئي ؛

- ضعف القدرات البشرية والفنية والمالية المخصصة لحفظ وتسيير المناطق الهشة المنتجة (المناطق الرطبة، المجالات البحرية، المخزونات، إلخ) ؛
- حفظ وتسيير المنطقة الشاطئية في مجال الكفاءات والاتصال وحشد التأييد والمناصرة ؛
- فرط الاستغلال لبعض مخزونات السمك ؛
- فقر السكان القاطنين في المناطق ذات النظام الحفظي، وضغطهم على الموارد الطبيعة للتخلص من الهشاشة ؛
- التحضّر الفوضوي على الشواطئ وإقامة منشآت قليلة التأقلم ؛
- خطر التلوث المرتبط بالصناعات والنفايات الحضرية ؛
- عدم التنسيق والتشاور على الصعيد شبه الإقليمي، في شأن منشآت التهيئة الشاطئية (فتح لسان البربر) أو التهيئة المائية الزراعية (حالة منظمة استثمار نهر السينغال).

تتمثل التحديات لراهنة فيما يلي :
- النهوض بالسياسات العمومية للتخطيط والتسيير المستديم للمنطقة الشاطئية ؛
- تحسين ظروف معيشة السكان القاطنين في المناطق ذات النظام الحفظي، من خلال النفاذ إلى الخدمات القاعدية (الماء، الصحة، التعليم، البنية التحتية، إلخ) ؛
- تطوير التنسيق على الصعيد شبه الإقليمي في شأن حفظ وتسيير المنطقة الشاطئية ؛
- تعزيز القدرات لدى المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الصيد والبحرية، لجعلها حيوية وعملية ومستقلة.

وعلى الرغم من المكتسبات في مجال حفظ وتسيير المنطقة الشاطئية، ما تزال أهم التحديات الأخذَ في الحسبان للبعد المناخي وإدماج الممارسات النظيفة والمستديمة على مستوى قطاعات الاستخراج والمحروقات والنفط والغاز. وعلاوة على ذلك، يجب إعادة النظر في تحديات أخرى تتعلق بسياسات تخطيط وتسيير المنطقة الشاطئية. يتعلق أساسا بما يلي :
- الأخذ في الحسبان للتغيرات المناخية ولا سيما في خطط تهيئة وتسيير للحظاير، من أجل حماية الموارد والأوساط التي يعتمد عليها المجتمعات والاقتصادات في البلدان ؛
- تقويم تأثير مشروعيْ تشييد مدينة الشامي في حظيرة آركين وطريق روصو سانلويس في حظيرة دياولينغ ؛
- النهوض بقابلية الاستفادة لدى هيئات حفظ وتسيير المنطقة الشاطئية من تمويلات "الصندوق الائتماني لحوض آركين" ؛
- توعية السكان المحليين ومهنيي الصيد في شأن مستقبل الحظاير، والفوائد التي يمكن جنيها من نتائج المحافظة ؛
- تثمين المقبوض السمكي، تخفيضا للضغط على المخزونات في خطر، وإسهاما في مكافحة الفقر من خلال التشغيل ؛
- تطوير التربية المائية المتحكم فيها لبعض الأنواع مثل الجمبري، وذلك من أجل تخفيض وقعها على البيئة ؛
- إقامة آلية للتمويل المستديم ، لتنفيذ سياسات التسيير المستديم للمصايد (مخططات تهيئة المصايد، إلخ) ؛
- التوفيق بين أهداف الاستغلال في الصناعة النفطية الغازية الصاعدة، وبين متطلبات المحافظة على التنوع البيولوجي التنمية المستديمة لنشاطات قطاع الصيد.

II-3-13- التهديدات المحدقة بالتنوع البحري والشاطئي

حتى وقت قريب جدا، كان يظن أنّ تأثير الإنسان على المنظومات البحرية مقصورٌ على آثار الصيد.

وكان يُعتقد أنّ قدرة البيئة البحرية ومواردها الحية على تحمّل النشاطات البشرية غيرَ محدودة. وكان من الصعب متابعة تلك الآثار في وسط معتم. أما الآن فمن المعروف أنّ العدوان متعدد الأشكال من التلوث أو الأضرار المتنوعة ينذر بما لا يمكن إصلاحه من خسارة تصيب البيئة البحرية التي هي بالتعريف بيئة شديدة الهشاشة. يمكن تلخيص تلك التهديدات فيما يلي.

II-3-13-2- التلوث بالمواد الهيدروكربونية

يأتي من تسرب المازوت من خزانات السفن المتحطمة (حوالي 40 حطاما على مستوى خليج الكلب لوحده، من ضمنها أكثر من ثلاثين موجود منذ ما لا يقل عن سنتين) ودفوق منتجات تفريغ الصابورة والناقلات. ويشكل ميناء نواذيبو خطرا للسكب المفاجئ للنفط، مع حصول دفق مزمن تقريبا من الزيوت الهيدركربونية الآتية من محطة تفريغ الصابورة. وهذا النوع من التلوث هو الغالب. ويسبب نفوق أنواع بحرية، ولا سيما الأسماك (في لحم بعض أفراد البوري يوجد طعم المواد الهدروكربونية). ويمكن لهذ التلوث الناجم عن منشآت الحفر النفطي أن يولد اختلالا على الشاطئ يسمح بنمو بعض أنواع الأشنيات.

ويمكن كذلك رصد تشويش في سلوك الأسماك من القاع إلى السطح، وتغير اللون وفترة التكاثر. فالمواد الهيدروكربونية تمنع دخول الضوء وتؤثر بذلك على كمية الأكسيجين في الوسط. والأدهى من ذلك، ويجدر التنبيه له، أنّ جزءا من تلك المواد المطروحة في البحر ـ بعد امتصاص النباتات والحيوانات البحرية له ـ ينتقل إلى مستهلكي الأسماك والقشريات والرخويات.

II-4- الكتلة الحيوية والغطاء النباتي

II-4-1- الوضعية الميدانية للقطاع

ما تزال شعبة الحطب والفحم سائدة، على الرغم من المخاطر الحقيقية المذكورة آنفا. ولم تمنع تلك الوضعية من جذب مستثمرين بمهنية متزايدة نحو القطاع. ومع ذلك، فإنّ الفحّامين والمستغلين الغابيين ووكلاء الدولة والناقلين وباعة الجملة والمفرد يعملون في أغلب الأحيان في سياق من الممارسات غير المصنفة رسميا والمضرة بالبيئة.

وأما شعبة غاز البوتان، فتأخذ أهمية متزايدة لدى الأسر، سواء في الريف أم في الحضر. وما تزال تحت الاحتكار الفعلي من طرف شركة "صوماغاز" التي تتولى تسويق غاز البوتان على مجموع التراب الوطني، منذ 1989. ومع تناقص قدرتها على التخزين والتعبئة في القناني، نظرا للتطور السريع في الطلب ومنشآتها البالية وبيئة يهيمن عليها الليبرالية الاقتصادية، يوجد مستثمرون آخرون على وشك توسيع نشاط الخدمات المقترحة على المستهلكين.

وتشهد شعبة الطاقات الجديدة والمتجددة منذ عقدين تطورا جديرا بالاهتمام. وفي هذا المنحى، تضطلع هيئات عمومية للترقية، مثل "خلية الكهربة اللامركزية" التابعة لمديرية الطاقة.

أما شعبة وقود المصابيح، فهي في تراجع منذ 1992، بعد أن لوحظت زيادة فيما بين 1985 و1992. ويرتبط هذا الترك من جهة باتساع الشبكات الكهربية في المراكز التي سبقت كهربتها، وكهربة التجمعات الثانوية، ومن جهة أخرى، منافسة مصادر أخرى للطاقة (الشمع، مصابيح الكهرباء، غازالبوتان، الطاقة الشمسية، الطاقة الريحية، إلخ.

II-4-2- رهانات "الخطة الوطنية للطاقة المنزلية" والتوجيهات الإستراتيجية

على وجه العموم، تهدف إستراتيجية التنمية والتنفيذ في قطاع الطاقات المنزلية أساسا إلى التلاؤم التدريجي بين الطلب والعرض الوطني من الطاقة الخشبية، وهي تتمحور حول ثلاثة محاور، هي :

- تحسين العرض الخشبي، عبر الحماية والتشجير وترقية الحراجة الزراعية، مع إشراك قوي للسكان المعنيين ؛
- النهوض بالوقود البديل ؛
- التحسيس باستخدام أفران الحطب والفحم.

يمكن ملاحظة أنّ القطاع الفرعي للطاقة المنزلية ما يزال يسوده بما يلي : (1) تدخلات قطاعية غير منسقة فيما بينها، وموضوعة تحت سلطة القطاعين (وزارتي البيئة والطاقة). فالهيئات المنشأة في حضن هذين القطاعين الوزاريين لم تشتغل إلا على نحو عرضي وجزئي (اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر، اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية / وزارة التنمية الريفية والبيئة، المركز الوطني للدراسات الزراعية CNEA، وزارة المياه والتجهيز) ؛ (2) نقص تنفيذ تدخلات تأخذ في الحسبان تطورَ استهلاك الطاقات المنزلية (هيمنة الحطب والفحم، ازدهار غاز البوتان) ؛ (3) النجاح المحدود لاستخدام الأفران المحسن، على الرغم من الاهتمام البادي من الأسر، وبالتالي تأثير ضعيف على انتزاع المورد.
نظرا للاتجاهات الملاحظة في مجال استهلاك الطاقات المنزلية، من اللازم اتخاذ إجراءات عاجلة، من أجل تسريع مسار تعميم غاز البوتان، وفي نفس الوقت إبطاء مسار تحطيم الغطاء النباتي، انشغالا بالمواءمة مع القدرة على الاقتناء لدى المستهلكين ولا سيما الفقراء.

II-4-3- الخطة الوطنية للطاقة المنزلية.

II-4-3-1- بنية الخطة.

لتنفيذ الخطة، حددت 4 مكونات أساسية تتنزل حسب ما يلي : (1) التسيير الغابي الجمعوي (2) النهوض بغاز البوتان (3) التنويع الطاقي (4) التعزيز المؤسسي.

التسيير الغابي

تشمل مكونة التسيير الغابي تدخلات في مجال : (1) الجرود الغابية (2) منشآت التهيئة (3) المخططات التوجيهية (4) الدراسات (5) التكوينات والورشات (6) الاتصال (7) المؤازرة الفنية الدولية (8) المؤازرة الفنية الوطنية.

النهوض بغاز البوتان

تشمل هذه المكونة التدخلات التالية : (1) دعم الاستثمارات (2) المسوح والدراسات (3) التكوينات والورشات (4) حملات الاتصال (5) المؤازرة الفنية الدولية (6) المؤازرة الوطنية.

التنويع الطاقي

يمكن أيضا تفكيك هذه المكونة إلى : (1) دعم الاستثمارات (2) المسوح والدراسات (3) التكوينات والورشات (4) حملات الاتصال (5) المؤازرة الفنية الدولية (6) المؤازرة الوطنية.

التعزيز المؤسسي

تنحلّ هذه المكونة إلى ما يلي : (1) الدعم المادي والمالي لفائدة الوزارة المكلفة بالبيئة (2) تقديم الدعم المادي والمالي لوزارة المياه والطاقة وتقنيات الإعلام والاتصال 3) تقديم الدعم المادي والمالي للمجموعات المحلية والمجتمعات القاعدية.

II-4-3-2- تحليل الخطة الوطنية للطاقة المنزلية

تبلغ الكلفة الإجمالية للخطة ـ خارج الإتاوات ـ مبلغ 24,85 مليون يورو، أي 8 995 700 000 أوقية. يقدّر الإسهام المنتظر للممولين بـ 14,44 مليون يورو، أي 5 227 280 000 أوقية ؛ وإسهام الطرف الموريتاني بـ 10,41 مليون دولار، أي 3 768 420 000 أوقية.

تتحل هذه الحصة إلى تمويل من الدولة بـ 8,05 مليون يورو (000 410 914 2 أوقية) وتمويلات أخرى (القطاع الخاص، المجموعات المحلية، السكان بـ 2,36 مليون يورو (000 320 854 أوقية). وتتوزع كلفة المشروع (362,36 مليون يورو) إلى 18,99 مليون يورو بالعملة المحلية، و 5,86 مليون يورو بالعملة الصعبة. (أساس التحويل : 1 يورو = 362 أوقية).

II-4-3-2-1- التحليل الاقتصادي

على الرغم من أنّ مدة المشروع صممت لأربع سنوات (2015/2008)، فستبقى الفوائد الاقتصادية ملحوظة حتى 2022، وهي تطال أساسا كسبَ الإنتاجية الغابية وتوفير الوقود، بفضل البدائل وتوفير الطاقة. يظهر المشروع حصيلة اقتصادية إجمالية بـ 13,5 مليون يورو. بقيت هذه الحصيلة سالبة حتى 2014. ثم صارت إيجابية ابتداءً من 2015، لتصل 13,50 مليون يورو في 2022.
تشهد الفوائد الاقتصادية حول الإنتاج الغابي والوقود زيادة ابتداء من 2010، مع المشروع، على نحو تدريجي، لكن الكسب من المكافئ بقي معدوما فيما بين 2008 و2009، سالبا طيلة مدة المشروع. ونسبة المردودية الاقتصادية معتبرة (18%)، حيث استخلص المشروع قيمة صافية محدّثة قدرها 5,4 مليون يورو.

II-4-3-2-2- التحليل المالي

نظرا لمدة إنضاج الاستثمارات المبرمجة، الموجهة أساسا نحو شِق العرض، ستبقى سالبة حتى 2014. وابتداء من 2015، ستشهد نموا قويا يرتبط بتوفير الإنتاجية الغابية وتوفير الطاقة، لتصل 7,05مليون يورو في 2018 و13,50 في 2022.
وفيما يخص الحصيلة الجبائية، فهي معدومة خلال السنتين الأوليين من المشروع (2008 و2009)، سواء في ذلك العرض والطلب. وابتداء من 2010، صارت سالبة بالنسبة للطلب، بينما تقدمت تدريجيا بالنسبة للعرض، لكن على نحو معتدل. الأمر الذي أعطى حصيلة كلية موجبة إجمالا، ابتداء من 2010، مع المشروع، لتتموقع عند 0,38 مليون يورو في 2022.

II-4-3-3- شعب الحطب والفحم

تعاني هذه الشعب من عدم التنظيم، وتنتمي للقطاع غير المصنف رسميا، على الرغم من وجود أشخاص على مستوى شعبة الفحم لهم وسائل هامة.
يشغّل هؤلاء المستغلون غالبا أكثر من 250 فحاما، ويتصرفون برقم أعمال ومداخيل بعدة عشرات من الملايين من الأوقية سنويا.
وقد قدرت دراسة شعبة الفحم ـ التي أنجزت أصلا في إطار مشروع "التسيير المستديم للموارد الطبيعية الغابية" ـ أنّ عدد المستغلين الغابيين يبلغ حوالي 100 من ضمنهم زهاء عشرة من العيار الكبير، ولهم نفوذ خاص على جميع المستويات.
يقدر رقم الأعمال في شعبة الفحم بأكثر من 2 مليار أوقية إذا اقتصرنا على منتجات الورشات التي تغذي نواكشوط.
أما شعبة الحطب فقليلة الأهمية، لأنّ المتدخلين في هذه الشعبة هم في الغالب مقيمون يجمعون الخشب الميت من مناطق بعيدة شيئا فشيئا، ويحملونه على عربات ويسوقونه بأنفسهم، بمداخيل متواضعة نسبيا.

II-4-3-4- شعبة غاز البوتان

منذ 1989، تسوِّق الشركة الموريتانية للغاز (صوماغاز) غاز البوتان على امتداد التراب الوطني. يتوزع رأسمالها بين الدولة (34%) ونفتال (33%) وخصوصيين موريتانيين (33%). وتتوفر حاليا على 4 مراكز لتعبئة القناني : في نواكشوط ونواذيبو وأطار وكيفه.

II-5- وضعية التلوث وإجراءات الاستجابة
II-5-1- المبيدات الزراعية في موريتانيا
II-5-1-1- تهديد التلوث

التهديدات التي تحدق بالتنوع البيولوجي البحري والشاطئي : حتى وقت قريب جدا، كان يظن أنّ تأثير الإنسان على المنظومات البحرية مقصورٌ على آثار الصيد. وكان يُعتقد أنّ قدرة البيئة البحرية ومواردها الحية على تحمّل النشاطات البشرية غيرُ محدودة. وكان من الصعب متابعة تلك الآثار في وسط معتم. أما الآن فمن المعروف أنّ العدوان متعدد الأشكال من التلوث أو الأضرار المتنوعة ينذر بما لا يمكن إصلاحه من خسارة تصيب البيئة البحرية التي هي بالتعريف بيئة شديدة الهشاشة. يمكن تلخيص تلك التهديدات فيما يلي.

II-5-1-2- التلوث بالمواد الهيدروكربونية

يأتي من تسرب المازوت من خزانات السفن المتحطمة (حوالي 40 حطاما على مستوى خليج الكلب لوحده، من ضمنها أكثر من 30 موجودة منذ ما لا يقل عن سنتين) ودفوق منتجات تفريغ الصابورة والناقلات. ويشكل ميناء نواذيبو خطرا للسكب المفاجئ للنفط، مع حصول دفق مزمن تقريبا من الزيوت الهيدركبونية الآتية من محطة تفريغ الصابورة.

فعند تحميل الفاصل séparateur بإفراط، يدعو ذلك إلى تفريغه قبل تمام عملية الترسيب. وهذا النوع من التلوث هو الغالب. ويسبب نفوق أنواع بحرية، ولا سيما الأسماك (في لحم بعض أفراد البوري يوجد طعم المواد الهدروكربونية). ويمكن لهذ التلوث الناجم عن منشآت الحفر النفطي أن يولد اختلالا على الشاطئ يسمح بنمو بعض أنواع الأشنيات.
ويمكن كذلك رصد تشويش في سلوك الأسماك من القاع إلى السطح، وتغير اللون وفترة التكاثر. فالمواد الهيدروكربونية تمنع دخول الضوء وتؤثر بذلك على كمية الأكسيجين في الوسط. والأدهى من ذلك، ويجدر التنبيه له، أنّ جزءا من تلك المواد المطروحة في البحر ـ بعد امتصاص النباتات والحيوانات البحرية لها ـ ينتقل إلى مستهلكي الأسماك والقشريات والرخويات.

II-5-1-3- التلوث بالطروح الصلبة

هذا النمط من التلوث (يتكون من مواد عالقة) تندر التنبيه عليه، لأنه كان موضوع قليل من الدراسات. ومفعوله، من خلال وضع جُسَيْمات في حالة علوق، لم يعد يحتاج للبرهنة، ولا سيما في سد الخياشيم، والذي هو ظاهرة ضارة بالنسبة للأفراد البحرية (البلاعيط alevins والأفراد الفتية)، لأنه يمكن أن يسبب موتهم اختناقا. وهذه المواد العالقة تعيق أيضا دخول الأشعة الشمسية. الأمر الذي يثبط نمو النبتات التي تمثل مصدر الغذاء الرئيسي، ويؤثر أيضا على الأكسجين الذائب، فينقص تركيزها على نحو بالغ.
وتمتاز منطقة الجنوب بالطروح التي يأتي بها نهر السينغال على شكل جسيمات ترسبية من دفق النهر وُجدت حتى عند الخط 16º 20' شمالا، في شمال المصب.
والسد الذي أقيم على النهر سبّب توقف ورود المواد إلى البحر، وتوقف الترسيب، ونقصَ المواد العالقة في العبور العام شمالا وجنوبا في المنطقة. الأمر الذي يمكن أن يسبب أيضا تغيّر المجموعات العُمْقية في عرض البحر قبالة المصب، مع خطر اختفاء بعض المصايد (الجمبري). يعني أنّ هذه المنظومات البيئية

ستصبح أشد هشاشة، وبالتالي أشد حساسية تجاه التلوث. وفرط الاستغلال ـ مشفوعا بالتلوث ـ لا يمكن أن يقود إلا إلى كارثة.

II-5-1-4- المبيدات الزراعية والمنظفات

للزراعة أيضا في داخل البلد آثار حقيقية على البيئة البحرية، بسبب المبيدات الزراعية والأسمدة التي تنتقل إلى الوسط البحري. ومنذ سنوات، يشهد القطاع الزراعي نموا كثيفا يرتبط باستثمار وادي نهر السينغال، مع ظهور الزراعات المروية.
ويشكل نثر المبيدات لمكافحة مفترسي المزروعات والمراعي مصدرا لتلوث مياه نهر السينغال التي تنتقل إلى البحر.
وهكذا تتراكم المبيدات تدريجيا، كلما صعدنا في السلسلة الغذائية، مسببة تشويشا واضطرابا على مستوى الوظائف البيولوجية.

II-5-1-5- التلوث بالمواد الثقيلة

تظهر نتائج التحاليل التي أنجزها "سيدومو" و"أل" (1993) على Venus verrucosa أنّ تراكيز الكادميوم والحديد والمنغنيز أرفع منها في فرنسا. وخطر المعادن الثقيلة يأتي من كونها لا يتخلص منها ولا تتحلل. بل تتراكم في الجسم مسببة وفيات هامة واختلالات خطيرة.

II-5-1-6- التلوث الحراري

تستخدم المحطتان الحراريتان على مستوى نواذيبو ماء البحر لتبريد المحرّكات. وينتقل هذا الماء بعد ذلك إلى البحر من دون معالجة مسبقة. تطرح المحطة الكهربية لصوملك كمية تقدّر 250 م^3\س وكمية من أوساخ الزيوت تقدّر بـ 50م^3 أسبوعيا. وتتراوح درجة حرارة الماء عند الخروج من المصنع بين 24 و28 درجة مائوية. تخلق هذه المصانع على الشط عالما مصغرا ذا حرارة مرتفعة نسبيا بالنسبة للجوار القريب. ويصيب تغير درجة الحرارة أساسا الأنواع طفيفة تغير الحرارة التي تهاجر إذا لم تستطع التأقلم.
ففي المناطق التي تعرّضت لمثل ذلك التلوث، تغير الإعمار بالاستبدال بأنواع أكثر قبولا للوسط.

II-5-1-7- التلوث البيولوجي

نظرا لانعدام شبكة للصرف الصحي في نواذيبو، على سبيل المثال، يستخدم السكان كلهم صهاريج لتفريغ آبار المراحيض. وتطرح تلك المياه الوسخة ـ من دون معالجة مسبقة ـ على مستوى البحر، في حال الجزر. والجزء السائل في الغالب ذو كثافة أقل من كثافة ماء البحر، وبالتالي ينتقل بعيدا بواسطة التيارات البحرية والأمواج. أما الجزء الصلب، فيترسب في مستوى الرواسب مشكلا مخروطات ترسبية. تضم تلك المياه كمية كبيرة من الجراثيم، ولا سيما البكتيريا الممتصة في الجُسيْمات (2 إلى 3 ملايين بكتيريات\مم^3). فهذه المكروبات المحتواة في الماء على هذا النحو يمكن أن تلوث النباتات والحيوانات (الأسماك والقشريات والمحاريات....). فمجارير الميناء المستقل في نواذيبو تطرح في المتوسط 800 م^3 في الساعة من غسيل السمك غير المعالج.

II-5-1-8- التهديدات المحدقة بالحيوانات البرية

يمكن أن تصنف أهم التهديدات التي تحدق بالموارد النباتية في موريتانيا إلى خمس فئات كبيرة، تتفاوت أهميتها حسب الترتيب التالي :

II-5-1-9- الجفاف

إنّ سنوات الجفاف الطويلة التي كان ضحيتها الساحل الإفريقي ابتداء من 1968 وطيلة عقدين ضربت موريتانيا بشدة : فالتهطال المتوسط نقص كثيرا من 30 إلى 60% حسب المناطق الزراعية البيئية. وقد تجسد هذا النقص في انزياح حدود الجفاف نحو جنوب البلد. وهكذا، حل خط المطر 150 مم تقريبا محل الخط 250 مم، أي ما يُعادل اتساع الصحراء بمساحة إضافية قدرها 000 150 كلم^2. وهكذا، فإنّ وادي نهر السينغال، الذي هو المنطقة الأكثر مطرا في البلد، لا يستقبل الآن سوى 150 إلى 400 مم سنويا ؛ وذلك ما يقابل نقصا بنسبة 55 إلى 67% منذ حلول الجفاف.

II-5-1-10- الرياح الرملية

تشكل تلك الرياح خطرا على البلد كله. فاتجاهُ الرياح الشمال/الشرق ذو محصلة تتمثل في انتقال الرمال من الشمال/الشمال الشرقي إلى الجنوب/الجنوب الغربي، وهذا الاتجاه مُوات لزحف الرمال على الأراضي الخصبة والواحات والبنية الاجتماعية الاقتصادية.

II-5-1-11- التهيئة الزراعية

أسهم الاستصلاح الزراعي للموارد الغابية لتلبية حاجيات الزراعة في اختلال التوازن البيئي، على نحو واسع. وهكذا، انجرّ عن الزراعة المروية على طول الضفة خسارةُ غابات مشجّرة قديما كانت تؤمّن حماية حافة النهر وكانت تشكل موائل للحيوانات.

II-5-1-12- الحرائق الريفية

في كل سنة، تقع مساحات هامة غنية بالنبات ضحية لنزاعات الفلاحين والمنمين، لتتحول إلى رماد تحت التأثير المدمر من طرف الحرائق الريفية. تسهم تلك العقبة في تدهور البيئة عموما، وفي خسارة التشكيلات الشجرية والعشبية على نحو خاص.

II-5-1- 13- ضغط الإنسان والمواشي

كان من نتائج ضغط البشر والمواشي على الغطاء النباتي الذي يعاني سلفا من الإكراهات السابقة نتائجُ صارخة من تدمير الأشجار والشجيرات ذات القيمة الاجتماعية الاقتصادية. يتجسد هذا الضغط في القطوع لتلبية الحاجات اليومية، وخاصة الأعمدة والدعامات والعصي، ومواد تشييد المساكن وأدوات المطبخ، وإنجاز الزرايب وحظاير الحيوانات، ورعي الغنم، وإنجاز نقاط الماء، وقطف الثمار ومنتجات الأدوية التقليدية، ومدّ خطوط الهاتف والكهرباء، وشق الطرق والمسالك...، ويعرّض الموارد الغابية للتدمير.

II -5-1- 14- التهديد المحدق بالحيوانات البرية

يعكس اختفاء الحيوانات تدهورا عاما في الموارد الطبيعية يمكن أن تنتهي إلى خلق مشاهد شبيهة بمناظر الصحراء، ولا سيما وجود الكثبان المتحركة في المناطق التي يتجاوز فيها التهطال نادرا عتبة المناخ الصحراوي. وكان أهمُ تأثير للتصحر على الحيوانات اختفاءَ المساكن الطبيعية اللازمة لبقاء الحيوانات. ومع ذلك، حدث اختفاء الحيوانات عموما قبل اختفاء مساكنها، لسبب مباشر وحاسم، هو القنص.

وفي الأصل، كانت وسائل القنص بدائية بتأثير محدود على الحيوانات. وكانت أولى المجازر الكبرى التي تعرضت لها الحيوانات من فعل الحاميات العسكرية الاستعمارية الحالّة في داخل البلد منذ بداية القرن. فقد لفتت تجاوزاتُ حامية أطار آنذاك نظرَ حكومة "إفريقيا الغربية الفرنسية".
ثم إنّ انتشار السيارات رباعية الدفع والأسلحة الحربية منذ الاستقلال ـ ولا سيما من بداية حرب الصحراء الغربية ـ سارع من اختفاء ما بقي من الحيوانات.
فقبل 1975، اختفى غزال "أوريكس"، وصار غزال "داما" نادرا جدا، وانسحب ظبي "أداكس" إلى المناطق الوعرة، وتناقصت أعداد الغزال ذي الجبهة الشقراء وغزال "دوركاس"، على نحو مأساوي.

II-2-5- استدامة الحكامة الحضرية

II-2-5- 1- الملاحظة الابتدائية

تحليل الأخذ في الحسبان للأبعاد البيئية في إستراتيجيات التنمية الحضرية. أهمّ وثائق إستراتيجية التنمية الحضرية : تقديم موجز.
علاوة على المشاكل المحللة آنفا، تميّز التحضر السريع في موريتانيا بما يلي : (1) ما تلقاه السلطات العمومية من صعوبة التحكم في الإيقاع الجامح لنمو المدن، والتحكم فيه (2) غياب تشريع وطني ناجع وكامل في هذا الشأن (3) ضخامة الحاجة من الخدمات الاجتماعية المطلوب تلبيتها (4) إدخال أدوات تخطيط حضري ناقصة ومطبقة على نحو جزئي جدا.
وعلى إثر التطور في الأخذ في الحسبان للأبعد البيئية على الصعيد العالمي، ولمواجهة المشاكل البيئية التي أصبحت مصدر إضرار وتدهور لإطار المعيشة في الوسط الحضري، وضعت الحكومة عدة أدوات للتخطيط الحضري. تعلق الأمر ـ على نحو خاص ـ بما يلي :

II-2-5- 2- المخططات التوجيهية للتنمية الحضرية

أنجزت هذه الوثائق المتعلقة بالتنمية الحضرية في 1988 و1989 من طرف "مكتب روزو" لحساب وزارة التجهيز والنقل، لفائدة مدن روصو وكيهيدي والعيون وكيفه.
فالتدخلات المعتمدة في تلك المخططات قريبة جدا من التدخلات الموصى بها في المخططات السابقة، ولا سيما مخطط كيهيدي (1965)، وتشمل فقط جوانب تتعلق بـ (1) تنظيف أحياء المدينة (2) إعادة توازن النسيج الحضري (3) تحسين التزويد بالتجهيزات (4) تهيئة مناطق التوسعة.

II-2-5- 3- المخطط الوطني للتهيئة الترابية

يتعلق الأمر بوثيقة تخطيط وطنية.

II-2-5- 4- البرامج الحضرية المرجعية

أعدت البرامج الحضرية المرجعية في إطار مشروع "لامركزية المنشآت الحضرية" الممول من طرف البنك الدولي و"آمكستيب"، بواسطة المكاتب الوطنية التالية : م ت ـ المهندس المعماري و التآزر.
أجيزت هذه الوثائق من لدن مديرية المجموعات المحلية.
وهي تضم في أغلب الأحيان : جردا للتجهيزات ؛ تحديد الحاجة من الاستثمارات ؛ برنامج الاستثمار الأولوي المشتمل على مشاريع أولية موجزة.

II-2-5- 5- إستراتيجيات تنمية مدن نواكشوط ونواذيبو وكيهيدي

أعدت إستراتيجيات تنمية مدن نواكشوط ونواذيبو وكيهيدي من طرف مكتب "أتاسكو" في إطار مشروع "لامركزية البنية التحتية الحضرية" الذي أنجز تشخيصا لوضعية هذه المدن بمعالجة القضايا المتعلقة بالتنمية الحضرية والبنية التحتية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل 13 : مدينة نواكشوط ذات النمو الإشعاعي بسبب نقص التخطيط الحضري الإستراتيجي

أكملت الدراسات الأولى بتقرير مكرس للشق البيئي الذي احتل مكانة صغرى في التقارير التمهيدية.

II-2-5- 6- إستراتيجية وبرنامج تحسين ظروف المعيشة في الأحياء الهشة في نواكشوط (2000)

أنجزت هذه الوثيقة من طرف مكتب URBAPLAN ، وتهدف إلى إعداد الأدوات العملية لإعادة هيكلة الأحياء الطرفية العشوائية في نواكشوط وإلى إيواء السكان الذين سيرحلون.

II-2-5- 7- المخططات التوجيهية للتهيئة الحضرية في عواصم الولايات

أعدت هذه المخططات ابتداء من سنة 2000 من طرف الحكومة الموريتانية في إطار برنامج التنمية الحضرية الممول من طرف البنك الدولي. وقد استكمل مخطط نواكشوط وسُلّم لـ"وكالة التنمية الحضرية" التي سلمته بدورها لوزارة التجهيز والنقل، بحضور عدة فاعلين، من ضمنهم "خطة العمل الوطني من أجل البيئة".
فـ"المخططات التوجيهية للتهيئة الحضرية في عواصم الولايات" عبارة عن إستراتيجيات للتنمية الحضرية، تتمحور حول ما يلي : (1) ترشيد استخدام مساحة الأرض (2) تحسين البنية التحتية الحضرية (3) تنمية القدرات المؤسسية في مجال التعمير وتسيير الخدمات البيئية الحضرية، واللامركزية.
وقد غطت الدراسات التحضيرية لتلك المخططات ما يلي :

- التعمير، مع مخطط هيكلي حتى أفق 2050/2015 ؛
- تهيئة مناطق جديدة للتوسعة ؛
- إستراتيجية للصرف الصحي ؛
- برنامج للدعم المؤسسي ؛
- برنامج للاستثمار الأولوي ؛
- "مشروعات أولية موجزة" للتجهيزات الاجتماعية والبنية التحتية.

II-2-5- 8- الإستراتيجية الوطنية في مجال اللامركزية والحكامة المحلية

أعدّتْ هذه الإستراتيجية في 2002، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية. والهدف منها وضعُ أداة للبرمجة في مجال اللامركزية والحكامة المحلية بالتعايش مع مجموع الأولويات الوطنية، وتنفيذُ إصلاحات تتعلق بما يلي :

- الإطار القانوني والمؤسسي ؛
- الموارد الجبائية ؛
- التحويلات المالية للدولة نحو المجموعات المحلية ؛
- القدرات التسييرية لدى البلديات ؛
- اللامركزية والتنمية المحلية ؛
- اللامركزية والحكامة الرشيدة ؛

- اللامركزية والتنمية المستديمة.

II-2-5- 9- المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة نواكشوط في أفق 2016

يندرج المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة نواكشوط في إطار برنامج التنمية الحضرية. وأعد من طرف مكتب URBAPLAN.
والتوقعات الديمغرافية الواردة في هذه الوثيقة تخمّن عدد السكان بعدد 000 885 في 2010 و 1250000 في 2020.
ولاحتواء هذا النمو الدمغرافي، والسيطرة على النمو الحضري للمدينة، فإنّ مخطط نواكشوط ـ من خلال إطار مرجعي يُفرض على الإدارة والمواطنين ـ يقترح تطبيق الإجراءات التالية لضبط التخطيط الحضري :

- تكثيف الأحياء الرسمية ؛
- إنهاء النمو الإشعاعي للمدينة ؛
- تسوية وهيكلة وتجهيز الأحياء العشوائية ؛
- حماية البيئة والعزوف عن استخدام المواقع غير المناسبة للنمو الحضري ؛
- دفع النمو الاقتصادي.

سيمكن تنفيذ هذه الإجراءات مما يلي : (1) تكثيف وإعادة هيكلة الأحياء في مناطق السكن العشوائي وتوسيعاتها المقبلة (2) رصد مخزونات عقارية لدفع التنمية الاقتصادية للمدينة، وخلق فرص التشغيل (3) الاستمرار في ازدياد الفضاءات الخضراء، وإيقاف توسع المدينة نحو المناطق غير الملائمة للسكنى (4) تحسين هيكلة وتحديد وخدمة مجموع المجال الحضري، بفضل تشييد طريق طرفي جديد بالنسبة لكلا الأفقين.

II-2-5- 10- الوضعية الراهنة لإدماج البيئة في الإستراتيجيات التنموية في الوسط الحضري

لم تكن الأبعاد البيئية عموما وفي الوسط الحضري تلقى اهتماما كبيرا في أدوات التخطيط البيئي. وكانت القضايا البيئية إما يُتطرَّق إليها بخجل أو تهمل تماما في الإستراتيجيات الحضرية.

II-2-5- 11- المخططات التوجيهية للتنمية الحضرية والبرامج الحضرية المرجعية

من ضمن وثائق إستراتيجية التنمية الحضرية المحللة، نذكر إجمالا أنّ الأبعاد البيئية قليلة الإدماج في المخططات التوجيهية للتنمية الحضرية والبرامج الحضرية المرجعية.
أعدت هذه الوثائق في الفترة السابقة (1965 و1987 و1988) لدى الصعود الكموني للأبعاد البيئية على الصعيد العالمي وانعقاد مؤتمر "ريو" الذي أولِيَ ابتداءً منه اهتمامٌ متزايدٌ للبيئة بوصفها عاملا من عوامل التنمية.
وعلى مستوى البرامج الحضرية المرجعية، وحدها الجوانب المتعلقة بالصرف الصحي أخذِتْ في الحسبان في وثائق التخطيط الحضري، لعواصم الولايات الـ 13 التي غدا فيها تدهور البيئة عاملا في تدهور الظروف المعيشية.
في "البرنامج الحضري المرجعي" للعيون، على سبيل المثال، يُلاحظ مع ذلك أنه "لا يوجد حتى الآن أي شبكة للصرف الصحي وتفريغ المياه المطرية، ويؤمّن تفريغ مياه الأوساخ في المنازل بواسطة أنظمة فردية للحفر والآبار ضائعة القعر".
ونفس الملاحظة بالنسبة لـ"البرنامج الحضري المرجعي" للنعمة والذي بيّن أنّ "المياه المطرية تسيل في البطحاء حاملة معها القمامة". ويجدر التنبيه هنا أنّ مدينة النعمة مزوَّدة بماء الشرب من خلال آبار جوفية. ويمثل ذلك خطرا كبيرا على صحة السكان، نظرا لخطر تلوث البحيرة الجوفية بتسرّب مياه

الأوساخ. ومع ذلك، على مستوى التدخلات المراد القيام بها في إطار تنفيذ "البرامج الحضرية المرجعية" لهاتين المدينتين، يجدر الذكر أنّ "تشييد شبكة للصرف الصحي وتفريغ المياه المطرية لا تبدو حاليا حاجة ملحة".
فالإجراءات المفضلة في هذه "البرامج الحضرية المرجعية" في مجال البيئة لم تحدد جيدا، وطالت أساسا تعميم ومضاعفة المراحيض ضمن التجهيزات العمومية التي كان من المتوقع ـ حسب المخططين الحضريين ـ أن تضطلع بدور جوهري في تحسين السلامة الصحية العامة في الوسط الحضري.
أما "البرنامج الحضري المرجعي" لآطار، فيزمع إنشاءَ قنوات تصريف مغطاة وتهيئةَ تفريغ القمامة، لكنه لم يزمع إجراءات لرفع القيود البيئية المرتبطة بموقع المدينة المحشورة بين البطحاء والجبل، والتي هي موضوع فيضانات ذات عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية متنوعة.
ويمكن أن يفسَّر ضعفُ الأخذ في الحسبان للأبعاد البيئية في"البرامج الحضرية المرجعية" بتصوّر هذه الوثائق التي تفرض "الشروط المرجعية" لإعدادها تصميما ملزما تكتسي فيه القضايا البيئية قليلا من الأهمية.

II-5-2- 12- المخطط الوطني للتهيئة الترابية

يشمل برنامجا لحماية البيئة يتمحور حول الأهداف التالية :

- مكافحة التصحر ؛
- برنامج لاستعادة الغابات على نحو مكثف ؛
- برنامج لتثبيت الرمال ؛
- استعادة حقول القتاد وتنظيم المجابات الرعوية ؛
- حظر أراض عند نقاط المياه ؛
- برنامج لاستعادة المراعي ؛
- وقف الاستغلال المفرط للغابات ؛
- حماية المناطق البيئية، أي :
  - حوض آركين
  - جنوب آفطوط الساحلي
  - الغابات المصنفة
  - حماية الحيوانات.

ستمكّن هذه التدخلات من حفظ واستعادة المنظومة البيئية، والسيطرة على الظواهر الطبيعية، من خلال ما يلي :

- إنشاء شبكات من الآبار ومنشآت الحفر ؛
- التحكم في مياه السيلان السطحي والجوفي، بواسطة بناء السدود والمناضد الحجرية ؛
- التحكم في فيض الوديان بواسطة بناء الحواجز وإنشاء أحواض لبسط الفيض.

إنّ المخطط الوطني للتهيئة الترابية ـ على الرغم من تشخيص يظهر زيادة سريعة في سكان المدن ولا سيما نواكشوط المتضخمة ـ لا يذكر، على نحو بيّن، حماية البيئة الحضرية ضمن الأولويات الملحة. وذلك على الرغم من الطابع الوطني لهذه الأداة التخطيطية التي من ضمن أهدافها الأولى إنجازُ توازنات مكانية من خلال أفضل توزيع للسكان والنشاطات على التراب الوطني.

II-5-2-13- المخططات الوطنية للتهيئة الترابية

أجيزت هذه الوثائق في 2011 بالنسبة لـ11 من عواصم الولايات ونواكشوط. وهي تولي أهمية لا بأس بها لأبعاد البيئية، بوصفها مكونة أساسية في التنمية الحضرية.
وقد أخِذ في الحسبان الشقُّ البيئي في جوانب الصرف الصحي، وذلك على نحو أفضل. وقد تمّ التطرّق إليه في الجزء المعنون "الكتاب ب : إستراتيجية الصرف الصحي في المدينة" والذي أنجز تشخيصا للوضعية يشمل ما يلي :

- المياه المطرية ومياه الأوساخ ؛
- مختلف أنماط النفايات (مواد التعبئة، النفايات الطبية، العضوية، الجمادية، السائلة، الصناعية) ..

وقد أحصيت مواقع إنتاج مختلف أنماط النفايات، وحددت كميتها، وأوصِيَ بأنظمة تجميع النفايات ومعالجتها.
تتعلق المحاور الكبرى في إستراتيجيات الصرف بما يلي :

- إقامة نمط من التمويل التدريجي ؛
- إقامة أو تفعيل هيئات الصرف الصحي (التفريغ، محطة التنقية) ؛
- إنشاء أنظمة للرقابة والتسوية ؛
- إقامة برامج للتكوين والتحسيس.

يتوقع أن يؤدي تنفيذ هذه المحاور إلى ما يلي :

- إنشاء مصلحة بيئية على مستوى كل بلدية ؛
- إنشاء إتاوة لانتزاع القمامة المنزلية ؛
- إنجاز مكبّات مراقبة للنفايات ؛
- إقامة تقنين خاص ؛
- حملة مستمرة للتكوين والتحسيس في شأن حماية البيئة.

II-2-5- 14- المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة نواكشوط

المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لنواكشوط يوضح الإكراهات والضغوط البيئية القوية فيما يتعلق بالموقع الطبيعي لنواكشوط. وتعود أهم تلك الإكراهات إلى الكثبان الرملية المتحركة التي يمكن أن تصل إلى زهاء 20 م.
وفي مواجهة هذا الضغط من طرف الوسط المادي، "يبحث مسيِّرُو المدينة بمختلف الوسائل في السيطرة على ضغط حركة الرمال. فعلى سبيل المثال، كانت أشغال التشجير المتخذ حول مدينة نواكشوط تستهدف ـ بين أمور أخرى ـ تثبيت الكثبان وتشكيل حزام أخضر للحماية. والمؤسف أنّ هذه المبادرة لم يكن لها سوى تأثير قليل على مسار التصحر".
وفي الوقت الحالي، فإنّ الـ1270 هكتار المهيَّأة في إطار مشروع الحزام الأخضر مهددة بالتحطيم.
وقد اختفى ثلث هذه التهيئة (حوالي 400 هآ)، إما تحت تأثير الحيوانات السائبة، وإما غزو التجزئة التعميرية أو لعدم الصيانة، بكل بساطة"، على مستوى سبخة "أفطوط الساحلي" (منخفض عرضه بضع كيلومترات).
يقع هذا المنخفض خلف الشريط الشاطئي (في الجزء الغربي من المدينة)، ويمتاز ببحيرة جوفية أجاج تسبب غالبا فيضانات مطرية، وتحاصر اتساع الأحياء الجنوبية الغربية، وتسبب تآكلَ وتدهورَ المباني والمنشآت المُقامة على هذا الموقع من الشريط الشاطئي.
يشمل الشريط الشاطئي لنواكشوط شطا على طول 30 كلم بقليل من النبات، ويشكل الحاجز الوحيد الحامي من الغمر البحري.
وعلى الرغم من هذه الوضعية، يعاني الشريط الشاطئي لنواكشوط ضغطا متضافرا من المنشآت المينائية والفندقية وحركة السيارات وانتزاع مواد البناء (الرمل والمحار).

II-2-5- 15- المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة نواذيبو

أنجز المخطط التوجيهي في إطار المرحلة التحضيرية لبرنامج التنمية الحضرية، وهو يستهدف ما يلي :
(1) الإسهام في تحسين إطار المعيشة في نواذيبو (2)ترقية وتكثيف النشاطات ذات اليد العاملة الكثيفة
(3) تطوير القدرات الوطنية في مجالات التعمير والسيطرة العقارية وفعالية الخدمات البيئية ودفع اللامركزية
تشمل هذه الوثيقة أيضا مشاريع أولية موجزة للمنشآت المتعلقة بالتعليم والصحة والرياضة والثقافة والطرق والماء ومكافحة الفقر والدعم المؤسسي لبلدية نواذيبو.
ويقدّر برنامج الاستثمار بـ 22,24 مليون دولار أمريكي. ويحدد التقرير أقوى القيود البيئية التي تتعرض لها مدينة نواذيبو.
يُزمِع الأخذ في الحسبان للأبعاد البيئية في مخطط نواذيبو في المجالات التالية :
في إطار وتوزيع ماء الشرب، إصلاح الأحواض ومصادر ماء الشرب، طبقا للنظم المعتمدة في السلامة الصحية. فظروف استغلال أحواض وخزّانات الماء الصالح للشرب في المناطق الطرفية ليست مطابقة للمعايير الدولية ولا سيما معايير منظمة الصحة العالمية. والواقع أنّ أحواض الحنفيات النصبية العمومية تعمل غالبا دون صنابير، مسببة نقصا في النظافة وتلوثَ الماء الذي يستقى مباشرة بواسطة أسطال وأواني. والأحواض والمنافذ تستقبل أجساما غريبة (صلبة أو سائلة) تسبب تلوثا خطيرا للماء، وتعرّض السكان لإصابات إنتانية ذات منشإ مائي.
يضم المخطط باقة من المشروعات تقدر بـ 000 000 235 أوقية، في إطار إصلاح أحواض وخزّانات ماء الشرب في المدينة.
ويندرج هذا الاستثمار في إطار "برنامج الاستثمار العمومي" للمدينة في إطار برنامج التنمية الحضرية، على أن يُبحث عن باقي التمويل لدى مانحين آخرين.
ويضم مخطط نواذيبو أيضا بطاقة فنية لمشروع يهدف إلى إصلاح وعصرنة نظام تجميع ومعالجة مياه الأوساخ. يقدر هذا المشروع بـ729,82 مليون أوقية، وسيُبحث عن باقي التمويل لدى المانحين.

II-5-2-2-16- مشكلة النفايات الحضرية

يمثل جمع ومعالجة النفايات الحضرية جانبا هاما في المحافظة على البيئة في الوسط الحضري. وهذه مشكلة تطرح نفسها بحدة في المراكز الحضرية، ولا سيما في نواكشوط ونواذيبو.
فبالنسبة لمدينة نواكشوط التي تشغل مساحة 000 10 هكتار والتي يمكن أن تبلغ مليون ساكن في سنوات قليلة، يجب أن تشكل النفايات انشغالا كبيرا لدى مخططي المدن.
وبعد أن كان من المقرر أن تفرغ أصلا في مكبّ يقع عند 30 كلم في الشمال الغربي من المدينة، أصبحت القمامة تفرغ قرب التجمع السكني ؛ الأمر الذي يجعل مستودعات القمامة توجد في حزام حضري قريبا من السكان.
يقع الجمع في مرحلتين : تجميع أولي يقود القمامة إلى مستودعات انتقالية، وجمع ثان لنقل النفايات إلى خارج المدينة أو طرفها.
لا يظهر أنّ القمامة المنزلية في مدينة نواكشوط تستجيب لأساليب المعالجة، نظرا لطبيعتها : غياب المواد العضوية والرطوبة (لمعالجة محتملة مثل معالجة التسميد) ؛ كثرة المواد البلاستيكية (أكياس)، مع 24% من التكوين العام ؛ وجود كثير (50%) من المواد غير العضوية (الرمل، الحطام، الرماد، إلخ).
ومن جهة أخرى، لا تتوفر المنشآت الصناعية، هي الأخرى، على نظام خاص لتجميع ومعالجة النفايات. يؤدي غياب أي معالجة للقمامة إلى تراكمها، وبالتالي إلى الأضرار التي تولدها، ومخاطر تلوث التربة والبحيرات الجوفية (بتسرب مياه الأوساخ). ويستخلص من ذلك الضرورة الملحة لإقامة نظام لمعالجة النفايات.
وتمتاز الوضعية في نواذيبو بنظام تجميع يتوزع على شعبتين، هما :

- شعبة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم)، بمستودعات للمنازل، يؤمَّن تسييرُها من طرف "آ.ت.ت.م" التي هي فرع من شركة سنيم ؛
- شعبة الميناء المستقل، الذي تفرغ نفاياته بشاحنات نحو مكبات عمومية، ومكبّ النفايات المنزلية للمدينة التي يؤمَّن تفريغُها بواسطة مقاولين خصوصيين متعاقد معهم.

كل هذه النفايات تتلاقى إما في المستودعات الفوضوية على التراب البلدي، وإما في مواقع مشبعة قريبة من السكة الحديدية، في الشمال الغربي من المدينة، وذلك في وضع سيئ بالنسبة لاتجاه الرياح السائدة التي تنقل روائحها نحو التجمع السكني، وغيرها من الأضرار للسكان المجاورين.
وقد مول مركز للطمر الفني من طرف التعاون الفرنسي (الوكالة الفرنسية للتنمية) وأقيم في جنوب شبه الجزيرة. ويمكن أن يشكل بداية حل مشكلة النفايات الحضرية.

وعلى مستوى مدينة كيهيدي، تتنوع النفايات : نفايات منبثقة عن مواد التعبئة، نفايات منزلية، عضوية (مجزرة)، نفايات غير عضوية وسائلة، لا سيما دفوق الصباغة.
ولا يوجد نظام لجمع القمامة المنزلية، ولا مكب مهيأ حقيقة لهذا الغرض. ولا يوجد سوى قطعة أرضية موضوعة تحت تصرف البلدية، وتكب فيها بلا ترتيب دون أي معالجة، من غير الترميد الظرفي الذي تنجر عنه نتائج سلبية على صحة الحضريين.

III.1. اعتبارات هامة

تواجه موريتانيا ـ وهي البلد الشديد التصحر ـ تدهورا مستمرا في الموارد الطبيعية، مع اتساع ملحوظ لنطاق التصحر. ويزيد من حدة تلك الظواهر الآثارُ الوخيمة للتغير المناخي التي تمثل تهديدا حقيقيا على تنمية البلد. ومن جهة أخرى، ما يزال تسيير الكوارث الطبيعية خجولا شيئا ما في موريتانيا.
ولقلب الاتجاه الحالي، تلزم إقامة حكامة بيئية تأخذ في الحسبان في نفس الوقت أهداف الإطار الإستراتيجي للفقر وأهداف الألفية للتنمية.
وهذه الحكامة البيئية، كما هو مرجو منها في الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر 3، تؤكد ضرورة التثمين الاقتصادي للرأسمال الإنتاجي وتخفيض الآثار السيئة للتغير المناخي. وهي تستهدف على نحو خاص :

III.2. تحليل إدماج البعد البيئي والتغير المناخي في مسار التنمية

يمر التوافق بين الفقر والبيئة عبر إدماج البعد البيئي والتغير المناخي في مسار التنمية. والواقع أنّ تحسين ظروف معيشة السكان المُعدمين يعتمد أساسا على المنافع والسلع المستمدة مباشرة من المنظومات البيئية. وأهم الأزمات ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بتسيير واستغلال الموارد الطبيعية. وذلك هو السبب في كون إدماج القضايا البيئية بما فيها التغير المناخي والتنمية المستديمة في السياسات والإستراتيجيات العمومية مرحلةً جوهرية في مكافحة الفقر وبلوغ أهداف الألفية للتنمية.

III.3. تخفيض تأثيرات التغير المناخي

تواجه موريتانيا على نحو خاص تأثير التغير المناخي. فقد شهدت السنوات الأخيرة تكاثر الفيضانات التي سببت خسائر في الأرواح البشرية ومصادر الدخل والمنشآت الاجتماعية الاقتصادية. ومدينة نواكشوط مهددة بجد بالغمر البحري.
يتطلب تخفيض آثار التغير المناخي اعتماد ممارسات جيدة في التخفيض والتأقلم والتحمّل للتغير المناخي، وكذا اعتماد تصرفات تحترم البيئة، وأخيرا تسييرا عقلانيا للرأسمال الطبيعي الإنتاجي الذي هو أهم مصدر للدخل لدى السكان المعدمين.
سبق لموريتانيا أن أعدت "برنامجَ عمل وطني للتأقلم مع التغيرات المناخية" في 2004. لكنه يعوزه المتابعة، ويُزمَع تحديثه في 2012.

III.4. التسيير المندمج للموارد المائية

الماء سلعة حيوية في أي مجهود لمكافحة الفقر، وهو ضروري للصحة البشرية والحيوانية وبقاء المنظومات البيئية. ومع ذلك، فالموارد المائية غير كافية في موريتانيا، البلد الشاسع والمتصحر. ويجب أن يخضع تسييرُ هذا المورد المتناقص لمتطلبات العقلانية وحقوق الأجيال المقبلة.

III.5. ترقية الطاقات المتجددة

لبلوغ أهداف الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية، يجبُ أن يؤمَّن للسكان الأفقرين النفاذُ إلى الطاقة التي يتأثر بها جميع قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (النفاذ إلى الماء، الإنتاج الحيواني والنباتي، الصحة، التهذيب...).
غير أنّ إشكالية تسيير الطاقة المنزلية تطرح نفسها في موريتانيا على نحو خاص، لأنّ أهم مصدر للطاقة المستخدمة هو الخشب. وبالتالي، فإنّ قوة الطلب على الوقود الشجري تفاقم الضغط على الغابات، التي تناقصت مساحتها فيما بين 1990 و 2006 بنسبة 50% من التراب الوطني. فكان من المناسب

النهوض باستخدام الطاقات المتجددة (الريحية والشمسية)، لتخفيض الضغط على الخشب، ولتأمين تنمية مستديمة.
سبق أن اعتمدت موريتانيا إستراتيجية وطنية للطاقة المنزلية في 2006، ثم أعدت خطة وطنية للطاقة الشمسية تمس أساسا التسيير الغابي الجمعوي والنهوض بالغاز، وكذا التنويع الطاقي (الطاقة الشمسية، إلخ)، وأخيرا التعزيز المؤسسي.

III.6. المحافظة على التنوع البيولوجي

يرسم تعاقبُ فترات الجفاف وتفاقمُ التدهور في الغطاء النباتي واختفاءُ الغابات ملامحَ التراب الموريتاني الذي شهد خلال عقدين انقلابا في نمط شغل المجال. غير أن المحافظة على التنوع البيولوجي أمر حاسم، إذا اعتبرنا الخدمات والسلع التي يستمّدها منه السكانُ الفقراء لمعاشهم (منتجات غذائية والماء والطاقة). ويساهم كذلك في احتجاز الكربون وتخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
تعترف موريتانيا مليا في إستراتيجيتها الوطنية وخطة عملها بضرورة مراعاة وحفظ وتعهّد معارف المجتمعات الأصلية والمحلية وإبداعاتها وممارساتها التي تعكس أنماط حياة تقليدية تهتم بالحفظ والاستغلال المستديم للموارد البيولوجية.

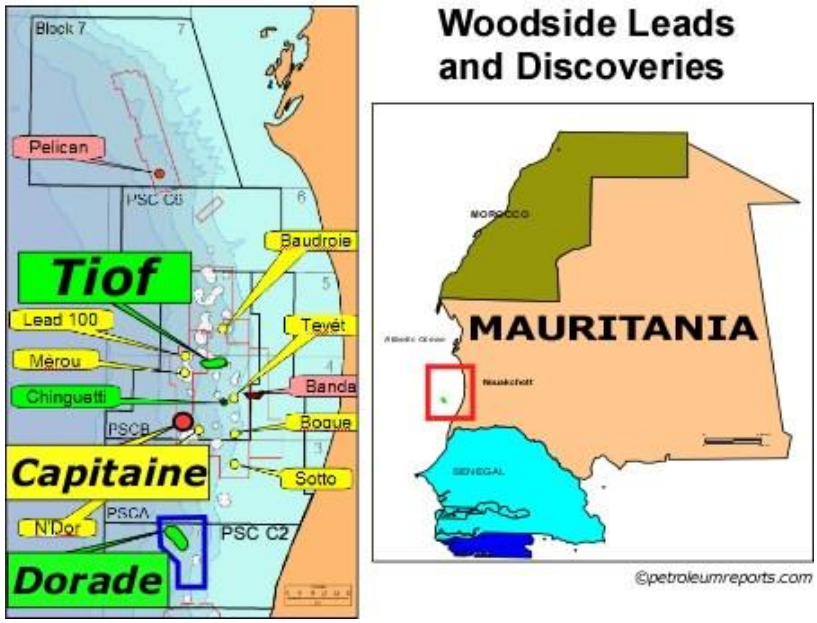

الشكل 15 : تمثل النشاطات المكثفة للاستكشاف والاستغلال في البحر خطرا كامنا على التنوع البيولوجي البحري والشاطئي.

تسهيلا للتسيير المندمج والاستغلال الناجع للموارد الطبيعية، تركز موريتانيا عملها على المحافظة على الموارد الصيدية وتنوعها البيولوجي، في الوسط البحري، وتسييرها المستديم من أجل إسهام كامل في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد، وتخفيض وتكييف الاستغلال الصيدي مع آثار وأخطار الاستغلال النفطي والغازي، وتحسين الحكامة الشاطئية من خلال ـ على وجه الخصوص ـ تنفيذ سياسة لتهيئة الشاطئ وإدماج استغلال الموارد النفطية والمعدنية في الإستراتيجية البيئية والتنمية المستديمة، وتقويم التأثيرات الإستراتيجية للقطاع النفطي والمعدني، وإعداد خطط لتسيير وتنمية المناطق الرطبة، وتعزيز القدرات المؤسسية لدى الفاعلين المحليين، وتثمين احتياطيِّ المناطق الرطبة القارّية، وظهور مجتمع مدني محلي فعال[1]. ([1] التقرير حول مؤشرات متابعة السياسات والموارد البيئية، 2010).
للوصول إلى هذه الحكامة البيئية، وعلى الرغم من التأخر النسبي في الأخذ في الحسبان للقضية البيئية، قامت موريتانيا فيما سبق بعدة أشغال كرّستْ لأهم المشاكل البيئية، هي :

- تقرير حول البيئة والموارد الطبيعية ؛
- دراسة الإطار التشريعي والسياسة الوطنية في مجال تسيير الموارد المائية والبيئية ؛
- الملمح البيئي ؛
- خطة العمل الوطني لمكافحة التصحر ؛
- خطة العمل الوطني للتأقلم مع التغير المناخي، إلخ.

تطلع هذه الوثائق، بدرجات مختلفة وتحت أشكال متنوعة، على الوضعية الحالية لاستغلال وتدهور الموارد البيئية في موريتانيا، وتقترح تدخلات هامة لمعالجتها.

III.7. الإطار المؤسسي لتسيير القضايا البيئية.

على إثر مؤتمر ريو 1992، فرضت ضرورة الأخذ في الحسبان والتسيير المستديم للموارد الطبيعية نفسَها على موريتانيا. وهكذا، أنيط منذ 1993 تسييرُ القضايا البيئية بوزارة التنمية الريفية التي كانت آنذاك مكلفة بالزراعة والتنمية الحيوانية والتهيئة الريفية. إلا أن الرؤية القطاعية لذلك القطاع الوزاري وضعف قدراته لم يمكّنا من إدماج البيئة في حضن القطاعات الفرعية الأخرى في القطاع، و لا من تطوير مقاربة متعددة المجالات ولازمة لإدماجها في السياسات القطاعية.

وفي 2006، مع إنشاء كتابة الدولة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة البيئة، دخلت موريتانيا مرحلة جديدة من التزام الحكومة بالعمل على بلوغ أهداف التنمية المستديمة وتعزيز إدماج البيئة في السياسات العمومية. كلف القطاع الجديد بتحضير وتنسيق وتنفيذ أو تخويل تنفيذ سياسة الحكومة في مجالات البيئة. وكان من وراء الأخذ في الحسبان لأهداف التنمية المستديمة وتنفيذها في السياسات العمومية، ويسهر أخيرا على تطبيق ترتيبات القانون المتضمن مدونة البيئة.

في 2007، أصبحت كتابة الدولة وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بالبيئة، ومنذ ذلك التاريخ كلفت هذه الوزارة بالموضوعات البيئية، ولا سيما : 1) البرمجة والسياسات البيئية 2) التنسيق بين القطاعات والمتابعة 3) التقويم البيئي للمشروعات التي تمس البيئة 4) درء الأخطار 5) درء التلوث الصناعي وحماية الشاطئ 6) متابعة التنوع البيولوجي.

وما تزال الوزارة تغطي طبعا القطاعات التقليدية التي هي : 1) الغابات والمراعي 2) الحيوانات 3) مكافحة التصحر.

وعلى إثر إعادة هيكلة القطاعات الوزارية في 2008، انضاف للقطاع موضوع "التنمية المستديمة"، ليصير "الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة".

وهذا التحديد الجديد للمهام وتوزيع المسؤوليات بين وزارة البيئة والتنمية المستديمة والقطاعات الوزارية الأخرى مكن من تحسن بيّن، مقارنةً مع النصوص النظامية السابقة التي يشوبها اللبس. وهذا التقدّم البيّن في مجال الاتساق بين مختلف النصوص النظامية المتضمنة إنشاء مختلف الوزارات يترجم إقامة الحكومة مؤخرا لمسار تشاوري[1].

ومع ذلك، ما يزال يوجد على الصعيد العضوي بعضُ الترتيبات في النصوص المنشئة لبعض الوزارات القطاعية يمكن أن تكون مصدر نزاعات اختصاص، ولا سيما بين وزارة المعادن ووزارة النفط والقطاع المكلف بالنقل. وعلى نحو أخص، فإنّ المسؤوليات في مجال القيادة والإجازة الفنية لدراسات الأثر البيئي، ومتابعة ورقابة تنفيذ الخطط التسييرية المنبثقة عنها، وإعداد المعايير الإجمالية أو القطاعية ما تزال ملتبسة، وتستدعي توضيحا أفضل لأدوار مختلف المتدخلين.

وتزداد هذه الوضعية التباسا خصوصا مع وجود خلية أو مصلحة للبيئة، في بعض الوزارات القطاعية (المعادن، النفط، الصيد، الطاقة).

ينظر غالبا إلى تلك الخلايا من طرف القطاع المكلف بالبيئة على أنها ازدواج في صلاحياته الذاتية. وكذلك، فإنّ الدور المنوط بالقطاع المكلف بالبيئة في التحفيز والقيادة والدعم والاستشارة والمتابعة والرقابة ما يزال غير مستوعَب من طرف القطاعات الأخرى.

لكنّ هذه الوضعية كان ينبغي أن تصحح بالتشاور بين وزارة البيئة والقطاعات الوزارية الأخر حول جميع القضايا التي لها شق بيئي.

III .8. السياسات والإستراتيجيات

أبرمت موريتانيا التزامات هامة لدى القمتين المتتاليتين في ريو (1992) وجوهانسبرغ (2002). وقد تجسدت تلك الالتزامات خصوصا بإعداد سياسة بيئية تتكفل بالمفهوم الجديد لـ"التنمية المستديمة".
وقد حُدِّدَتْ هذه السياسة البيئية بـ"الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة" المعدّة في 2004، وخطتيها للعمل الوطني 1 و2. تهدف هذه الأدوات التخطيطية والتنفيذية، في أفق 2015، إلى أفضل إدماج للبيئة ومفهوم التنمية المستديمة في السياسات القطاعية.
وانسجاما مع الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، تجسد هذه الوثائق من جهة أخرى أولَ مبادرة لإدماج الرهانات البيئية ورهانات التسيير المستديم للموارد الطبيعية في سياسة مكافحة الفقر.

III.8.1. "الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة"

رؤية الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة

التنمية المستديمة أكثر من البيئة ؛ والتنمية المستديمة لها ثلاث أبعاد (براندت، 1987)، وتفصيلها إلى 8 "أهداف للألفية" أو 17 "هدفا للتنمية المستديمة" لا يغير من هذه الهيكلة الأساسية :
هذا المبدأ الأساسي للتنمية المستديمة جزء لا يتجزأ من إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الجديدة التي تولي مكانة أساسية للبيئة والموارد الطبيعية من أجل التنمية المستديمة للبلد.

موريتانيا في 2030، رؤية وطنية للبيئة (إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك)

- سيكون الوعي الجماعي بالمشاكل البيئية على نحو تحاصر فيه التهديدات في2030.
- ستحتوى آثار التغير المناخي لدعم سياسة للتحمّل تواتي الموارد الطبيعية النباتية (الغابات والمجابات) والحيوانية، والمجتمعات الأهلية والمهن الهشة.
- ستستعاد الأشرطة الكثيبية، ولا سيما لحماية نواكشوط من تهديد مياه المحيط.
- ستستعاد المنظومات البيئية، وتحمى مناطق الإنتاج من زحف الرمال والوحل.
- سيُحافظ على توازن المنظومات البيئية، وتحفظ إنتاجيتها والمنافع الناتجة عنها وتتحسَّن.
- ستُحمى وتُهيأ أهمُّ الحظاير كما ينبغي. وستشكل في 2030 أماكن لجذب السياح الوطنيين والأجانب.
- سيُستعاد الغطاءُ النباتي في البلد.
- سيراعِي استغلالُ موارد باطن التربة الطبيعةَ والبيئة، وكذا قدرات التجدد عند الاقتضاء.
- سيمكّن تراجعُ الاستقرار الفوضوي والتقدمُ في مجال الإنتاجية في الوسط الريفي من تخفيض الضغط على البيئة.
- سيحسِّن التسييرُ الأفضلُ للنفايات الصلبة والرقابة الصارمة لنوعية المياه إطارَ المعيشة في الوسط الحضري.
- سيأخذ في الحسبان استغلالُ الموارد الطبيعية الطاقية، ولا سيما الهيدروكربونات، بُعدَ الاستدامة، لفائدة الأجيال المقبلة، وكذا المحافظة على التنوع البيولوجي.

واتساقا مع " إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك " والرسالة التوجيهية لوزارة البيئة والتنمية المستديمة، اعتمدت الرؤية التالية بالنسبة لـ"الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة" :
تعتمد هذه الرؤية على المبادئ المرجعية التالية :

المبدأ الأول : تعدد المجالات

قضية البيئة والتنمية المستديمة والتغير المناخي تعني الجميع، وليست شأن قطاع مستقل. و"الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة" إطار جامع يمكّن من اتساق وتآزر البرامج والخطط والسياسات القطاعية.
فإشكالية البيئة والتنمية المستديمة والتغير المناخي متعددة الأبعاد، وتتطلب تخطيطا وتسييرا اندماجيا متشاورا عليه، وتركيبة من المعالجات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

المبدأ الثاني : التسيير التشاركي والتفريع من أجل مستقبل واعد
الإستراتيجية مشروع مجتمع يشارك فيه الجميع. وهي تنفذ من خلال مقاربة تشاركية وتسيير مشترك للموارد الطبيعية ؛ وتراعي : قيمة الأقاليم، والموروث الطبيعي والثقافي، وتطلعات الشباب، وحقوق الأجيال المقبلة.

المبدأ الثالث : التثمين المستديم للرأسمال الطبيعي، والمتحمّل للتغير المناخي
يجب أن تسهم الإستراتيجية في بلوغ الأهداف الإستراتيجية لـ" إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك". فالبيئة مصدر للنمو الاقتصادي، ومولد للربح، بشرط أن تسيَّر وتستغل على نحو مستديم من طرف الجميع. والفرص البيئية يجب أن تثمَّن في إسهامها في تخفيض الفقر والهشاشة.

المبدأ الرابع : اعتماد تخطيط الإستراتيجية وتنفيذها على الفرص الحقيقية والمعرفة
تؤمِّن الإستراتيجية تعزيزَ المكتسبات وتخفيضَ نقاط الضعف، بواسطة تثمين فرص التمويل الحقيقية من طرف جميع الفاعلين، من أجل تأمين تنفيذها.
تمكّن المعرفة والمتابعة ـ على نحو أفضل ـ للموارد الطبيعية من اتخاذ قرارات تلائم الأولويات البيئية (التسيير التأقلمي). ويشمل ذلك استيعابَ التجارب والمكتسبات والدروس المعتبرة في البلد في مجال البيئة والتنمية المستديمة.

المبدأ الخامس : احترام موريتانيا لتعهّداتها الدولية
يجب أن تؤمّن الإستراتيجية مراعاة موريتانيا لالتزاماتها على الصعيد الدولي في مجال البيئة والتنمية المستديمة، وتؤمّن انسجامَ العمل البيئي وتنفيذ التعهّدات الدولية التي اتخذتها موريتانيا في إطار الاتفاقيات البيئية الدولية التي صادقت عليها موريتانيا، و"أهداف التنمية المستديمة" التي أقرتها موريتانيا.
فالإستراتيجية تسهم مباشرة في 10 أهداف ترتبط بالبيئة، من ضمن تلك الأهداف الـ 17.

ويجب أن تؤمن الإستراتيجية أيضا :
- تجاوز إيقاف التدهور البيئي إلى قلب الاتجاه في التدهور، لكي يسهم تثمين الموارد الطبيعية بفعالية في نمو أخضر وشمولي ؛
- التثمين الموارد الطبيعية على نحو مستديم ومتحمِّل للتغير المناخي لفائدة الفقراء ؛
- اكتساء الغابات والمصايد مزيدا من الأهمية في الدخل الوطني ؛
- إسهام البيئة النقية والإنتاجية على نحو محسوس في الهناء البشري والتنمية الاقتصادية المواتية للفقراء ؛
- استغلال منافع المنظومات البيئية والموارد الطبيعية على نحو عقلاني بيئيا.

المحاور الإستراتيجية والموضوعاتية في الإستراتيجية :

المحور الاستراتيجي 1 : حكامة بيئية مندمجة وفعالة تأخذ في الحسبان التغير المناخي
المحور الموضوعاتي 1 : التنسيق والتآزر من أجل التنفيذ الفعال، والاندماج متعدد المجالات للبيئة والتنمية المستديمة والتغير المناخي

المحور الموضوعاتي 2 : تعبئة الموارد المالية
المحور الموضوعاتي 3 : الإعلام والتهذيب والاتصال البيئي، وتعزيز القدرات
المحور الموضوعاتي 4 : التنظيم / الإصلاح المؤسسي
المحور الموضوعاتي 5 : البحث، ونظام المعلومات البيئية، والمتابعة لاتخاذ القرارات
المحور الموضوعاتي 6 : الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابة

المحور الاستراتيجي 2 : التسيير المندمج والمستديم للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي البري، لفائدة الشعب الموريتاني، مع تحمّل التغير المناخي

المحور الموضوعاتي 7 : التسيير والتثمين المستديم للموارد الطبيعية البرية، بإدماج التغير المناخي
المحور الموضوعاتي 8 : التسيير المحلي واللامركزي والتشاوري للموارد الطبيعية
المحور الموضوعاتي 9 : حماية التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي

المحور الاستراتيجي 3 : درء وتسيير التلوث وتهديد النشاطات البشرية للبيئة

المحور الموضوعاتي 10 : تسيير النفايات والتلوث
المحور الموضوعاتي 11 : تخفيض الانبعاثات والتلوث
المحور الموضوعاتي 12 : تسيير ودرء المخاطر والكوارث

المحور الاستراتيجي 4 : تسيير الشاطئ والمجالات البحرية، على نحو مستديم ومتحمِّل للتغير المناخي، وبوصفهما قطبا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية

المحور الموضوعاتي 13 : التسيير التشاوري (رؤية شاملة تشاورية وتنسيق فعال بين الفاعلين)، وانتظام استغلال الشاطئ والمجالات البحرية وفق مبدإ الاستدامة الآخذ في الحسبان للتغير المناخي
المحور الموضوعاتي 14 : آلية المتابعة التقويمية والتأقلم (التسيير التأقلمي)
المحور الموضوعاتي 15 : استعادة المنظومات البيئية التي توفر حماية للشاطئ من التعرية
المحور الموضوعاتي 16 : حماية الشاطئ فيزيائيا (وخاصة نواكشوط) من آثار تغير المناخ

2.8.III. خطة العمل الوطني من أجل البيئية

إنّ خطة العمل الوطني من أجل البيئية والتنمية المستديمة، التي هي خطة عمل ميداني لتنفيذ الإستراتيجية، تهدف إلى تحديد وصياغة وتنفيذ مجموع التدخلات اللازمة لتنفيذ سياسة بيئية موافقة لمفهوم التنمية المستديمة. ولهذا الغرض، تنجز الخطة تشخيصا لحالة وتسيير البيئة في موريتانيا، ولا سيما ما يخص : (1) استغلال الخشب والفحم كوقود (2) التصحر وسائر آثار الجفاف (3) الاستخدام الطائش للماء لأغراض زراعية ورعوية (4) تدهور التنوع البيولوجي ولا سيما في الغابات المصنفة والمناطق الرطبة (5) التدهور الفيزيائي الكيميائي للتربة، ولا سيما بسبب الزراعة.
وتشير الخطة كذلك إلى الرهانات البيئية المرتبطة بالاتساع الحضري المكثف وغير المخطط، مثل تكاثر الأحياء العشوائية ذات السكن الهش، وعدم السلامة الصحية وانعدام البنية التحتية الاجتماعية الاقتصادية، وكذا المخاطر الخاصة المرتبطة بالنمو المتزايد لقطاعات الصناعة والنقل والبناء والمناجم والنفط والسياحة.
وتهدف الخطة أيضا إلى جاهزية العمل لدى خطط تنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة والتي انضمت لها موريتانيا، وإلى اتساق الأهداف القطاعية التي تستهدفها.
والحاصل أنّ موريتانيا تتوفر على ثاني "خطة عمل وطنية من أجل البيئة" صادقت عليها الحكومة في إبريل 2012. وهي تغطي في تنفيذها الفترة 2012/2015.

3.8.III. سياسة اللامركزية

تضم الجمهورية الإسلامية الموريتانية ساكنة زهاء 3 ملايين نسمة، موزعين على نحو متفاوت على تراب وطني بمساحة 1 030 700 كلم^2، بأضعف كثافة في شبه المنطقة (2,2 ساكن في الكلم ^{2}).
وخلال العقدين الأخيرين، شهدت نسبة التحضر زيادة بيّنة لتبلغ حدَّ 50% (وبالموازاة مع ذلك، انتقلت

نسبة البدو الرحل من 33% في 1977 إلى 12% في 1988، لتصل 5% في 2000). والبلد متصحر بنسبة 90%، وموارده الرئيسية تأتي من الزراعة والتجارة والقطاع المعدني والصيد.
أطلقت موريتانيا مسارا للامركزية منذ 1986 بواسطة مستوى من المجموعات اللامركزية، أي البلدية، في العاصمة نواكشوط وعواصم الولايات الداخلية. وفي 1989، أنشئت البلديات على مستوى المقاطعات والدوائر الريفية.
وقد شهد مسار اللامركزية منذ تلك الحقبة تغيرا عميقا ولا سيما منذ 1995، مع إعلان السياسة البلدية التي لم تتجسد ـ على الرغم من ذلك ـ في تقدّم ملحوظ، من الناحية العملية.
ومع ذلك، كان إنشاءُ الحكومة في 2007 لوزارة مكلفة باللامركزية والاستصلاح الترابي، وكذا انطلاق البرنامج الأوربي لدعم اللامركزية في موريتانيا، عاملَ تجديد، ومكن من إضافة تغييرات جديدة فيما يتعلق بقيادة وتنظيم مسار اللامركزية الذي ما تزال رهاناته أساسية بالنسبة لمسار التنمية في موريتانيا.
ومن ضمن الرهانات الجوهرية للامركزية، يمثل التكفل الذاتي للتنمية المحلية مكتسبا أساسيا. وتجسد ذلك في إسناد المسؤوليات شيئا فشيئا للمجموعات المحلية التي تتوفر على مجالس محلية منتخبة ديمقراطيا من طرف السكان الذين يجدون فيها أنفسهم ويثقون بها.
والواقع أنّ نصوص القوانين الجديدة تخول بوضوح للمجموعات المحلية الحق في تنفيذ سياستها وإستراتيجيتها للتنمية المحلية، تأمينا لظروف حياة فضلى للسكان. بقي القول إنّه عمليا لم تقم الدولة بنقل جميع الوسائل المفيدة لممارسة الصلاحيات المخولة.
ومع ذلك، فإنّ مسار اللامركزية ـ في غياب مقاربة للتشارك البلدياتي ـ يستمر شهود عدة عراقيل هامة. تواجه البلديات ضعف مواردها المالية والفنية التي تمنعها من تأمين الإشراف على الأشغال والرقابة المالية الفعالة للمشروعات التي تنفذها على مواردها الخاصة أو على تمويل من شركائها. وما تزال المصالح اللامركزية في الدولة قليلة التأقلم، بينما ما تزال الإدارة الإقليمية كيانا للقيادة ما تزال آليات تسييره لا تمكّن من تنفيذ شراكة محلية ولا توفير خدمات تستجيب للحاجات الخاصة للسكان.
أما المنتخبون المحليون، فهم قليلو التجربة في التسيير البلدي، ولا يتوفر معظمهم على أي تكوين أصلي أساسي. ونظرا لجهلهم لصلاحياتهم، لا يستطيع المنتخبون البلديون منع تلاشي الصلاحيات بين البلديات والدولة.
فالاختصاص التسييري للبلديات محدود إذن بتباين كبير بين الصلاحيات النظرية للبلديات وبين السلطات التي تمارسها حقيقةً على التراب البلدي. والنتيجة أنّ قليلا جدا من اتفاقيات نقل الصلاحيات وُقِع حتى الآن.
يشكل تعزيز المجموعات المحلية في موريتانيا حاليا ـ بالنسبة لعدة شركاء في التنمية ـ طريقا مفضلا لتحسين التجهيزات من المنشآت والخدمات، ولدفع النشاطات الإنتاجية، ولتأمين حماية الموارد الطبيعية، بالتعاون الوثيق بين هيئات المجتمع المدني في موريتانيا. تحاول عدة برامج إسناد المسؤولية للبلديات ـ على نطاقها الترابي ـ في تحديد وتنفيذ تدخلات تنموية منسجمة على المستوى الجهوي.

4.8.III. الإطار الإستراتيجي للنمو وتخفيض الفقر

في 2011، كانت موريتانيا من أوائل البلدان السائرة في طريق النمو التي اعتمدت ـ على نحو تشاركي ـ "إطارا إستراتيجيا لمكافحة الفقر"، الذي هو وثيقة مركزية لسياسة التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد، اعتمادا على رؤية بعيدة المدى (2015). أما خطة عمله فخماسية : 2005/2001 في الطور 1، 2010/2006 في الطور 2، 2015/2011 في الطور 3 الجاري.
يمتاز سياق الطورين 1 و2 بما يلي : (1) وقع للفقر أكثر من المتوقع، نظرا لسوء التقدير لعتبة الفقر (2) تمكين السياق السياسي من أمل تنفيذٍ أكثر فعلية للإطار الإستراتيجي (3) دخول البلد في العهد النفطي.
ولبلوغ الأهداف على المدى المتوسط والبعيد، سيجري تنفيذ التدخلات المزمعة في إطار الطور 3 من الإطار الإستراتيجي، وفق 4 أنماط من الأولويات، كما يلي :

- مجالات الأولوية : التهذيب والصحة والمياه والبنية التحتية ؛
- مناطق الأولوية : الوسط الريفي الجاف والأحياء العشوائية في نواكشوط ونواذيبو ؛
- أهداف الإستراتيجية على المدى البعيد : (1) إرجاع نسبة السكان تحت عتبة الفقر إلى 27% في أفق 2010، 17% في أفق 2015 (2) التحقيق ـ قبل أفق 2015 ـ لأهداف التنمية الاجتماعية على أساس توصيات مختلف القمم العالمية (3) تخفيض التفاوت الاجتماعي والجهوي ؛
- كانت الأهداف البيئية للإطار الإستراتيجي في طوره 2 : 1) إدماج البيئة في السياسات الوطنية 2) ترقية مسعى "المخطط التوجيهي لتهيئة الشاطئ الموريتاني" 3) المحافظة على البيئة البحرية 4) قلب الهدر الحالي للموارد الطبيعة.

وعند نهاية الطورين الأولين من تنفيذ خطة العمل الأولوي في الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، حققت موريتانيا تقدما بيّنا في مجال حماية البيئة، على الرغم من أنّ النتائج المحصول عليها كانت في معظمها تحت مستوى الأهداف الأصلية.
ولا شك أنّ هذه الفترة تميزت على نحو إيجابي بإقامة دعامة مؤسسية قادرة على حمل رؤية السياسة البيئية ـ من خلال إنشاء وزارة مكلفة بالبيئة وعزيمة الحكومة ـ إلى رفع هذا القطاع لمرتبة القطاعات الإستراتيجية، مع اتساع هام لمجال الحقيبة الوزارية.

وفيما يخص إنجاز الأهداف البيئية للإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، يمكن ذكر مناحي التقدم التالية : بالنسبة لموضوع إدماج البيئة في السياسات الوطنية : حصل إطلاق وتنفيذ مشروع "الاتساق بين الفقر والبيئة" الذي يستهدف مواكبة الحكومة في إدماج البيئة في السياسات الوطنية. وقد طورت برامجُ أخرى في التسيير المحلي (صندوق البيئة العالمية) وإدماج تسيير المنتجات الكيماوية في السياسات الوطنية.
وفيما يخص موضوع قلب الهدر في الموارد الطبيعة، فإنّ اعتماد المدونة الجديدة للغابات الذي يشرك السكان المحليين في تسيير الغابات كان تقدما بيّنا، وشهد "برنامج تسيير الموارد الطبيعية" التابع للتعاون الألماني نتائج مقنعة.
وعلى الصعيد المؤسسي، يمكن ذكر إنشاء وزارة مكلفة بالبيئة، لتخلف كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، واعتماد "خطة العمل الوطني للبيئة" و"الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة"، واعتماد خطة لتسيير المخاطر والكوارث، وتحديد جملة من البرامج تشمل مشروعات في مجال السياسات البيئية والتنوع البيولوجي وتسيير الأزمات والكوارث الطبيعية والتغير المناخي ومكافحة التلوث والطاقات المنزلية وتسيير الموارد الطبيعية، إلخ.
وعلى الرغم من هذا التقدّم المنجز، بقي القطاع عديم الحيوية والاستثمار من طرف الحكومة، فكان مجموع التمويلات آتيا من الشركاء الفنيين والماليين.
أما الأهداف البيئية للإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر : 1) إقامة حكامة بيئية حقيقية 2) مكافحة التغير المناخي 3) تعزيز القدرات الوطنية في مجال البيئة.
وفي مجال الحكامة البيئية، يتعلق الأمر بإقامة رؤية منسجمة على المدى الطويل في مجال السياسة البيئية من خلال مراجعة الآليات المؤسسية التي تحكم قطاع البيئة، ومأسسة الأخذ في الحسبان للبيئة التي هي رأسمال طبيعي في جميع مسارات التخطيط الوطني واللامركزي.
وبالنسبة للتغير المناخي، يستهدف الإطار الإستراتيجي حماية مدينة نواكشوط من ارتفاع مستوى البحر ومن التصحر، بحزام أخضر حول العاصمة، وتدهور الأراضي والتصحر وترقية آليات التنمية النظيفة، من أجل تخفيض غازات الاحترار، وتطوير برامج الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية والكتلة الحيوية والوقود الحيوي).
وأخيرا، وفيما يخص تعزيز القدرات الوطنية : يجب إنجاز مراجعة مؤسسية مدعومة بتدقيق للعمال، وذلك مع تحديد لمواصفات المناصب يناسب الحاجيات، وخطة لتعزيز القدرات لدى الفاعلين في البيئة،

وبرامج للتكوين وتعزيز القدرات في الموضوعات الجديدة مثل آليات التنمية النظيفة والتغير المناخي وبرامج تحسيس وتكوين البرلمانيين وغيرهم من صناع القرار السياسي.

III.5.8. السياسة الوطنية لحماية البيئة

حددت السياسة البيئية في موريتانيا بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة، وخطة عملها الميداني "خطة العمل الوطني من أجل البيئة". تهدف هاتان الأداتان، إجمالا وبالموازاة مع الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، إلى إدماج البيئة في السياسات والبرامج التنموية في موريتانيا.
فمن خلال محاورها الأولوية، تستهدف الإستراتيجية ما يلي : (1) تعزيز الإطار المؤسسي لتسيير البيئة وتحسين المعارف (2) اتساق الصلات بين الفقر والبيئة، لتحفيز نفاذ الفقراء ـ على نحو مستديم ـ إلى الخدمات القاعدية، أي : الطاقة المنزلية وماء الشرب بوصفه عاملَ إنتاج، وتصريف النفايات السائلة والصلبة والسكنى (3) ترقية آليات التسيير الاندماجي والتشاركي للموارد الطبيعية، على نحو يحفز الأخذ في الحسبان للمصالح المتضاربة وتسيير النزاعات (4) تنفيذ الاتفاقات الدولية (5) تحديد الآليات الداخلية لتعبئة الموارد المالية لتنفيذ "خطة العمل الوطني من أجل البيئة".

III.5.8.1. "خطة العمل الوطني للبيئة " 2 : المحتوى والاتساق (الخطة 2، 2016/2012)

تهدف الخطة 2 إلى إقامة إطار منسجم لجميع التدخلات التي تتلاقى في إنجاز أهداف السياسة البيئية في موريتانيا (فيما بين 2012 و2016)، وكذا الالتزامات العديدة التي اتخذتها موريتانيا في إطار تنفيذ المعاهدات الدولية التي صادقت عليها.
تتسق الخطة 2 تماما مع مختلف أطر التخطيط المرجعي المعتبرة على الصعيد الوطني، ولا سيما الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر في طوره الثالث، وكذا مختلف الاتفاقات متعدد الأطراف حول البيئة ولا سيما اتفاقيتي الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر والتغير المناخي.
أما "خطة العمل الوطني من أجل البيئة"، فتضع النمو الاقتصادي المستمر والعدالة الاجتماعية والاستمرارية البيئية في صميم التنمية المستديمة في موريتانيا، بالتنويه بأهمية الرأسمال الاقتصادي والبيئي للموارد الطبيعية، وتشير إلى التهديدات التي تحدق بها، والتي هي : (1) استغلال الخشب والفحم كوقود (2) التصحر وسائر آثار الجفاف (3) الاستخدام الطائش للماء لأغراض زراعية ورعوية (4) تدهور التنوع البيولوجي ولا سيما في الغابات المصنفة والمناطق الرطبة (5) التدهور الفيزيائي الكيميائي للتربة، ولا سيما بسبب الزراعة.
تترجم هذه الوثائق الإستراتيجية أول مبادرة لإدماج الرهانات البيئية ولتسيير الموارد الطبيعية في سياسة مكافحة الفقر. وقد أعدت إستراتيجياتٌ أخرى وخطط عمل في إطار تنفيذ الاتفاقيات الدولية، مثل الإستراتيجية والدراسة الوصفية الوطنية حول التنوع البيولوجي وخطة التأقلم مع التغير المناخي.
ومع ذلك، فإنّ مستوى نجاح تلك السياسة البيئية المؤسسة على إدماج البيئة في السياسات القطاعية ما يزال ضعيف القابلية للقياس، نظرا لانعدام مؤشرات لإدماج البيئة في السياسات القطاعية والكلية. تمكن هذه المؤشرات أساسا من تقدير مستوى التلاقي بين الأهداف القطاعية للتنمية ومؤشرات متابعة السياسات البيئية الكلية مثل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة وخطة العمل الوطنية من أجل البيئة.
وقد أنجزت دراسة تحدد تلك المؤشرات البيئية، في إطار مشروع "الاتساق بين الفقر والبيئة"، وجعلت من الممكن اليوم قياس درجة الفعالية في هذه السياسة البيئية واتفاقية التنوع البيولوجي. وتمثل هذه الاتفاقات متعددة الأطراف مرجعا لها، سواء بالنسبة للأهداف الإستراتيجية والميدانية أو النتائج المنتظرة.
وعموما، تتسق رؤية الخطة 2 وهدفها العام مع الرؤية والهدف المتعلقين بالتنمية المستديمة، وبتخفيض الفقر في موريتانيا.

وهي تترجم ملاءمة واتساق السياسات القطاعية في موريتانيا مع الإطار السياسي والإستراتيجي الذي يشكله الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة، وتأخذ في الحسبان السياسات ذات الصلة الوثيقة بالبيئة : خطة العمل القطاعي للماء والصرف الصحي، وثيقة سياسة وإستراتيجية تنمية القطاع الريفي، ولا سيما في مجال انسجام السياسات الغابية وسياسة تسيير البيئة، في بلدان "السلس"، إلخ.
وأخيرا، تشكل الخطة 2 أفضل إطار لتجميع وهيكلة وانسجام تدخلات مكافحة تدهور البيئة والتسيير المستديم للموارد الطبيعية في موريتانيا.

تتمحور الخطة الثانية حول 8 محاور موضوعاتية و7 محاور مشتركة، كما يلي :

المحور الموضوعاتي I : مكافحة التصحر / التسيير المستديم للموارد الطبيعية
المحور الموضوعاتي II : التسيير المستديم للتنوع البيولوجي واستعادته والمحافظة عليه
المحور الموضوعاتي III : مكافحة آثار التغيرات المناخية
المحور الموضوعاتي IV : تسيير الشاطئ
المحور الموضوعاتي V : شعبة الطاقة الخشبية
المحور الموضوعاتي VI : الفضاءات الحضرية والصناعية
المحور الموضوعاتي VII : تسيير المنتجات الكيميائية والنفايات
المحور الموضوعاتي VIII : التلوث ومخاطر الكوارث
المحور المشترك IX : المتابعة التقويمية وآليات التسيير
المحور المشترك X : الإعلام والتهذيب والاتصال، ونظام المعلومات البيئية
المحور المشترك XI : التقويم البيئي
المحور المشترك XII : الإطار القانوني
المحور المشترك XIII : المواصفات والإطار المعياري
المحور المشترك XIV : الإصلاحات المؤسسية
المحور المشترك XV : تعبئة التمويلات

III.2.5.8. الخطة الوطنية الثانية : آليات التنفيذ

III.1.2.5.8. المستوى السياسي

يندرج تنفيذ الخطة الثانية في مقاربة برامجية متشاور عليها ومشتركة، من أجل قيادة وتنفيذ الخطة في موريتانيا.
وعلى المستوى السياسي، يندرج هذا التنفيذ في الأطر المؤسسية الوطنية التي تدعم آليات التنسيق الخاصة بالحكومة لمتابعة القضايا البيئية.
وجهة الإشراف على تنفيذ الخطة هي الدولة الموريتانية، من خلال "المجلس الوطني للبيئة والتنمية"، بوصفه هيئة متعادلة التمثيل خاضعة لسلطة الوزير الأول، وسيزود بـ"سلطة وطنية بيئية" تقوم مقام جمعية عامة، بينما تقود الوزارة المكلفة والتنمية المستديمة "اللجنةَ الفنية للبيئة والتنمية".
يشكل "المجلس الوطني للبيئة والتنمية" الإطار الأول لقيادة الخطة 2 والتشاور متعدد القطاعات والفاعلين في الخطة في موريتانيا. وهو يتوفر على المشروعية السياسية والمؤسسية والقانونية والنظامية.
يبتّ "المجلس الوطنية للبيئة والتنمية" في برامج العمل وتقارير التنفيذ المعروضة من طرف هيئته الفنية ("اللجنة الفنية للبيئة والتنمية")، ويعطي بالتالي التوجيهات اللازمة لتسيير القطاع على وجه أنجع.
وهو يضم جميع الوزارات المكلفة بمهام أساسية في البيئة والتنمية المستديمة، وكذا ممثلي منتديات المجتمع المدني وأرباب العمل.

وستأتي الموارد اللازمة لسير عمل المجلس من مخصصات الدولة، التي من ضمنها الوسائل المنبثقة من "صندوق التدخل من أجل البيئة"، علاوة على الإسهامات المحتملة من لدن الشركاء في التنمية.
إنّ المكتب القطري للتعاون الألماني ـ من خلال منسق برنامج تسيير الموارد الطبيعية ورئيس المجموعة الموضوعاتية "البيئة والتنمية المستديمة" ـ يؤمن واجهة الاتصال بين "المجلس الوطني للبيئة والتنمية" والشركاء الفنيين والماليين لموريتانيا، فيما يخص تنفيذ الخطة 2 في موريتانيا.

III .1.2.5.8. المستوى الميداني

يمثل الأمين الدائم لـ"المجلس الوطني للبيئة والتنمية" أول مستوى عملي لتنسيق تنفيذ الخطة الثانية على المستوى الوطني.
تُؤمَّن سكريتارية المجلس من طرف مستشار للوزير الأول مكلف بتنظيم الاجتماعات ومتابعة قرارات وتوصيات المجلس.
وبوصفه مسيرا إداريا لملفات المجلس، يؤازره ما يلزم من عمال الدعم. ولهذا الغرض، يجب أن تكون السكريتارية كيانا متجليا ومزودا بوسائل بشرية ولوجستية ومالية، وذلك بوصفها هيئة للعمل الميداني.
وضمانا للنجاعة الفنية والتنظيمية، تعتمد السكريتارية على المؤازرة الاستشارية من طرف الشركاء الفنيين والماليين للقطاع.
أما "اللجنة الفنية للبيئة والتنمية" فتؤمن اليقظة الفنية لتنفيذ الخطة، وذلك بالاعتماد على "مجموعات العمل الفني" متعددة القطاعات الفاعلين والتي تكوِّن أطرا دائمة للتشاور من أجل تنظيم التنفيذ والمتابعة للخطة.
وتشكل "مجموعاتُها للعمل" فعليا الممثلين القطاعيين للموضوعات البيئية (المنصة القطاعاتية)، وتؤمن تعاضد واجهات الاتصال بين وزارة البيئة والوزارات الأخرى (الزراعة، المياه والغابات، المعادن، الصيد، الطاقة، إلخ).
يرأس اللجنة الفنية للبيئة الأمينُ العام للوزارة المكلفة بالبيئة. ويؤمن سكريتاريةَ اللجنة الفنية المديرية المكلفة بالبرمجة، وإلا فالمديرية المكلفة بالمتابعة التقويمية لتنفيذ الحطة الثانية.

وعلى المستوى الجهوي، تتمثل مهمة "اللجنة الجهوية للبيئة والتنمية" في تأمين التشاور والتنسيق والدعم الميداني للاتصال المتسق بين المستوى الإستراتيجي والميداني. وتدعم هذه اللجنة تجميع المعلومات لتغذي منظومة المتابعة التقويمية اللازمة لتقارير اللجنة الفنية للبيئة والتنمية. وتحلل أيضا مطابقة ملفات المشروعات، وكذا النشر المستمر للمعلومات لفائدة الفاعلين على المستوى المحلي.
وتتكون من الإدارة الإقليمية والعُمَد والمجموعات الإقليمية أو ممثلين عنهم، وإلا فمن الأمناء العامين للبلديات. وتضم أيضا برلمانيي المقاطعات وممثلي المجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص الناشط في القطاع، وكذا البرامج القطاعية على مستوى الولاية.
يرأس اللجنة الجهوية للبيئة والتنمية في كل ولاية الوالي، ويؤمن سكريتاريتها المصلحة الجهوية المكلفة بالبيئة، التي تحظى بالدعم الفني على المستوى المركزي وبخبرة برامج القطاع في الولاية.

III.3.2.5.8 مدة وكلفة الخطة الثانية

ترتفع كلفة إنجاز العمل بقدر ارتباطها بالتنفيذ الفعلي للإصلاح المؤسسي للقطاع (توجيهات "إعلان سياسة البيئة والتنمية المستديمة، والمراجعة المؤسسية لقطاع البيئة).
تمتد فترة تنفيذ الخطة الثانية على خمس سنوات، أي على الفترة 2016/2012.
وطبقا للوضعية المتوقعة للجدول المشترك للاستثمارات الخارجية في القطاع، تقدر كلفة إنجاز العمل بحواليْ 101,5 مليون دولار أمريكي، أي ما يقابل 28 242 375 000 أوقية. وهذا الغلاف يطابق القيمة التوقعية الدنيا.

ويقدر المقابل الوطني، في تمويل البرنامج الوطني بـ 15,225 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 250 356 236 28 أوقية) أي 15% من الكلفة الإجمالية.

3.5.8.III "الإسهام المزمع المحدد على المستوى الوطني" لموريتانيا بموجب الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي

تتمثل رؤية قطاع البيئة في مجال الأخذ في الحسبان للتغير المناخي في أفق 2030 في " التعزيز الهيكلي والمستديم لتحمّل المنظومات الطبيعية ووسائل اعتياش السكان، مع دعم الاستثمار للنشاطات قليلة انبعاث الكربون الحاملة لنمو اقتصادي لفائدة الفقراء والتي تحافظ على إطار ووسط المعيشة، بواسطة حكامة متبصرة وجيدة الأداء".
يتعلق الأمر، بالنسبة للقطاع، بالإسهام في بلوغ 10 من أهداف التنمية المستديمة الـ 17، وبتنفيذ اتفاق باريس المتعلق بالتغير المناخي ("كوب" 21).
وفي مجال التخفيض، يتعلق الأمر بتخفيض انبعاث غازات الاحترار في أفق 2030 إلى 22,3%، أي 4,2 مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون (ميكاطن مكافئ CO_2)، بالنسبة للانبعاثات المتوقعة في نفس السنة، حسب سيناريو السير المعتاد للأحداث، الذي سينتقل من 6,6 ميكاطن مكافئ CO_2 في 2010 إلى 18,84 ميكاطن مكافئ CO_2 في 2030. وهكذا، سيكون تراكم الانبعاثات المتفاداة وفق إجراءات التخفيض المقترحة ـ بالنسبة للفترة 2030/2020 ـ حوالي 33,56 ميكاطن مكافئ CO_2.
وفي مجال التأقلم، تهدف المبادرات المقترحة من طرف مختلف القطاعات إلى تخفيف هشاشة المنظومات الطبيعية والاجتماعية الاقتصادية، وكذا مواجهة التغير المناخي.

3.5.8.III. الإبلاغ الوطني الثالث حول التغير المناخي

في 2014، أعدت موريتانيا وقدمت لاتفاقية المناخ إبلاغَها الوطني الثالث حول التغير المناخي.
وشرعت في أنشطة إعداد الإبلاغ الرابع. يتعلق الأمر ـ من خلال هذه الإبلاغات ـ بما يلي : (1) القيام بتحليل مفصل للمعطيات المناخية التاريخية، من أجل استكشاف التغيرات وتحديد الاتجاهات الحالية والمستقبلية ؛ (2) وصف السيناريوهات المحتملة لثلاث فترات زمنية من 30 سنة في المستقبل ؛ وصف السيناريوهات الاجتماعية الاقتصادية لتقويم الهشاشة والتأقلم بالنسبة للفترات ذاتها (3) تقويم الأخطار ومؤشرات الهشاشة حول الاتجاهات المناخية الأكثر احتمالا والقصوى (4) اقتراح التأقلم والتخفيض بالنسبة لمختلف القطاعات.

الفصل الرابع :
تحليل التشريعات والنظم والقضايا القانونية المرتبطة بالتنمية المستديمة

IV.1. الوضعية الابتدائية

اعتمد البلد مجموعة كبيرة من النصوص التشريعية والنظامية، لفائدة الحماية والتسيير للبيئة والموارد الطبيعية، ولا سيما مدونة البيئة الصادر سنة 2000، ومدونة الغابات المراجعة في 2007، والأمر القانوني رقم 2007-037 المتعلق بالشاطئ، والمرسوم المتعلق بدراسة الأثر البيئي المتخذ في 2004 والمراجع في 2007.

IV. 2. القانون رقم 2000-045 المتضمن القانون الإطاري للبيئة (مدونة البيئة)

ما تزال مدونة البيئة (القانون رقم 045/2000 في 26 يوليو 2000) النصَ التوجيهي الأساسَ الذي يحدد المبادئ العامة لتسيير البيئة.

يضع هذا القانون المبادئ العامة لحماية البيئة. ويضمن المحافظة على التنوع البيولوجي والاستغلال المستديم للموارد الطبيعية (الحيوانات، النباتات والغابات، الغابات والمناطق المحمية).

وأدمج أيضا مفهوم دراسة الأثر البيئي في الجهاز التشريعي الموريتاني.
وهذا النص الآن قيد التعديل، للأخذ في الحسبان لجميع الإصلاحات القانونية والمؤسسية اللاحقة له، وكذا الالتزامات الدولية التي أبرمتها موريتانيا بموجب انضمامها لهيئات جديدة أو مصادقتها على اتفاقيات دولية جديدة تتعلق بالبيئة.

IV.3. مدونة الغابات (القانون رقم 2007-055 في 22 أغشت 2007).

منذ 1997، كان المجال الغابي في بلدنا منظما بالقانون 97-007. ومع ذلك، كان هذا القانون قليل الملاءمة للتوجهات الوطنية الجديدة، ولم يكن يأخذ في الحسبان التطور الحاصل على الصعيد الوطني. فالواقع أن الالتزامات المنبثقة عن مصادقة موريتانيا على بعض الاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي في 1992 واتفاقية مكافحة التصحر في 1994، تستدعي اعتماد مقاربات جديدة في مجال تسيير الموارد الطبيعية.
وهكذا، جرت مراجعة هذا النص، في 2007، وفق مسار تشاوري، ولا سيما على المستوى المحلي بإشراك المجتمعات والمستغلين والمجموعات المحلية والإقليمية والمصالح الفنية للدولة، وكذا بتنظيم بعثات غطت المناطق الغابية الرعوية في البلد. مكنت هذه المقاربة من تحديد نواقص النص المعمول به، حتى من وجهة نظر الفاعلين الميدانيين. وقد توِّج هذا المسار بورشة للإثراء والإجازة، أسهم فيها الشركاء في التنمية.
فهذا القانون الجديد رقم 2007-055 في 22 أغشت 2007 أدخل في النظام القانوني للمجال الغابي مستحدثات هامة، هي :

- تعزيز اللامركزية، بتفصيل إجراءات نقل حق الاستغلال والتسيير للموارد الغابية من الدولة إلى المجموعات المحلية ؛
- إمكانية منح تلك المجوعات التفويض ـ على أساس اتفاقيات محلية ـ لتسيير الغابات المنقولة من طرف الدولة إلى المنظمات القاعدية الأساسية ؛
- على مستوى المقاطعات، إنشاء لجان لتصنيف ونزع تصنيف وملكية الغابات في مجالها الترابي؛
- تعزيز الرقابة على المنتجات الغابية من خلال تقنين عبورها، وكذا استحداث بطاقة المستغل.

IV . 4. الأمر القانوني رقم 2007-037 المتعلق بالشاطئ

يشكل الشاطئ موروثا وطنيا يتعيّن أن يوفق تسييره بين حقوق الأجيال الحالية واللاحقة.
وبوصفه مجالا للتنمية المستديمة التي تراعي البيئة البرية والبحرية، يشكل كيانا جغرافيا يستدعي سياسة عمومية للتهيئة والحماية والتثمين، وإجراءات تعويض الخسائر التي يتعرض لها.

فعلى الصعيد المؤسسي، ينشئ الأمر القانوني "مجلسا استشاريا وطنيا للشاطئ" ومرصدا للشاطئ. يكلف مجلس الشاطئ ـ بتشكيلته الموسعة ـ بإبداء الرأي حول خطط تهيئة وتسيير الشاطئ، وتوجيهات التهيئة الشاطئية، وإجراءات التهيئة عموما. أما مرصد الشاطئ، فيكلف بإنجاز تشخيص بيئي شامل على الواجهة البحرية لموريتانيا، انطلاقا من منظومة للمعلومات متعددة الاختصاصات تمكّن من إنارة صناع القرار بسيناريوهات التطور اعتمادا على معطيات موثوق بها.
يحدد هذا الأمر القانوني رقم 2007-037 من جهة أخرى قواعد تسيير وحماية الشاطئ، ولا سيما قواعد حماية الشريط الكثيبي الشاطئي، وكذا في إطار السياسة الوطنية لحماية البيئة التي يشكل واحدا من أهمِّ حلقاتها.

5.IV. المرسوم رقم 2007-105 في 13 إبريل 2007 المتعلق بدراسة الأثر البيئي

منذ قمة ريو 1992، أصبحت مراعاة الانشغالات البيئية أحد المبادئ الأساسية في التنمية المستديمة في العالم. ومنذ ذلك الوقت، أدخِلَ التقويمُ البيئي في مسار اتخاذ القرار في جزء كبير من بلدان الشمال مثل الجنوب.
وهكذا، تمثل دراسة الأثر البيئي مرحلة هامة في مسار التقويم البيئي، تمكّن السلطات العمومية والمستثمرين من تصميم وتخطيط النشاطات والأشغال، انشغالا بإيجاد "الحل الأقل ضررا"، من جهة، وبتطوير مسار تشاوري وإعلامي بين المستثمر والجمهور، من جهة أخرى.

فالواقع أنّ هذا الإجراء يمكّن من كشف وتفادي تولد التلوث عند المصدر أو أضرار يجب مكافحة آثارها مستقبلا. يجب أن يُجرى هذا التقويمُ على أساس معلومات مناسبة يوفرها صاحب الأشغال نفسه، وتكمَّلُ احتمالا من طرف الإدارة أو السكان الذين يمكن أن يتأثروا بالنشاط أو يُستشاروا في إطار التحقيق العمومي.

وبعد استحداثها في موريتانيا بواسطة القانون رقم 2000-045 المتضمن القانون الإطاري للبيئة، أصبحت دراسة الأثر البيئي ـ منذ اعتماد المرسوم 2004-094 في 04 نفمبر 2004 ـ إجراءً قانونيا يجب أن تراعيَه مسبقا كلُّ مجموعة عمومية أو مستثمر خصوصي صاحبُ أشغال النشاطات، أو أشغال أو منشآت، وكذا وثائق التعمير التي يمكن أن يكون لها تأثير بيّن مباشر أو غير مباشر، واقعي أو كموني على البيئة.

ومع ذلك، كان تطبيق هذا المرسوم طيلة سنتين كافيا لوعي القطاع المكلف بالبيئة ومختلف المستثمرين بضرورة مراجعته. فالواقع أنّ ذلك المرسوم يعاني من عدد من النواقص والهنات، مثل :

- آجال طويلة نسبيا ولا مسوَّغ لها تعتبر عائقا للمشروعات الصناعية ؛
- عدم إلزامية ترجمة ملف دراسة الأثر البيئي إلى العربية، والذي يحرم جزءا كبيرا من السكان المعنيين بالمشروعات المقوّمة ؛
- عدم التمييز بين إجراء "دراسة الأثر البيئي" الذي يستهدف مشروعات يمكن أن يكون وقعها بيّنا على البيئة، وبين إجراء "نشرة الأثر البيئي" لنشاطات ذات وقع أقل.

ويوجد في قائمة النشاطات المعنية بالمرسوم صعوبات في التأويل، ويمكّن المرسوم بعضَ النشاطات التي لها تأثير بيّن على البيئة من الإعفاء من إجراء دراسة الأثر البيئي.

وهكذا، جاء المرسوم رقم 2007-105 في 13 إبريل 2007 المعدل لبعض ترتيبات المرسوم 2004-094 يصحح هذه النواقص، ويفصل أنّ "دراسة الأثر البيئي" يجب أن تكون بحسب أهمية الأشغال أو المنشآت المزمعة، مع تأثيراتها المتوقعة على البيئة والسكان. ويبيّن أيضا المحتوى الأدنى لهذه الدراسة التي أصبحت تعرض ما يلي :

- تقديم المشروع والمنشآت والأشغال المراد إنجازها، وتسويغ اختيار التقنيات ووسائل الإنجاز، وكذا موقعه ؛
- تحليل الوضعية الابتدائية للموقع وبيئته، يتطرق أساسا للثروات الطبيعية للتربة وباطن التربة أو الغلاف الجوي أو المجالات الزراعية أو الرعوية أو البحرية أو الشاطئية أو الترفيهية، والمواقع والموروثات الطبيعية والمناظر، والموارد الغابية والمائية، والأمن والسلامة الصحية العمومية، والتوازنات البيولوجية، وعند الاقتضاء ملاءمة الجوار (الضجيج، الاهتزازات، الروائح، والانبعاثات البيولوجية...) التي يمكن أن تصيبها الأشغال أو التهيئة أو المنشآت ؛
- وصف المخاطر المحتملة على البيئة خارج التراب الوطني للنشاط المزمع ؛
- وصف النواقص المتعلقة بالمعارف التقنية والعلمية، وكذا الارتياب في تحديث المعلومات اللازمة ؛
- خطة للتأثير البيئي تستخلص الإجراءات اللازمة المزمعة أو غير المزمعة من طرف المستثمر، لإزالة أو تخفيض أو تعويض ما فيه ضرر من انعكاسات المشروع على البيئة، وكذا تقدير النفقات المقابلة.

وقد عُزز هذا المرسوم المتعلق بدراسة الأثر البيئي باعتماد القانون الجديد رقم 2009-026 المعدِّل لبعض أحكام القانون رقم 2008-011 بتاريخ 27 إبريل 2008 المتضمن المدونة المعدنية ومرسومه التطبيقي المتضمن إنشاء الشرطة المعدنية.

ومع ذلك، فإنّ هذا الإطار التنظيمي لا يملأ حتى الآن الفراغ القانوني الملاحظ في مجال "التقويمات البيئية الإستراتيجية" ومسطرة التدقيق البيئي. فالتقويم البيئي الإستراتيجي تقويم منهجي وكامل لآثار سياسة أو خطة أو برنامج، والحلول البديلة. وإذا تم التركيز على دراسة الآثار على البيئة، فإنّ معظم "التقويمات البيئية الإستراتيجية" تظهر أيضا انعكاسات هامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. ويتمثل الهدف من "التقويمات البيئية الإستراتيجية" في النهوض باتخاذ القرارات على نحو اندماجي. ويمكن أن تملأ تلك النواقص، في إطار مراجعة القانون الإطاري للبيئة.

وعلى مستوى القانون الدولي، وقعت موريتانيا على عدة اتفاقيات واتفاقات دولية وإقليمية تتعلق بحماية البيئة. ومع ذلك، ما يزال تنفيذ معظم هذه الاتفاقيات غير فعلي، وكذا إدماجها في التشريع والتقنين الوطني. مع ملاحظة أنّ القانون الداخلي الموريتاني قد استوعب أهم الترتيبات في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي والتغير المناخي والتلوث البحري.

6.IV. أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها موريتانيا

1.6.IV. اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر

اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر في 1977 خطة عمل لمكافحة التصحر. ومن المؤسف أنه ـ على الرغم من هذه المبادرة ـ كان من المتوقع أن يستخلص "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" في 1991 أنّ تدهور التربة في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة الجافة، على الرغم من بعض "حالات النجاح المنفردة".

وطبقا للجدول المشحون الذي حُدِّدَ، أكملت اللجنة المفاوضات خلال خمس دورات. واعتمدت الاتفاقية في باريس يزم 17 يونيو 1994، وفتحت للتوقيع يوميْ 14 و15 أكتوبر من نفس السنة، لتدخل حيز التنفيذ يوم 26 دجمبر 1996.

وقعت موريتانيا على الاتفاقية يوم 14 أكتوبر 1994، وصادقت عليها يوم 07 أغشت 1996.

أدوات تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني : تمثل "برامج العمل الوطني" أداة جوهرية لتنفيذ الاتفاقية. وهي معززة ببرامج عمل على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي. تنتهج برامج العمل الوطني في إطار مقاربة تشاركية تشرك المجتمعات المحلية، وتحدد الإجراءات والتدابير العملية المراد اتخاذها من أجل مكافحة التصحر في المنظومات البيئية الخاصة. وفي هذا الإطار، عرضت موريتانيا برنامج عملها الوطني في 2002، وقدمته للحكومة في نوفمبر 2006.

نقطة الربط : نقطة الربط الوطني المعيَّن لهذه الاتفاقية هو مدير حماية الطبيعة.

2.6.IV. اتفاقية التنوع البيولوجي

أنشئت "اتفاقية التنوع البيولوجي" في نايروبي في مايو 1992، وفتحت للتوقيع أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية التنمية في ريو، يوم 05 يونيو 1992، لتدخل حيز التنفيذ في 29 دجمبر 1993. وقعت موريتانيا على الاتفاقية يوم 12 يونيو 1992، وصادقت عليها في 16 أغشت 1996.
تتمثل أهداف الاتفاقية فيما يلي، والتي ستنجز طبقا لترتيباتها الوجيهة :

- المحافظة على التنوع البيولوجي ؛
- الاستغلال المستديم لعناصره ؛
- التقاسم العادل والمنصف للمزايا المنبثقة عن استغلال الموارد الجينية، بواسطة إجراءات مناسبة؛
- النفاذ إلى الموارد الجينية، والانتقال المناسب للفنيات الوجيهة، بالأخذ في الحسبان لجميع الحقوق على هذه الموارد ؛
- النفاذ إلى الفنيات والتمويلات المناسبة.

الإستراتيجية وخطة العمل الوطني
إنّ المادة 6 من الاتفاقية المتعلقة بالإجراءات العامة للحفظ والاستغلال المستديم تعلن أنّ على كل طرف، وفق ظروفه وإمكانياته :

- أن يعد إستراتيجيات أو خطط أو برامج وطنية، ضمانا للحفظ والاستغلال المستديم للتنوع البيولوجي، أو يؤقلم لهذا الغرض ما يوجد لديه من إستراتيجيات أو خطط أو برامج، لتأخذ في الحسبان ضمن أمور أخرى الإجراءات الواردة في الاتفاقية الحالية التي تخصها ؛
- أن يدمج ـ في حدود الإمكان ووفق ما ينبغي ـ الحفظ والاستغلال المستديم للتنوع البيولوجي في خططه وبرامجه وسياساته القطاعية أو المشتركة بين قطاعات والمتسمة بالوجاهة.

أعدت موريتانيا في 1999 مشروع إستراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي.

التقارير : أعدت موريتانيا تقاريرها الوطنية 1 و3 و4 حول التنوع البيولوجي.

نقطة الربط الوطني المعيَّن لهذه الاتفاقية هو المدير المساعد لحماية الطبيعة.

3.6.IV. الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي

منذ أكثر من عقد، صادقت معظم البلدان على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي، من أجل النظر فيما يمكن القيام به لتخفيض الاحترار العام، ولمواجهة أي ارتفاع لا محيد عنه في دراجات الحرارة.
في 1997، اتفقت الحكومات على إضافة بروتوكول لهذه المعاهدة، في إطار بروتوكول كيوتو، الذي يضم إجراءات أقوى (ملزمة قانونيا). دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ يوم 16 فبراير 2005.

منذ 1988، يستعرض "فريق حكومي حول تطور المناخ" نتائج البحث العلمي ويوفر للحكومات ملخصات ونصائح حول مشاكل المناخ.

وقعت موريتانيا على الاتفاقية يوم 12 يونيو 1992، وصادقت عليها 20 يناير 1994. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في موريتانيا يوم 1994/04/20.

تضع الاتفاقية إطارا شاملا للمجهود الحكومي لمواجهة التحدي الذي يشكله التغير المناخي. وتعترف بأنّ النظام المناخي مورد متقاسم، يمكن أن يصيب ثباتَه الانبعاثاتُ الصناعية من غاز ثاني أكسيد الكربون، وكذا الغازات الأخرى المسببة للاحترار.

أدوات تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني :

- خطة العمل الوطني للتأقلم، قيد التنفيذ ؛
- الإستراتيجية الوطنية لآلية التنمية النظيفة، التي لمّا تستكمل.

التقارير : أعدت موريتانيا إبلاغها الوطني الأول يوم 30 يوليو 2002، وإبلاغها الثاني يوم 08 دجمبر 2008، والإبلاغ الثالث قيد الشروع.

نقطة الربط الوطني المعيَّن للاتفاقية هو المكلف بمهمة في الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة.

IV.4.6. الاتفاقية الدولية حول التجارة بالأنواع المهددة بالانقراض

الرهانات

الاتفاقية الدولية حول التجارة بالأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض ـ المعروفة بـ"سايتس" ـ اتفاق بين دول بهدف السهر على ألا تهدد التجارةُ الدولية بعيّنات الحيوانات والنباتات المتوحشة بقاءَ الأنواع المنتسبة لها.

حررت اتفاقية سايتس على إثر قرار اعتمد سنة 1963 خلال جمعية عامة للاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (الاتحاد العالمي للطبيعة، حاليا). واعتمد نص الاتفاقية في الأخير أثناء اجتماع لممثلين عن 80 دولة في واشنطن يوم 03 مارس 1973. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فاتح يوليو 1975.

صادقت موريتانيا على الاتفاقية في 13 مارس 1998، ودخلت حيز التنفيذ يوم 11 يونيو 1998.

تتمثل أهداف الاتفاقية فيما يلي، والتي ستنجز طبقا لترتيباتها الوجيهة :

- المحافظة على التنوع البيولوجي، والاستغلال المستديم لعناصره ؛
- التقاسم العادل والمنصف للمزايا المنبثقة عن استغلال الموارد الجينية، بما في ذلك بواسطة إجراءات مناسبة ؛
- النفاذ إلى الموارد الجينية، والانتقال المناسب للفنيات الوجيهة، بالأخذ في الحسبان لجميع الحقوق على هذه الموارد ؛
- النفاذ إلى الفنيات والتمويلات المناسبة.

وتطالب المادة VIII الفقرة 7 من الاتفاقية كل طرف بإرسال تقرير سنوي يشمل ملخصا عن المعلومات ولا سيما حول عدد وطبيعة الرخص والشهادات المسلمة، والدول التي جرى معها الاتجار، وكميات وأنماط العيّنات وأسماء الأنواع، كما هو مدرج في الملاحق 1 و2 و3.

تطلب المادة VIII الفقرة 7 من الاتفاقية كل طرف بإرسال تقرير كل سنتين عن الإجراءات التشريعية والنظامية والإدارية المتخذة تطبيقا للاتفاقية.

التقارير : لم تعد موريتانيا رسميا أي تقرير سنوي، لكنها أعدت أول تقرير ثنائي السنوات يوم 2007/10/18.

نقطة الربط الوطني المعيّن للاتفاقية هو المدير المساعد لحماية الطبيعة.

5.6.IV. اتفاقية "بازل"

اتفاقية "بازل" حول رقابة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها هي أوسع اتفاق عالمي حول هذا الموضوع. تضم الاتفاقية 170 طرف، وتهدف إلى حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الوخيمة الناجمة عن إنتاج وتسيير النفايات الخطرة ونفايات أخرى وعبورها للحدود والتخلص منها.
دخلت اتفاقية بازل حيز التنفيذ 1992.
انضمت موريتانيا للاتفاقية يوم 24 نفمبر 1992.
تتمثل أهداف الاتفاقية فيما يلي :

- النهوض باستخدام التكنولوجيات وطرق الإنتاج المناسبة ؛
- تخفيض جديد لعبور النفايات الخطرة ونفايات أخرى ؛
- درء ومراقبة التجارة غير الشرعية ؛
- تحسين القدرات المؤسسية والفنية، بفضل التكنولوجيا ـ عند الاقتضاء ـ ولا سيما بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي ؛
- متابعة التنمية الإقليمية والمراكز شبه الإقليمية للتكوين ونقل التكنولوجيا.

وطبقا للمادة 13، الفقرة 3، يجب أن يرسل الأطراف قبل نهاية كل سنة مدنية تقريرا عن السنة السابقة يضم المعلومات المستهدفة في الفقرة (3)(أ) إلى 13(3)(i).
يكلف نقاط الربط باتفاقية بازل باستقبال وإبلاغ المعلومات الواردة في المادتين 13 و16.

التقارير : لم تعدَّ موريتانيا رسميا أي تقرير سنوي.

نقطة الربط بالاتفاقية : مدير التلوث والطوارئ البيئية، بوزارة البيئة والتنمية المستديمة.

6.6.IV. اتفاقية ستوكهولم

الرهانات
اتفاقية ستوكهولم حول "الملوثات العضوية المستعصية" معاهدة عالمية بهدف حماية الصحة البشرية والبيئة من المنتجات الكيميائية التي تبقى في البيئة طيلة فترات طويلة، وتتوزع على مساحات وتتراكم في الأنسجة الدهنية في البشر والحيوانات.
إن التعرّض للملوثات العضوية المستعصية يمكن أن يسبب آثارا خطرة على الصحة، بما في ذلك السرطانات والتشوهات الخَلْقية واختلالات مناعية واضطراب الوظيفة التناسلية.
واستجابة لذلك، فإنّ اتفاقية ستوكهولم ـ التي اعتمدت في 2001 ودخلت حيز التنفيذ في 2004 ـ تطلب من الأطراف اتخاذ إجراءات للتخلص من طروح تلك الملوثات أو تخفيضها في البيئة.
يدير الاتفاقية برنامجُ الأمم المتحدة للبيئة، ومقرها في جنيف، سويسرا.

وقعت موريتانيا على الاتفاقية يوم 08 أغشت 2001، وصادقت عليها 22 يوليو 2005.
الهدف من الاتفاقية هو حماية الصحة البشرية والبيئة من الملوثات العضوية المستعصية.

أدوات تنفيذ الاتفاقية : خطة العمل الوطني لتنفيذ الاتفاقية. أرسلت هذه الخطة رسميا يوم 04 مارس 2010.
نقطة الربط بالاتفاقية : مدير التلوث والطوارئ البيئية.

IV.6.6. اتفاقية روتردام

الرهانات
اتفاقية روتردام حول إجراء "الموافقة المسبقة عن دراية" المطبقة في حالة بعض المنتجات الكيميائية والمبيدات الزراعية الخطرة التي هي موضوع تجارة اعتمدت يوم 10سبتمبر 1998 من طرف المؤتمر كامل الصلاحية حول الاتفاقية، في روتردام في هولندا. وطبقا للمادة 24، فتحت الاتفاقية للتوقيع أمام جميع الدول والمنظمات الإقليمية للاندماج الاقتصادي، في روتردام 11 سبتمبر 1998، ثم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، من 12 سبتمبر 1998 حتى 10 سبتمبر 1999.

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ على الصعيد العالمي يوم 24 فبراير 2004, ووقعت عليها موريتانيا فاتح سبتمبر 1999، وصادقت عليها 22 يوليو 2005. ودخلت حيز التنفيذ في موريتانيا 20 أكتوبر 2005.

يمثل الإشعار واحدا من أهم المبادئ الأساسية لسير اتفاقية روتردام (إذا اعتمد طرف إجراءً للتقنين النهائي لغرض حظر منتج كيميائي أو تقنينه تماما). ولم يحدث أبدا أن أشعرت موريتانيا سكريتارية الاتفاقية بإجراءات نظامية نهائية تتعلق بمنتج كيميائي خطر.

نقطة الربط الوطني بالاتفاقية : مدير التلوث والطوارئ البيئية.

IV.7.6. اتفاقية آبدجان

الرهانات
الهدف من اتفاقية أبيدجان التعاون في مجال حماية وتنمية الوسط البحري والشاطئي في منطقة غرب ووسط إفريقيا. وقد جاءت من ضرورة اعتماد مقاربة إقليمية لدرء وتخفيض ومكافحة تلوث الوسط البحري والمياه الشاطئية والمياه النهرية ذات الصلة في غرب ووسط إفريقيا. وقعت في 23 مارس 1981، ودخلت حيز التنفيذ 05 مايو 1984.
اتفاقية أبيدجان اتفاق قانوني إقليمي حول حماية واستثمار المناطق البحرية والشاطئية في منطقة غرب ووسط إفريقيا (بما فيها حاليا جنوب إفريقيا). وتقوم مقام حقل للتعاون العلمي والتقني (بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات) لتحديد وتسيير القضايا البيئية (مثلا في مكافحة التلوث في حالة طارئة).
وقعت موريتانيا على الاتفاقية يوم 22 يونيو 1981، لكن المصادقة لم تحصل إلا في نوفمبر 2010.

التقارير : لم تعد موريتانيا أي تقرير.

IV.8.6. اتفاقية "باماكو"

"اتفاقية باماكو حول حظر استيراد النفايات الخطرة ورقابة حركتها عبر الحدود في إفريقيا" مستلهمة من الاتفاقية الإفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في الجزائر العاصمة (1968). وتستلهم كذلك "الخطوط التوجيهية ومبادئ القاهرة المتعلقة

بالتسيير العقلاني للنفايات الخطرة" التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في قراره 30/14 في 17 يونيو 1987.

وتمثل كذلك تكييفا لاتفاقية بازل (22 مارس 1989) مع سياق البلدان الإفريقية، من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة التي يمكن تنجم عن إنتاج المنتجات الخطرة ونقلها.

اعتمدت اتفاقية باماكو في 30 يناير 1991 في باماكو، مالي، إلا أنّ موريتانيا لمّا توقع وتصادق على هذه الاتفاقية.

9.6.IV. بروتوكول مونريال

الرهانات
يتطرق بروتوكول مونريال للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وهو اتفاق دولي يستهدف تخفيض المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، ثم التخلص منها نهائيا. وقع البروتوكول من لدن 24 بلدا، والسوق الأوربية المشتركة يوم 16 سبتمبر 1987 في مونريال (كيبك).
وبلغ عدد الموقعين اليوم 191 بلدٍ.
وقع البروتوكول في 16 سبتمبر 1987، وصودق عليه في 30 يونيو 1988، ودخل حيز التنفيذ على الصعيد الدولي فاتح يناير 1989. وانضمت موريتانيا إليه يوم 1994/05/26.

شهد برتوكول مونريال عدة تعديلات، ولا سيما تعديل لندن في 05 يوليو 1990، والذي قبلته موريتانيا في 2005/07/22. ؛ وتعديل كوبنهاكن الموقع يوم 22 نوفمبر 1992 والذي صادقت عليه موريتانيا في 16 مارس 1994.

التقارير الوطنية : إنّ على البلدان النامية (أطراف مستهدفة في المادة 5) المستفيدة من "برامج قطرية" أجازتها اللجنة التنفيذية أن تبلغ "سكريتارية الصندوق" معطيات (ومعلومات أخرى) حول مدى تقدّم تنفيذ تلك البرامج أو تحديثها.

نقطة الربط : نقطة الربط الوطني لهذه الاتفاقية رئيس مصلحة في مديرية الرقابة البيئية.

10.6.IV. اتفاقية "رمصار"

اتفاقية رمصار معاهدة دولية للحفظ والاستغلال المستديم للمناطق الرطبة، أي للجم التدهور التدريجي والاختفاء للمناطق الرطبة، بالاعتراف بوظائفها البيئية الأساسية وقيمتها الاقتصادية والثقافية والعلمية والترفيهية.

وعنوانها الرسمي : "الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، ولا سيما بوصفها موائل لطيور الماء". أعدت الاتفاقية واعتمدت من طرف البلدان المشاركة في اجتماع رمصار، في إيران، يوم 02 فبراير 1971. ودخلت حيز التنفيذ 21 دجمبر 1975.

قدّمت سكريتارية اتفاقية رمصار في 2009 تهانيها لموريتانيا التي اتخذت الإجراءات اللازمة لحذف الحظيرة الوطنية لدياولينغ (الموقع رقم 666) من سجل مونتريه.

نقطة الربط الوطني المعيّن، لهذه الاتفاقية هو مدير المحميات والشاطئ.

IV.6.11. بروتوكول قرطاجنا

في 29 يناير 2000 في مونريال (كندا)، اعتمد أكثرُ من 130 بلد بروتوكول مونريال حول المخاطر البيوتقنية، والمتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي. تسمى هذه الوثيقة بـ "بروتوكول قرطاجنا حول الأمن الحيوي"، تكريما لكولومبيا التي احتضنت في 1999 ـ في قرطاجنا تحديدا ـ المؤتمر الطارئ للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

وطبقا لمقاربة الحيطة التي يكرسها المبدأ 15 من إعلان "ريو" حول البيئة والتنمية، يتمثل الهدف من البروتوكول الحالي في الإسهام في تأمين درجة مناسبة من الحماية، من أجل النقل والمعالجة والاستغلال ـ من غير خطر ـ للأحياء المعدّلة نتيجة التكنولوجيا الحيوية العصرية، والتي يمكن أن يكون لها آثار وخيمة على الحفظ والاستغلال المستديم للتنوع البيولوجي، وبالنظر أيضا إلى المخاطر على الصحة البشرية، وذلك بالتركيز على الانتقال عبر الحدود.
يندرج تنفيذ هذا البروتوكول في الإستراتيجية وخطة العمل الوطني. وهو يُلزم بإعداد إطار وطني للأمن الحيوي، وبتحرير تقارير وطنية.
فكل طرف ملزم، طبقا للمادة 33 من البروتوكول، برقابة تنفيذ التزاماته بموجب البروتوكول، وبإرسال تقرير بذلك إلى مؤتمر الأطراف المنعقد بوصفه اجتماعا للأطراف في البروتوكول.
تتطرق تلك التقارير لإجراءات المتخذة لتطبيق البروتوكول. وطبقا لفقرة 5 من "القرار BS-I / 9" تقدم التقارير 12 شهرا قبل اجتماع الأطراف في البروتوكول، والذي ستتدارس فيه، مع دورية 4 سنوات.

وقعت موريتانيا على البروتوكول في 22 يوليو 2005، وانضمت للاتفاقية في 2005/10/20.

لم يُعدَّ حتى الآن أي تقرير من طرف موريتانيا.

نقطة الربط الوطني لهذا البروتوكول هو المدير المساعد لحماية الطبيعة.

IV.6.12. الاتفاقية حول المحافظة على الأنواع المهاجرة

منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في فاتح نوفمبر 1983، ما فتئ عدد أعضائها في ازدياد مطرد، وبلغ في فاتح مارس 2008 عددُ أطرافها 108 طرفٍ يمثلون إفريقيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وآسيا وأوربا وأستراليا وأوقيانيا.
إنّ الاتفاقية حول المحافظة على الأنواع المهاجرة المنتمية للحيوانات المتوحشة (والمعروفة باتفاقية "بون" أو CMS) تهدف إلى تأمين المحافظة على الأنواع المهاجرة البرية والبحرية والهوائية على مجموع مجال توزيعها. وهي إحدى المعاهدات الحكومية المتعلقة بالمحافظة على الحيوانات المتوحشة وموائلها على الصعيد العالمي.
وقد أعدت موريتانيا تقريرا وطنيا في 2003.

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في موريتانيا في فاتح يوليو 1998. وقعت موريتانيا على مذكرة الاتفاق.

نقطة الربط بالاتفاقية هو المدير المساعد لحماية الطبيعة.

IV.6.13. اتفاقية "فيينا"

الرهانات

تعترف اتفاقية فيينا حول حماية طبقة الأوزون ضرورةَ زيادة التعاون الدولي من أجل الحد من المخاطر التي تحدثها النشاطات البشرية في طبقة الأوزون. لا تحوي هذه الاتفاقية أي ترتيب ملزم قانونيا، لكنها تنص على إمكانية أن ترفق بها بروتوكولات. وهكذا، اعتمد في مونريال في 16 سبتمبر 1987 بروتوكولٌ يتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

يراد من هذه الاتفاقية إنشاء إطار للتعاون، من أجل إعداد السياسات، ولصياغة إجراءات متفق عليها، من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة من التأثير الضار الناتج أو الذي يمكن أن ينتج عن النشاطات البشرية التي تغير أو يمكن أن تغير طبقة الأوزون.

تبيَّن الإلزامات المتعلقة بالتخلص من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في بروتوكول مونريال المتعلق بالنشاطات المستنفدة لطبقة الأوزون.

وقعت الاتفاقية واعتمدت في 22 مارس 1985، وصدق عليها في 1986/06/04. ودخلت في حيز التنفيذ على المستوى الدولي في 22 سبتمبر 1988. وانضمت موريتانيا لها في 26 مايو 1994.

نقطة الربط بالاتفاقية : نقطة الربط المعيّن للاتفاقية رئيس مصلحة في مديرية الرقابة البيئية.

14.6.IV. الاتفاق حول المحافظة على طيور الماء المهاجرة في منطقة إفريقيا وأوراسيا (آيوا)

الاتفاق حول المحافظة على طيور الماء المهاجرة في منطقة إفريقيا وأوراسيا (آيوا) معاهدة حكومية يراد منها المحافظة على طيور الماء المهاجرة وموائلها في إفريقيا وأوربا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغرونلند والأرخبيل الكندي.
وقد أعدتْ في إطار الاتفاقية حول الأنواع المهاجرة، ويسيّرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي تحشد البلدان مع المجتمع الدولي المهتم بالمحافظة، من أجل اتساق حفظ وتسيير طيور الماء المهاجرة في مجموع مجالها الهجري.
تغطي "آيوا" 154 نوع من الطيور تعتمد بيئيا على المناطق الرطبة على الأقل خلال جزء من دورتها السنوية، تضم العديد من أنواع الغواص والغطاس والبجع والنحام والبط والوز واللقلق والكُركي وطيور المستنقعات والغاق ومالك الحزين واللقلقة وال تفلق وأبو منجل وأبو ملعقة والنورس وخطاف البحر (الخرشنة) والطيور الاستوائية والطرسوحيات alcidés وعقاب البحر وحتى بطريق جنوب إفريقيا.
جميع أنواع "أيوا" تعبر حدودا دولية أثناء هجراتها، وتحتاج إلى موائل من نوع جيد للتكاثر، وكذا شبكة من المواقع الملائمة لاستمرار هجراتها السنوية. ومن أجل ذلك، لا بد من تعاون دولي خلال مجموع مجالها الهجري، كما تؤمنه "أيوا"، لحفظ وتسيير طيور الماء المهاجرة والموائل التي تعتمد عليها.

صادقت موريتانيا على هذا الاتفاق سنة 2012.

نقطة الربط بالاتفاق : مدير المحميات والشاطئ.

الفصل الخامس :
لمحة عن الأداء في مجال أهداف الألفية للتنمية

1.V. السياق العالمي

بصفة عامة، ما تزال ظروف معيشة السكان هشة، على الرغم من أنّ الفقر ـ بنسبة 31% في 2014 ـ في تراجع ثابت منذ 1990، حيث كان يعتري 56,6% من السكان".

إنّ التقرير ـ المُعَدَّ من لدن المركز الموريتاني لتحليل السياسات بإشراف المديرية العامة للسياسات والإستراتيجيات التنموية بوزارة المالية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ـ يستخلص حصيلة التقدم المحرز في موريتانيا لبلوغ أهداف الألفية للتنمية، مع التركيز على الأهداف الإستراتيجية بالنسبة لموريتانيا.
وهكذا، يبرز التقرير أهم النتائج حسب كل هدف على حدة، والعوامل المحفزة أو المثبطة لبلوغ أهداف الألفية للتنمية، والتوصيات.

يشير التقرير إلى تراجع وقع الفقر، وهو الوقع الذي تسارع خلال السنوات الست الأخيرة، مع انخفاض متوسط بحواليْ 1,8 نقطة سنويا. وهكذا، يبدو أنّ نسبة السكان تحت عتبة الفقر بلغت في 2015 مستوى قريبا من الهدف، حيث إنّ نسبة وقع الفقر بلغت 31% في 2014 مقابل 56,6% في 1990 (انظر الرسم أدناه).
ويمكن ملاحظة مؤشرات أخرى، ولا سيما التعادل بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي، وانخفاض سوء التغذية لدى الأطفال تحت الخامسة، وإشراك النشاء في المناصب الانتخابية، وإدماج مبادئ التنمية المستديمة في السياسات التنموية في البلد، والنفاذ إلى ماء الشرب وتقنيات الإعلام والاتصال.
ومع ذلك، حالت عدة عقبات دون تحقيق بعض الأهداف الوجيهة بالنسبة لموريتانيا، ولا سيما : البطالة ونسبة وفيات الأطفال والأمهات.
للتذكير، كانت 8 من أهداف الألفية للتنمية كما يلي :
الهدف 1 : القضاء على الفقر المدقع والجوع ؛
الهدف 2 : تأمين التعليم الأساسي للجميع ؛
الهدف 3 : النهوض بالمساواة بين الجنسين، والتمكين للنساء ؛
الهدف 4 : تخفيض وفيات الأطفال ؛
الهدف 5 : تحسين صحة الأم ؛
الهدف 6 : مكافحة فيروس الأيدز والملاريا وأمراض أخرى ؛
الهدف 7 : تأمين بيئة مستديمة ؛
الهدف 8 : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.
بلغ الإطارُ الإستراتيجي لمكافحة الفقر وأهدافُ الألفية للتنمية أمدَهما في 2015، فجاءت إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لتشكل إستراتيجية جديدة تدفع الرؤية التنموية للبلد إلى ما بعد 2015 (2030/2016)، ويتوقع منها أن تمكّن موريتانيا من تسريع طفراتها الاجتماعية الاقتصادية لتوفر للسكان ظروفا معيشية فضلى.
وفي هذا الإطار، أطلقت موريتانيا منذ إبريل 2013 مسارا للاستشارات الوطنية للأجندة التنموية لما بعد 2015، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
وبانتهاجه مقاربة تشاركية وشاملة لمجموع الفاعلين، مكن هذا المسار من نقاش مثمر وجادّ حول التدخلات المراد القيام بها لفائدة التنمية بعد 2015، من خلال " إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك" التي تتسق أهدافها وتتقاطع مع أهداف التنمية المستديمة. سيُدعَم تنفيذ إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من لدن برنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيره من شركاء موريتانيا في التنمية.

2.V. درجة تحقيق أهداف الألفية للتنمية

الهدف 1 : القضاء على الفقر المدقع والجوع. كان التقدم في مجال تخفيض الفقر المدقع بطيئا جدا خلال الفترة 2008/1990، لكنه شهد تسارعا بعدئذ (31% في 2014)، ليناهز الهدف المرسوم (28% في 2015). وتحسنت وضعية التشغيل بجلاء. ويضع "المسح الوطني المرجعي للقطاع غير المصنف ENRE/SI في 2012 نسبة البطالة عند 10,6%، و 12,8% في 2014 (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر، 2014). أما هدف تخفيض الجوع فحقق، حسب منظمة الأغذية والزراعة. وحقق هدف تخفيض الفقر المدقع تقريبا (16,6% في 2014).

الهدف 2 : تأمين التعليم الأساسي للجميع. إنّ المعطيات المنبثقة عن الإحصاء المدرسي المنظم في 2016 من طرف مديرية الإستراتيجيات والبرمجة والتعاون بوزارة التهذيب الوطني بدعم فني من المكتب الموريتاني للإحصاء استخرجت نسبة تمدرس صافية 75% في الأساسي و33,5% في الثانوي العام.

الهدف 3 : النهوض بالمساواة بين الجنسين، والتمكين للنساء . بلغت نسبة التمدرس الصافية في الأساسي 47,2% في 2013 مقابل 43,5% في 2000 و22,8% في 1988. وكما هو الحال في نسبة التمدرس الخام، فإنّ التفاوت ضئيل بين الجنسين في نسبة التمدرس الصافية، وهو لفائدة البنات في 2013. وقد أمِّن هدفُ التماثل بين الجنسين طيلة العشرية الأخيرة. وتظهر معطيات الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013 أن نسبة التهجي في موريتانيا تتموقع عند 36,3% مقابل 46,9% في 2000، أي بتراجع يفوق 10 نقاط. تبلغ هذه النسبة 41,0% لدى النساء و 31,3% لدى الرجال (الهدف 100%). وتضاعفت 4 مرات نسبة المقاعد النسوية في البرلمان الوطني خلال الفترة.

الهدف 4 : تخفيض وفيات الأطفال تحت الخامسة . تقدر نسبة وفيات الأطفال والأحداث بـ 115 في الألف في 2013 (الإحصاء العام للسكان والمساكن)، بينما كان الهدف 45 في 2015، فلم يتحقق.

الهدف 5 : تحسين صحة الأم . ما تزال نسبة وفيات الأمهات من أعلى النسب في المنطقة، بـ 582 في ألف ولادة حية في 2013 (الإحصاء العام للسكان والمساكن)، بعيدا جدا من الهدف 232. كانت نسبة انتشار منع الحمل لدى النساء المتزوجات من 15 إلى 49 سنة 10% في 2013 (الإحصاء العام للسكان والمساكن). فلم يتحقق الهدف.

الهدف 6 : مكافحة فيروس الأيدز والملاريا وأمراض أخرى . يقدر انتشار فيروس الأيدز بـ0,4% في 2013. أي أنّ هدف أقل من 1% تحقق. وتظهر مؤشرات الهدف 6 في مجال فيروس الأيدز والملاريا والسل أنّ هذه الأمراض لم تعد تتقدم.

الهدف 7 : تأمين الاستدامة البيئية. تقدر نسبة النفاذ إلى مصدر لماء الشرب بـ 65,4% في 2014 (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر). تستفيد 35,7% فقط من الأسر من نظام محسن للصرف الصحي في 2013. وتقدم النفاذ إلى تزوّد مرضي "محسن" بالماء. لم يتحقق النفاذ إلى نظام محسن للصرف الصحي.

الهدف 8 : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. حصة "الشركاء في التنمية" في تمويل الاستثمارات العمومية في انخفاض منذ عدة سنوات. فانخفضت الحصة خلال الفترة.

4.V. حصيلة التقدم المحرز

1.4V. النفاذ إلى الخدمات القاعدية

عموما، وطبقا لأحدث المعطيات (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر ، 2014)، يمكن أن نصنف إلى 3 فئات تَوفرَ الخدماتِ الجوهريةِ لتنمية الرأسمال البشري، من خلال نِسَب النفاذ إلى الخدمات. لكن الجودة مختلفة جدا، ويوجد تفاوت حسب الوسط والولاية و"خُمُس الفقر". فالخدمات الثلاث الأكثر توفرا هي المدرسة الابتدائية (63,5%) والهاتف (66,4%) وماء الشرب (62,1%). والفئة الثانية من الخدمات الأكثر إتاحة تخص النقل العمومي (42,6%) والكهرباء (76,9% في الوسط الحضري، مقابل 2,3% في الوسط الريفي وشبه الحضري)، وخدمة المركز الصحي (33,6%) والنفاذ إلى

الإعلام (الراديو/التلفزة : 32,6%)، وتوفر منشآت التعليم الثانوي (26,2%). والفئة الثالثة الأقل إتاحة تشمل الإنترنت (17%) والشرطة (16,8%) والمستشفى (15,5%) والعدالة (12%) والخدمة البنكية (11,2%) والصرف الصحي (9,8%) وفضاءات الشباب (7,5%) والبريد (4,6%) والصحافة المكتوبة (3,2%). وسنحلل فيما يلي تطور ونوعية النفاذ إلى أهم الخدمات القاعدية.

2.4V. التعليم والتكوين

فيما يخص التوفر، يتكون عرض التهذيب ما قبل المدرسي (من خارج التعليم القرآني) من حدائق الأطفال العمومية (10%) والمنشآت الخصوصية (72%) والحضانات الجمعوية (18%). وحسب إحصاء التعليم 2014، انتقل نفاذ الأطفال من 3-6 سنوات إلى التعليم ما قبل المدرسي من 5,0% في 2004 إ لى 9,3% في 2015/2014. يكاد ينعدم التفاوت بين الجنسين، لكن التفاوت حسب المناطق والدخل بيّن، بتركزّ في الوسط الحضري ولا سيما في نواكشوط ونواذيبو وفي تيرس زمور. وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما تزال التغطية فيما قبل المدرسي في موريتانيا تحت المعدّل في البلدان الإفريقية ذات الدخل الشبيه (18,2% حسب إحصاء التعليم 2014) أو المغرب (أكثر من 60%).
وحسب معطيات الإحصاء العام للسكان والمساكن عن التعليم الأساسي، فإنّ نسبة التمدرس الخام [3] في الابتدائي ـ والتي تشعر بالقدرة الاستقبالية للنظام ـ بلغت 72,4% في 2013 مقابل 68,4% في 2000، و44,7% في 1988، مسجلةً تطورا أقوى خلال الفترة 2000/1988 (14,7 نقطة).
إنّ نسبة التمدرس الخام للبنات ـ الذي كان أخفض منه لدى البنين في 1988 (39,6 مقابل 49,4) ـ تظهر منذ 2000 تفاوتا لفائدتهن، مع مؤشر تماثل أعلى من الوحدة (1,06 في 2013). ومع ذلك، فإنّ تطور نسبة التمدرس الخام حسب وسط الإقامة تظهر وجود تفاوت قوي لفائدة الوسط الحضري (93%) على حساب الوسط الريفي (58%) والبدو الرحل (6%). وهذا التفاوت ملاحظ على حد السواء لدى البنين والبنات. وحسب معطيات إحصاء التعليم 2014، يجدر التنبيه إلى أنّ استكمال السلك تحسّن على نحو بيّن، منتقلا من 45% في 2004 إلى 59% في 2008، ثم إلى 72% في 2014.
وعلى الرغم من هذا التحسن الملموس، يُحتمَل أنّ 3 أطفال من 10 من فئة عمرية لن يكتسبوا الكفاءة اللازمة التي تمكنهم من البقاء قادرين على القراءة طيلة حياتهم، وذلك بسبب ضعف الاستبقاء (60% في 2013 مقابل 54% في 2008). وبالتالي، فإنّ عددا هاما من الأطفال يبقون خارج المدرسة، إما لأسباب لا تتعلق بتوفر المدرسة (زهاء 800 109) أو بسبب الهدر المبكر (زهاء 700 61). معظمهم من البنات، يعشن بنسبة مرتفعة في الوسط الريفي ومن 20% من السكان الأفقرين.
وعلى صعيد حكامة النظام التربوي، ما يزال تسييره ضعيف الأداء. يتجسد ذلك عبر ضعف قدرته على التوزيع العادل للموارد وتحويلها إلى نتائج محسوسة لدى التلاميذ. وهكذا، ما يزال التخصيص (التحويل) اللاعقلاني للموارد البشرية (ولا سيما المدرسين) يؤثر سلبا على الإنصاف والنجاعة. فحسب إحصاء التعليم 2014، فإنّ عديد المدرسين في الابتدائي والثانوي تطور بضآلة بين 2010 و2014.
وطيلة الفترة، يبلغ عدد المدرسين الإضافيين 678 فقط في الابتدائي و 600 في الثانوي. ففي الابتدائي مثلا، انتقل عديد المعلمين من 442 11 في 2010 إلى 400 10 في 2012، قبل أن يرتفع في 2013 ليتموقع عند 118 12 في 2014. وبعد أن شهد انخفاضا فيما بين 2010 و2012، بدأ عديد المدرسين في الثانوي يرتفع أيضا ابتداءً من 2013 ليتموقع عند 3915 في 2014. ويجسد هذا التطورُ المتباينُ صعوبة اكتتاب الدولة للمدرسين في النظام التربوي، وهي صعوبات ناجمة جزئيا عن الدخول حيز التنفيذ لإصلاح الازدواجية الجديد الذي يفرض على المترشحين لمدرسة تكوين المعلمين مواصفات قليلة التوفر. وعلاوة على ذلك، رُفع مسار التكوين الأصلي إلى 3 سنوات تأمينا لتكوين أجود، فأسهم ذلك في خفض عدد الخريجين. ولمواجهة هذه الوضعية، فتحت الدولة مؤخرا مدرستين أخريين لتكوين المعلمين في داخل البلد.

3.4.V. الصحة والتغذية

حسب معطيات المسح الدائم لظروف معيشة الأسر 2014، تقدّر نسبة الاعتلال بـ 4,9%، مع تغير يرتبط بالعمر والجنس والوسط ومستوى الفقر، مقابل نسبة 12,3% في 2000 (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر).

على مستوى قطاع الصحة، بذلت الحكومة خلال السنوات الـ 15 الأخيرة جهودا هامة واتخذت إصلاحات لتقريب الخدمة الصحية من السكان ومكافحة المرض من خلال إعداد وتنفيذ "الخطة الوطنية لتنمية الصحة" للفترة 2020/2012. وبعد 4 سنوات من التنفيذ، شرعت وزارة الصحة في تقويم منتصف الخطة، من أجل ضبط الفترة 2020/2016 التي يجب أن تتسق مع خطة العمل الأولى لـ إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

وعلى الرغم من هذه الجهود، تبقى تحديات حقيقية في مجالات وفيات الأمهات والأطفال ومكافحة المرض وتنظيم عرض الخدمات الصحية وإنتاج وتسيير الموارد البشرية، وفي مجال التزود بالأدوية الجيدة والمتفاعلات المخبرية والمستهلكات واللقاحات والمنتجات، وفي مجال تمويل القطاع. وعلى الرغم من المجهود الكبير الذي بُذل فيما يخص المنشآت والتجهيزات الصحية، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة، وفيما يخص تعزيز الجهاز الوطني لتكوين الموارد البشرية واكتتاب العمال، فإنّ النتائج المسجلة لم تمكّن من تحقيق معظم أهداف الألفية للتنمية المتعلقة بالصحة.

وبالنسبة للوفيات والاعتلال ـ خارج الأهداف المتعلقة بفيروس الأيدز ـ ما زالت موريتانيا بعيدة من تحقيق أهداف الألفية للتنمية المتعلقة بالصحة في أفق 2015. فالواقع أنّ نسبة وفيات الأمهات ما تزال مرتفعة، مسجلةً انخفاضا بطيئا، انتقل من 687 وفاة من 000 100 ولادة حية في 2001 (المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا EDSM) إلى 626 في 2011 (المسح متعدد المؤشرات MICS، 2011)، ثم انخفاضا متسارعا نسبيا لتبلغ 582 وفاة أمٍّ عن كل 100.000 ولادة حية في 2013 (الإحصاء العام للسكان والمساكن). فلم يتحقق أيٌّ من الأهداف المعتمدة في الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر (300 من 100.000 وفاة حية) والخطة الصحية (232 من كل 100.000 وفاة حية).

وعلى صعيد الحكامة الصحية، يستفيد القطاع منذ عدة سنوات من رعاية سامية تجسدت باعتماد إستراتيجية قطاعية وإنشاء هيئات جديدة لعلاجات من مختلف الفئات، واقتناء تجهيزات هامة وتخصيص موارد مالية قيّمة ولا سيما لفائدة القطاع الاستشفائي والصيدلي. وعلى الرغم من هذه الرعاية الخاصة، ما تزال حكامة القطاع رهينة الضعف في مجال القيادة والتسيير الإستراتيجي والتخطيط والمتابعة التقويمية ومنظومة المعلومات والقدرة على تجميع وتحليل المعطيات. وقد اعتبر تقرير التدقيق المؤسسي والتنظيمي لوزارة الصحة المنشور في نوفمبر 2014 أن الخطة الصحية الحالية كاملةً نسبيا، إلا أنها يعوزها الأخذ في الحسبان كما ينبغي لجوانب السلامة الصحية والطب الاستشفائي.

وفي مجال تخطيط العمل الميداني، أعدّت خطط قطاعية فرعية لمعظم أهمّ المجالات، مثل مكافحة الأمراض المنتقلة وغير المنتقلة (الملاريا، السل، الأيدز، السكري، إلخ) وأمراض الثنائي الأم والطفل، والمجالات المشتركة المتعلقة بالموارد الصحية والمنظومة الصحية واللوجستيك. ومع ذلك، يعيق عدمُ التخطيط (التخطيط المصغّر) على صعيد التكوينات الصحية تخطيطَ المستويات الطرفية للمنظومة الصحية. وفي 2014، أُعدّت أيضا خريطة صحية وطنية اعتمادا معايير الخطة الصحية، لكنها لا تشمل قطاع الصيدلة.

وقد شهدت حكامة المنظومة الصحية في موريتانيا خلال السنوات الخمس الأخيرة إصلاحا للقطاع الاستشفائي أجري عبر تحويل جلّ المستشفيات الجهوية إلى مؤسسات مستقلة ذات طابع إداري، من أجل تسيير أفضل للطب الاستشفائي في البلد وتقريب خدماته من السكان.

وعلى صعيد التغذية، تمثل الرهان في تأمين تغذية جيدة لمجموع الأطفال والنساء، بفضل النفاذ إلى تغذية بجودة كافية واستغلال مناسب لخدمات التغذية الجيدة. فالواقع أنّ مستوى تغطية التدخلات وفق مقاربة متعددة القطاعات ما يزال محدودا. وتظهر مقارنة الوضعية الغذائية بحسب الوسط ـ في 2011 ـ أنّ نقص الوزن لدى الأطفال كان أكثر في الوسط الريفي (29,7%) منه في الوسط الحضري (16,4%).

ويكشف تحليل المعطيات حسب الولايات أنّ أعلى نسبة من الأطفال دون الخامسة ناقصي الوزن في 2011 كانت 24%، على مستوى الحوض الشرقي وكيديماغا. أما النسب الأقل، فسجلت في داخلت نواذيبو (6,9%) ونواكشوط (12,7%).
ومن جهة أخرى، يستخلص من " المسح الدائم لظروف معيشة الأسر " (2088 و 2014) ملاحظةُ تحسن إجمالي في الوضع التغذوي لدى الأطفال تحت الخامسة. وهكذا، في مجال سوء التغذية المزمن المقيس بـ"نقص النمو"، سُجِّل انخفاض بنسبة 18,4% بين 2008 و 2014، بينما انخفض نقصُ الوزن الذي يعكس في نفس الوقت سوءَ التغذية الحادَّ والمزمنَ بنسبة 16,1% في نفس السنوات.

V .4.4. الحماية الاجتماعية والنوع والطفولة

تضطلع ثلاث هيئات بدور رئيسي في مجال الحماية الاجتماعية، وهي : (1) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالنسبة للعمال الأجراء المحكومين بمدونة الشغل ومدون البحرية التجارية (2) صندوق متقاعدي الدولة، بالنسبة للموظفين (3) الصندوق الوطني للتأمين الصحي، بالنسبة لفرع المرض. لكن هذه الهيئات لا يستفيد منها سوى جزء ضئيل من السكان، نظرا لضآلة عدد الوظائف الأجرية لدى السكان النشطين في القطاع المصنف. فالواقع أنّ عدد المنتسبين للضمان الاجتماعي كان يُقدَّر في 2008 بقرابة 5% من الساكنة الكلية في البلد [8]. ومن الأكيد أنّ الدولة، من خلال قنوات متعددة، ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، تتخذ تدخلات في الحماية الاجتماعية، إلا أنّ الغالبية العظمى من السكان لا تجد نفسها إلا في إطار النظم التقليدية أو غير المصنفة أو الإسلامية.
ومع ذلك، تنعقد الآمال على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.
وقد شهدت الحماية الاجتماعية خلال السنوات الخمس الأخيرة تطورا مؤسسيا مواتيا، من خلال الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في 2014، التي تقترح رؤية طويلة الأمد وخارطة طريق لإنشاء منظومة للحماية الاجتماعية الاندماجية، والتي يشكل ضمنها مشروع دعم الشباك الاجتماعية ـ ولا سيما برنامجها الوطني للتحويلات الاجتماعية ـ أحدَ عناصر الفاعلية الميدانية.

وهكذا، وفي منظور لأفضل استهداف لمستفيدين محتملين من خدمات الحماية الاجتماعية، يجرى إعداد سجل وطني للمعوزين. يتعلق الأمر برهان هام بالنسبة للبلد، وستكون تبعيته المؤسسية ومقاربة الاستهداف حاسميْن. وهو أداة هامة للتسيير والتنسيق سيكون لها وقع بيّن على نجاعة وفعالية التدخلات.

V .5.4. الماء والصرف الصحي

سجل تقدم في مجالات النفاذ إلى ماء الشرب، أساسا بفضل تسريع تشييد المنشآت، حيث انتقلت نسبة نفاذ السكان إلى مصدر لماء الشرب من 58,3% في 2008 (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر) إلى 65,4% في 2014 (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر). فقد أنجزت مشروعات مائية ضخمة (أفطوط الساحلي)، وتوجد أخرى قيد الإنجاز (اظهر، أفطوط الشرقي ....)، ونفذ في داخل البلد برنامجٌ واسعٌ لمنشآت الحفر المائي. وعلى الرغم من هذا التقدم، ما تزال تحديات هامة لم ترفع. فالواقع أنّ الأسر التي تستهلك ماءً غير آمن (آتيا من مصادر معرضة للتلوث) تمثل حتى الآن 34,6%. ويظهر التحليل بحسب مكان الإقامة أنّ الماء المستهلك في الغالبية العظمى من المنازل الحضرية (95,4%) صالح للشرب، خلافا للأسر الريفية (63,4%) التي تتزود أساسا بماء من مصادر غير صالحة للشرب. في الوسط الريفي وشبه الحضري، بالنسبة للبلدات فوق 150 ساكن، تقدَّر نسبة التغطية بـ 42,5%، لكن نسبة التوصيل تبلغ 25,8% فقط. وفي الوسط الحضري (تسيير الشركة الوطنية للماء)، تبلغ النسبة المتوسطة للتغطية 100% على أساس 40 لترا يوميا للشخص الواحد، لكنها أقل من 80% في 11 مركزا. يمكن أن ترفع نسبة التوصيل إلى 72% عندما تستكمل الأشغال الجارية في نواكشوط في 2018. وفي الوسط الحضري، فإنّ عدد التوصيلات الخاصة المراد إنجازها من أجل نسبة توصيل 100% تقدَّر بـ 900 149، من ضمنها 000 80 في نواكشوط.

وعلى صعيد النفاذ للصرف الصحي والسلامة الصحية، تظهر نتائج المسح الدائم لظروف معيشة الأسر 2014 أنّ 35,1% من الأسر على المستوى الوطني مقابل 47,5% في 2008 (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر) لا تتوفر على مراحيض في مسكنها. وتبلغ النسبة المتوسطة لتجهيز المؤسسات الصحية بمنظومات للصرف الصحي 47% في 2015. وتبلغ هذه النسبة لدى المؤسسات المدرسية 33,2%، من ضمنها 22,8% في الوسط الريفي و 67,3% في الوسط الحضري وضواحي المدن، مع وجود عوائق في تأمين تسديد فواتير الماء وصيانة المراحيض. وما تزال الحاجة من التجهيزات كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصحية والمدرسية. والصرف الصحي الجماعي وشبه الجماعي ما يزال مقصورا على بعض المناطق في نواكشوط وبعض العواصم الجهوية.

وعموما، فإنّ التقدم المحرز في مجال الصرف الصحي هام، بالنظر إلى نقطة الانطلاق، حتى ولو بقي انحراف كبير عن النظم والمعايير المطبقة في هذا المجال، وفيما بين الوسطينْ الحضري والريفي.

فمن المؤكد أنّ العمل في قطاع الماء والصرف الصحي يستفيد من تسيير مخطط ومنسق على نحو متزايد، لكنه ما زال يواجه تحديات هامة يتوجب رفعها بالنسبة لما يلي : (1) نفاذ جميع الأسر إلى مصادر الماء الصالح للشرب (2) النهوض بمعايير السلامة الصحية والصرف الصحي سواء في الحضري أم الريفي، ولا سيما من خلال إستراتيجيات مناسبة أعطت نتائج أكيدة، على سبيل المثال مقاربة "الصرف الكلي الجمعوي" ATPC (3) ترقية الممارسات الأسرية المتمحورة حول السلامة الصحية والصرف الصحي، مثل معالجة الماء في المنزل وممارسة غسل الأيدي بالصابون.

وتتوفر للقطاع عدة فرص ومزايا، منها على وجه الخصوص : 1) وجود ترسانة من وثائق السياسات والإستراتيجيات والمدونات التي تضبط القطاع 2) إنشاء إطار للتشاور على الصعيد المركزي والجهوي 3) تكفل أفضل بالصرف الصحي والمياه السطحية في العمل القطاعي 4) منظومة تسيير مفوّض للشبكات في الوسط الريفي وشبه الحضري ذات بعد وطني، تدمج تغطية التكاليف المعاودة 5) النشرُ مؤخرا لإستراتيجية للنهوض بالسلامة الصحية تركز على تغيير السلوك وتعطي الأولوية للتدخلات في المدارس والهيئات الصحية، ووجودُ مقاربات مستديمة وقابلة للاستنساخ، بتكلفة لائقة، من أجل تحسين النفاذ إلى الماء والصرف الصحي على المستوى الجمعوي.

6.4.V. الطاقة

يقدر إنتاج "صوملك" من الكهرباء في 2015 بـ 749 مليون كيلوواط ساعة، مقابل 475 مليون ك.و.س. في 2007، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 80%. وتوجد اليوم 153 مدينة مكهربة، على النحو التالي : (1) 28 مدينة فوق 10 000 ساكن (2) 17 من ضمن 22 بلدة بين 10 000 و 5 000 ساكن ؛ (3) 23 من ضمن 50 بلدة بين 1000 و 2 500 ساكن (4) 27 من ضمن 194 بلدة فوق 1 000 ساكن. وانتقلت نسبة نفاذ الأسر إلى الكهرباء من 30% في 2008 إلى 38,8% في 2014، حسب المسح الدائم لظروف معيشة الأسر 2014. ومع ذلك، يوجد تفاوت هام في مجال النفاذ للكهرباء بين الوسط الحضري (76,9%) والريفي (2,3%).

تأتي الطاقة المنتجة في موريتانيا من : (1)مورد مائي، بفضل المنشآت المائية الكهربية التي أنجزت في إطار منظمة استثمار نهر السينغال التي تمنح لموريتانيا حق سحب 15% من منتج محطة ماننتالي (محطة 200 ميغاواط تنتج سنويا 792 ميغاواط ساعة) و 30% من منتج محطة "فيلو" (محطة 60 ميغاواط تنتج سنويا 165 ميغاواط ساعة) (2) مورد حراري، باستطاعة مُقامَة 362 ميغاواط منها 352 ميغاواط تسيرها مباشرة صوملك، من خلال 46 محطة، والـ10 ميغاواط الباقية يسيرها مفوضو خدمة مكتتبين من ARE في إطار لبرالية القطاعات الأساسية (3) مورد شمسي : بفضل المحطة الضوئية الفولتاوية باستطاعة 15 ميغاواط ومحطات صغيرة هجينة في الداخل (4) مورد ريحي باستطاعة 30 ميغاواط في نواكشوط.

تجدر الإشارة إلى أنّ الشركات المعدنية لها وسائلها الخاصة بإنتاج الكهرباء، التي لا تتبع لشبكة صوملك. يتشكل أسطول محطات المواقع المنجمية من مولدات حرارية صغيرة الحجم تستهلك مادة HFO أو DDO. وحدها شركة سنيم تتوفر على محطات للطاقة الكهربية المتجددة : حقل ريحي من

4,4 ميغاواط (نواذيبو) ومحطة شمسية فولتاوية من 3 ميغاوات (زويرات). وحصل الأسطول الكلي للشركات المنجمية استطاعة مقامة 188 ميغاواط منها استطاعة متاحة 163 ميغاواط.
في مجال نقل الجهد العالي، تتكون الشبكة أساسا من خطيّن من الجهد العالي : (1) خط من 225 كيلوفولت (يربط مركز دكانا /السينغال إلى مركز المصدر 33/225 ك.ف. بالمحطة جنوب نواكشوط إلى عرفات، مرورا بروصو، حيث أقيم مركز 33/225 ك.ف. (2) خط 90 ك.ف. يربط مركز 90/225 ك.ف. في "مَتَمْ" (السينغال) إلى مركز المصدر 15/90 ك.ف. في "بوغي"، والذي يزود مدينة كيهيدي بمركز مصدر 15/90 ك.ف. (3) خط 90 ك.ف. يربط مركز 90/225 ك.ف. في "باكل" (السينغال) إلى المركز المصدر 15/90 ك.ف. في سيلبابي الذي يزود بلدتيْ كوريْ وديباكيلي بواسطة المركز المصدر 33/90 ك.ف. في "كوريْ" (4) خط 90 ك.ف. يربط محطة الضخ في "بنينعجي" إلى مركز منظمة استثمار نهر السينغال في روصو والتي تستغلها صوملك (بتمويل من الشركة الوطنية للماء في إطار مشروع آفطوط الساحلي لتزويد مدينة نواكشوط انطلاقا من نهر السينغال. تنقل شبكات التوزيع من الجهد المتوسط توترات من 33 ك.ف. أو 15 ك.ف. في نواكشوط ونواذيبو وفي المراكز الثانوية المزودة بمحطات ديزل. وفي المجموع، أنجزت 10 خطوط متوسطة الجهد، خلال السنوات الخمس الأخيرة، من ضمنها 5 شبكات في الترارزه وشبكة في البراكنه وشبكة في العصابة وشبكة في كوركول وشبكتين في الحوض الغربي. ترتبط الفرص المتاحة حاليا لقطاع الطاقة بالطلب القوي في الداخل وللتصدير، واكتشاف الغاز البحري كبديل عن الموارد الحرارية الأخرى الأغلى، والتحكم في الطاقات المتجددة وإدخالها في الدمج الطاقي على نطاق واسع. وعلى الرغم من فائض الإنتاج، ما تزال مشاكل النقل والتوزيع قائمة.
وعلى نحو خاص بمستوى الطاقة المتجددة والدمج الطاقي، وطبقا لقرار السلطات منذ 2012، فإنّ جميع البلدات المكهربة حديثا كهربت أما بتوسيع شبكات قائمة سلفا، وإما بواسطة محطات هجينة شمسية/حرارية أو ريحية /حرارية : اقصير الطرشان، النباغيه، القديه، نوامغار، الشامي، تندغمادك، بيرت، نجاكو، ترمسه، بوصطيله. ونفذ برنامج لتهجين المحطات الحرارية الموجودة، واستهدف محطات : أطار وأكجوجت وبنشاب وبولنوار وبوتيلميت وألاك والعيون وعين أهل الطايع ومال وفصاله.

V.7.4. الإسكان والمباني العمومية

في مجال الإسكان، أنجزت الدولة، من خلال مؤسساتها وشركاتها (صوكوجيم، أنات، وكالة التنمية الحضرية، إسكان) إصلاح ما يلي : (1) 000 150 قطعة أرضية لامتصاص الكزرات في نواكشوط، و1533 قطعة اجتماعية في الرياض والميناء بنواكشوط (2) 700 قطعة سكنية في حي ك توسعة في نواكشوط (3) 4867 قطعة في نواذيبو (4) 395 قطعة في ألاك (5) 1254 قطعة في أكجوجت (6) 2368 قطعة في الزويرات (7) 325 قطعة في بنشاب (8) 2620 قطعة في كيهيدي (9) 1023 قطعة في بير أم قرين ؛ وتشييد ما يلي : 1) 50 مسكنا في الشامي 2)600 مسكن في الزويرات 3)148 مسكن اجتماعي في منطقة الإيواء لفائدة الأسر المنكوبة في "كبة المرفإ".

V.8.4. ملمح النمو الاقتصادي 2015/2001

خلال السنوات الخمس عشر الأخيرة (2015/2001)، كان معدل النمو الاقتصادي الحقيقي 4,5% في المتوسط، محمولا أساسا بالنشاطات الاستخراجية والبناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات، من ضمن خدمات أخرى. وكان هذا النمو أقوى خلال السنوات الخمس الأخيرة (2015/2011)، مسجلا بذلك نسبة حقيقية تقدر بـ 5,2%، مسحوبةً أساسا بحيوية قطاع البناء والأشغال العمومية، ذات الصلة باتساع البنيات التحتية، نتيجة برنامج للاستثمار العمومي المكثف (انتقلت الاستثمارات العمومية من 23% من ميزانية لدولة في 2009 إلى 43% في 2015) وارتفاع سعر الحديد والنحاس والذهب في

الأسواق العالمية. تم الحفاظ على هذه النتائج بفضل سياسات مناسبة والتقدم المحرز على الصعيد الهيكلي، على الرغم من الآثار المتضافرة لانقلاب الظرفية الدولية والتقلبات المناخية. ويمكن مقارنة مستوى النمو المنجز خلال السنوات الخمس عشر الأخيرة في موريتانيا بمستوى النمو الحقيقي المتوسط المسجل في البلدان الإفريقية (4,7%) أو في الاقتصادات المجاورة مثل المغرب (4,6%) ومالي (4,8%) أو السينغال (3,8%).

وقد بلغت نسبة النمو (خارج النشاطات الاستخراجية) المنجز خلال هذه الفترة 4% في المتوسط، وهو مستوى أخفض من النمو الحقيقي لمجموع اقتصاد البلد، الذي هو مسحوب أساسا بخدمات النقل والمواصلات وقطاع البناء والأشغال العمومية والتنمية الحيوانية.

وخلال السنوات الأربع الأخيرة (2015/2012)، بلغت نسبة النمو السنوي المتوسط 5,3%، وهي أعلى من معدل السنوات الخمسة عشر الأخيرة. وكان هذا الحراك مدعوما بانتعاش الصيد (6,3%) وحيوية قطاع البناء والأشغال، ذات الصلة مع تكثيف البنيات التحتية وتوجّه جيد للخدمات الخصوصية.

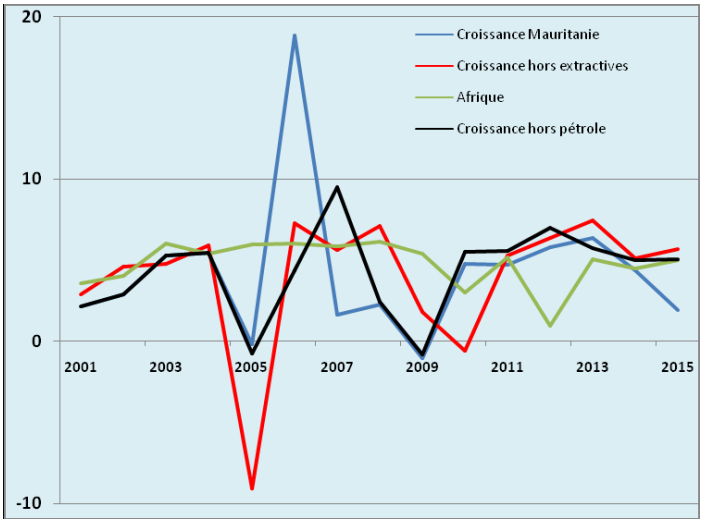

V. 5. خلاصة عن التشخيص والدروس المستخلصة من الخيارات الإستراتيجية

يمكن أن نذكر من ضمن مكتسبات الفترة (2015/2001) استقرار الإطار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي الذي تدعم، على الرغم من اعتماده على الظرفية الاقتصادية الدولية التي امتازت حقيقةً بركود في بعض الفترات. وهكذا، سجل الاقتصاد الموريتاني معدل نمو سنوي 4,5% في الفترة 2015/2001.

وبالنسبة لتخفيض الفقر : سجلت نسبة الفقر انخفاضا مستمرا، حيث انتقلت من 51% في 2000 إلى 46,70% في 2004، ثم إلى 42% في 2008، و31% في 2014. وهذا الانخفاض الذي تسارع فيما بين 2008 و2014 كان مصحوبا لأول مرة بانخفاض عدد الفقراء الذي انتقل من 1,4 مليون إلى أقل من 1,1 مليون فيما بين 2008 و2014.

أنجزت بنية تحتية هامة دعمت النمو، وحسنت على نحو ملموس ظروف معيشة السكان، ولا سيما في مجالات النقل (الطرق، المطارات، الموانئ) والطاقة (المحطات والشبكات الكهربية) والتزود بماء الشرب (اظهر، آفطوط الساحلي، آفطوط الشرقي، ..) وتقنيات الإعلام والاتصال (كابل بحري، والربط بالألياف البصرية) والزراعة (منشآت التهيئة، إلخ).

وهكذا، في مجال الطرق، كان التقدم جوهريا، قياسا بعدد الكلمترات الخطية للطرق المعبّدة بالإسفلت، حيث انتقل العدد من 1760 كلم في 2001 إلى 3069 كلم في 2010، قبل أن يبلغ 4867 كلم في

2014. وقد بُذِلَ مجهود هام لفكّ العزلة والربط بالمراكز الحضرية بشبكة مسلفتة، ولا سيما خلال السنوات الخمس الأخيرة. وعلاوة على ذلك، أصلحت محاور طرقية، ففكت العزلة بذلك عن بلدات عديدة.
وفي مجال الطاقة الكهربية، يلاحظ تحسّن جوهري في قدرات الإنتاج في الوسط الحضري، وتواصلت الجهود من أجل تحسين نسبة التغطية في الوسط الريفي. والواقع أنّ إنتاج الكهرباء انتقل من 415 مليون ك.و.س. في 2007 إلى 749 مليون ك.و.س. في 2015، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 80%.

وفي مجال تقنيات الإعلام والاتصال، يلاحظ تقدّم قوي في عدد المشتركين في الهاتف المحمول الذي انتقل من 2,1 مليون في 2008 إلى أكثر 3,7 مليون تقريبا في 2015. ومن جهة أخرى، حصل تقدم كبير في عدد المشتركين في الأنترنت.
ونفس الملاحظة بالنسبة للمياه والصرف الصحي، حيث انتقلت نسبة النفاذ إلى مصدر لماء الشرب من 58,3% في 2008 (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر) إلى 65,4% في 2014 (المسح الدائم لظروف معيشة الأسر 2014). وفي مجال التجهيزات سجل تقدم ملموس. ومع ذلك، ما تزال الحاجة لتوسيع النفاذ قائمة.

الفصل السادس :
الوضعية المرجعية لأهداف التنمية المستديمة في موريتانيا

على غرار الدول الأخرى، نفذت موريتانيا أهداف الألفية للتنمية بإدماجها في السياسيات التنموية. وقد أظهر هذا التنفيذ أنّ القطاعات الوزارية حققت هذه الأهداف بدرجات متفاوتة. وعلى الرغم من هذه النتائج، يُحتاج إلى بذل المزيد من الجهود، لإدماج التنمية حقيقةً في السياسات الوطنية للتنمية.

كان تحقيق أهداف الألفية للتنمية محدودا بنهاية 2015. وعلى أساس تقويم تنفيذ أهداف الألفية، حدد المجتمع الدولي 17 هدفا للتنمية المستديمة، يتوجب على كل بلد أن يكيّفها مع سياقه الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي.

وللتكيّف مع هذه الوضعية، أعدّت موريتانيا في 2016 وضعية مرجعية، بالأخذ في الحسبان لأهداف التنمية المستديمة السبعة عشر.

ومع ذلك، اعتُبر بعضُ الأهداف غير وجيه بالنسبة للبلد (ملحق 1). وقد قيم بهذا النشاط على نحو تشاركي، بإشراك مجموع القطاعات الوزارية، وتوِّج بالمصادقة الرسمية في 2017. فأصبح هو الإطار المرجعي لمتابعة تطور تنفيذ أهداف التنمية المستديمة. وهذه الوضعية منشورة في الملحق 1 من هذا التقرير.

الفصل السابع :
حصيلة وتوصيات في سياق الأداء البيئي في موريتانيا

VII.1. الخلاصة الاستنتاجية للتقرير

يوصي العملُ الحاليُ أساسا بعدد من الإجراءات والتوافقات على الصعيد القانوني والمؤسسي والسياسي، من تعزيز انسجام السياسة الوطنية في مجال التنمية المستديمة.
وقد مكن هذا العمل من التوصل إلى التوصيات التالية :

- مكّن من استيعاب فكرة عامة عن تحقيق التنمية المستديمة في موريتانيا. كشف هذا التحليل عن وجود حصيلة قيّمة على المستويين القطاعي والمرجعي، وكذا عدد مدهش من النصوص القانونية والنظامية، لكن وضعية انسجامها وتنفيذها غير مرضيّة على نحو إجمالي ؛
- المكانة التي تحتلها موريتانيا ـ فيما يخص مؤشر الأداء البيئي ـ لا مسوّغ لها بتاتا، ولعلها تعود أساسا إلى عجز في التخطيط الإستراتيجي على المستوى القطاعي، مشفوعا بمشاكل الاتصال وانتقال المعلومات ؛
- قواعد البيانات ونظم المعلومات القطاعية مجرودة على أوسع نطاق، لكنها غالبا غير محدّثة ولا مستغلة على نحو مُمَنْهَج من لدن صناع القرار على المستوى القطاعي ؛
- يظهر أنّ مؤشر الأداء البيئي ـ مع رهاناته ـ غير معروف على نحو جيد، سواء لدى صناع القرار في القطاع العمومي أو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخصوصي والجمهور العريض ؛
- مكانة موريتانيا في مؤشر الأداء البيئي تعود أساسا إلى ثغرات تقع في المستوى القطاعي. ويمكن تحسينها بإقامة خلية أو وحدة ذات مهمة واضحة وتتمتع برؤية براغماتية ؛
- ما يزال مستوى إدماج البيئة في السياسات العمومية المنفذة من طرف القطاعات الوزارية الرئيسية في مستويات غير مرضية ؛
- ما يزال مستوى إدماج البيئة في ممارسات القطاع الخصوصي في مستويات غير مرضية. ويُفاقم هذه الوضعيةَ انعدامُ معايير وطنية، وضعفُ مستوى الاهتمام في مجال نهج "الجودة في التسيير البيئي" ؛
- اقترح هذا العمل عددا من التوصيات من شأنها أن تمكّن من تحسين وضعية موريتانيا، فيما يخص مؤشر الأداء البيئي.

الاستنتاجات المستخلصة من هذا العمل تغطي وتبرز أهم النواقص المتعلقة بالحكامة البيئية وغياب التخطيط الإستراتيجي وعدم الفعالية في نظام المعلومات البيئية القائم، وكذا ضعف الوسائل المالية المخصصة.
والمعطيات المتعلقة بالمؤشرين 11 و 12 تظهر اتجاها ضعيفا إلى حسن الأداء على الصعيد القطاعي. وعلى الرغم من ذلك، لوحظ أن هذا الأداء لم يكن له تأثير إيجابي بيّن على مستوى مؤشر الأداء البيئي في موريتانيا.

VII .1. أولوية العمل في المدى المتوسط والطويلِ

على الصعيد الموضوعاتي والقطاعي، سيكون من اللازم إعادة ضبط الأداء المتعلق بعدة قضايا ذات أولوية في سياق إستراتيجيات وطنية قطاعية، لكن أيضا في سياق أهداف التنمية المستديمة.

VII.1.1. وفيات الأطفال

- تطبيق ترتيبات مدونة السلامة الصحية (الوقاية العمومية) ؛

- تطوير البحث العلمي والمناصرة، من أجل التعرّف على العلاقة بين وفيات الأطفال والعوامل البيئية والأسباب الحقيقية ودرجة التأثير ؛
- إقامة نظام للوقاية ؛
- تحسين مستوى إعلام السكان حول تأثير العوامل البيئية على الصحة، بواسطة القيام بتحقيقات منتظمة ونشر المعطيات.

VII.1.2. التلوث الداخلي للهواء (في المنازل)

- تخفيض بواسطة ترقية واستخدام غاز البوتان ؛
- وجود جسيْمات في الهواء الحضري (جمع المؤشرين 3 و4) ؛
- إقامة معايير للتلوث في موريتانيا، لتحديد إجراءات الحماية وتسيير الطروح والانبعاثات في الهواء ؛
- المزيد من تعزيز إدماج التسيير الصحيح للمنتجات الكيماوية ؛
- تحديد ونشر الوضع الصفري للبيئة فيما يخص نوعية الهواء ؛
- تحسين نوعية الهواء، من خلال إعداد أدوات نظامية وتنظيمية ملائمة.

VII.1.4. النفاذ إلى ماء الشرب

- التعرّف على الاحتياطيّ المائي كمّيّا، وتحسين وضعية المعارف من خلال الوسائل التكنولوجيات الجيوفيزيائية التقليدية ؛
- إقامة نظام لجمع المعطيات المتعلقة باستثمار الموارد المائية السطحية والجوفية ؛
- رسم برامج لإقامة تجهيزات قياس جديدة، سواء على المياه السطحية أم المياه الجوفية ؛
- إعداد مخطط توجيهي وطني للماء، وتنفيذ مخططات جهوية للتهيئة في قطاع الماء ؛
- إقامة نظم وطنية ونظام لرقابة نوعية الماء ؛
- تسهيل نفاذ الجميع إلى ماء الشرب بتحسين وتشييد الشبكات ؛
- تقديم العون في سعر الاشتراك في شبكة الشركة الوطنية للماء، على مستوى الأحياء الفقيرة والوسط الريفي.

VII.1.5. النفاذ إلى الصرف الصحي

- استكمال وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للصرف الصحي السائل ؛
- ترقية إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة و"تجمّعات النفع الاقتصادي" المتخصصة في صيانة واستغلال المراحيض ؛
- تعزيز قدرات المكتب الوطني للصرف الصحي، وسائر هيئات الصرف السائل.

VII.1.6. معالجة مياه الأوساخ

- الاستثمار في إقامة شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الأوساخ ؛
- تحفيز التكامل بين الصرف السائل والزراعة الحضرية، بالوضع تحت تصرف الزراعة لمياه أوساخ منقّاة وفق الفئة (ب) في تصنيف "الفاو"، وصالحة لأغراض الريّ (طبقا للمعايير الدولية).

VII.1.7. المنح الزراعية وتقنين المبيدات الزراعية (المؤشران 8 و9)

تنفيذ اتفاقية ستوكهولم حول حظر 12 مركبا عضويا ملوثا.

VII.1.8. تغيّر الغطاء الغابي

- ضبط النفاذ إلى المورد الشجري ؛
- القيام بجرد للموارد الشجرية ؛
- تنفيذ برامج طموحة في التشجير ؛
- النهوض باستخدام الغاز لتخفيف الضغط على الوقود الغابي ؛
- إقامة نظام للاتصال وتوعية المستفيدين ؛
- إشراك المجتمعات الأهلية.

VII.1.9. ضغط آليات الصيد والمخزون السمكي (المؤشران 11 و12)

- تحسين المعارف حول الموارد الصيدية والبيئة البحرية ؛
- تهيئة المصايد، ولا سيما تنفيذ خطط تهيئة لفائدة الأنواع المستغلة بإفراط (أخطبوط، جمبري، إلخ) وأنواع سطحية والصيد التقليدي والشاطئي، وتحسين الإجراءات الفنية ؛
- المحافظة على البيئة البحرية من خلال تسيير بيئي فعال ؛
- تطوير وترقية البحث الصيدي ؛
- تطوير نظام للإعلام حول المصايد.

VII.1.10. حماية الأوساط الحيوية الطبيعية البرية

استكمال وضعية المعارف وتحليل الملامح البيئية والقيمة الاقتصادية للمناطق الرطبة القارية، وتنفيذ إجراءاتها الحمائية، فيما يخص الجوانب القانونية والمؤسسية والتهيئة.

VII.1.11. حماية الأوساط الحيوية على الصعيد العالمي

- تأمين أفضل تنفيذ لاتفاقية التنوع البيولوجي ؛
- تنفيذ التوافقات القانونية، وإقامة منشآت التهيئة لحماية 15% على الأقل من الأوساط الحيوية الطبيعية في البلد ؛
- العمل من أجل إشراك أفضل للسكان الأصليين في المناطق المحمية.

VII.1.12. المحميات البحرية

- تأمين تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمحميات البحرية ؛
- إنتاج واعتماد المراسيم التطبيقية لقانون التلوث البحري في 2011 ؛
- تحديث وتنفيذ خطة "بولمار".

VII.1.13. حماية الموائل الحرجة

- تعزيز القدرات في مجال المحافظة والاستغلال المستديم للتنوع البيولوجي ؛
- تنفيذ إجراءات المحافظة والاستغلال المستديم للتنوع البيولوجي ؛
- إقامة قاعدة بيانات تتعلق بهذا المؤشر.

VII.1.14. تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من إنتاج الكيلوواط ساعة (الطاقة المتجددة).

- إقامة قاعدة تتعلق بهذا المؤشر ؛
- تثمين الاحتياطيّ الهام من الطاقة الريحية ؛
- النهوض بالنفاذ إلى الكهرباء من الطاقة الريحية والشمسية في قطاع المنازل، على الصعيد الوطني، ولا سيما في الوسط الريفي.

الفصل الثامن :
توجيهات تتعلق بالثغرات الرئيسية في مجال أهداف التنمية المستديمة وإسقاطها على "إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك"

VIII.1. التوصيات

- إلزامية الأخذ في الحسبان لقضايا التنمية المستديمة في مجموع قطاعات النشاطات، من خلال قانون توجيهي. يتوقع أن يحدد ذلك القانون معايير الاشتراط لاعتماد الإستراتيجيات وتمويل البرامج المنبثقة عنها : (1) إنجاز تقويمات تشاركية للاتساق مع أهداف التنمية المستديمة على المستوى الكلي والقطاعي ؛ (2) تحديد مؤشرات المتابعة، وإدماج اعتبارات التنمية المستديمة في تقويمات المنتصف والنهاية، لتقدير العواقب والنتائج على حد السواء، ومدى البرامج ونتائجها على الصعيد البيئي والاقتصادي والاجتماعي ؛
- إقامة محفز مؤسسي (سلطة عليا، لجنة خاصة، إلخ) مكلف بتأمين تعدد المجالات في التنمية المستديمة، على الصعيد الوطني، وكذا إدماجها في مسارات التخطيط القطاعي، ولدعم تقويم الأداءات القطاعية. يجب على هذه الهيئة المحفزة أن تحتل مكانة إستراتيجية في داخل جهاز الدولة (مثلا ضمن مصالح الوزارة الأولى أو لدى الرئاسة).ستدعم هذه الهيئة جميع القطاعات في إقامة للتشاور ومتابعة الإدماج (فرق العمل، لجان خاصة) ؛
- تحديد وإقامة آليات فعالة لاستشارة الجمهور ومشاركته الموسعة، على الصعيد الوطني والمحلي، في شأن القضايا البيئية. يجب أن توضع ترتيبات / اتفاقات على نحو واضح لتحكم تلك المشاركة ؛
- إكمال ومجانسة النصوص التشريعية والنظامية القطاعية. في هذا الإطار، تجدر مراجعة القانون الإطاري للبيئة، لكي تدمج فيه من ضمن أمور أخرى الترتيبات المتعلقة بالتغير المناخي ؛
- تعزيز الإطار المؤسسي والمالي، لتعميم التشريع البيئي على نحو أفضل وتطبيقه ؛
- العمل على إدماج التسيير المحلي للموارد الطبيعية في الإصلاح الجاري حول اللامركزية (تفويض هذه المهمة في حالة نقل الاختصاص إلى البلديات) ؛
- دعم مسار لامركزية تسيير الموارد الطبيعية بواسطة تعزيز سلطة اتخاذ القرار على المستوى المحلي. من أجل ذلك، يمكن أن تمكّن عدة إجراءات في المستقبل من إدماج أفضل للبيئة في السياسة الوطنية للامركزية ؛
- إدماج التسيير المحلي للموارد الطبيعية في برامج اللامركزية، مع تعزيز القدرات لدى البلديات والهيئات اللامركزية ؛
- تعميم إدماج الجوانب البيئية، ولا سيما التغير المناخي في خُطط التنمية البلدية ؛
- إقامة إستراتيجية عمل ميداني لتعبئة الموارد المالية لتنفيذ تدخلات بيئية ملموسة في شأن التغير المناخي، على مستوى البلديات والمجموعات ؛
- توسيع الجباية البيئية وإجراءات التحفيز الإيجابي لفائدة المكافحة الاندماجية للتغير المناخي، سواء على مستوى التأقلم أم التخفيض ؛
- إقامة إطار مناسب لتعزيز القدرات، ونقل التكنولوجيا في مجالات التأقلم وتخفيض آثار التغير المناخي ؛
- إقامة نظام للرصد المنهجي للمناخ، لغرض الإتيان بالحلول المناسبة لتقلبات المناخ وتغيره ؛
- توسيع البحث العلمي في شأن الاستجابة المطلوبة للمشاكل المحلية للتأقلم وتخفيض آثار التغير المناخي ؛
- تعزيز القدرات المؤسسية والفنية لدى الهيئات الوطنية والمحلية في مجال التخطيط والتمويل وتنفيذ إجراءات التخطيط والتمويل والتنفيذ للإجراءات التأقلمية مع التغير المناخي.

VIII.2. أهم الملاحظات حول الإطار التشريعي والنظامي

إنّ الوعي بالرهانات البيئية التي تأكدت أهميتها منذ بداية السنوات 90 لم تتجسّد من خلال تغيّر في المنهج على الصعيد المعياري إلا مع مجيء القانون الإطاري للبيئة المعتمد في يوليو 2000.
وإذا نزلنا إلى المستوى التشريعي، سنندهش بتشتت النصوص المتعلقة بقطاع البيئة وتسيير الموارد الطبيعية. فالواقع أنّ موريتانيا أعدت عدة نصوص قانونية تقنن أساسا النفاذ إلى مختلف عناصر الموارد الطبيعية والمحافظة عليها واستغلالها. وبعض هذه النصوص عُدِّل عدة مرّات، كالنصوص المتضمنة مدونة الحيوانات المتوحشة ومدونة الغابات.
وعلى الرغم من محاولات الإصلاح القانوني، فإنّ ما يمكن ملاحظته في هذا المجال هو :

- تشتت النصوص المتعلقة بالقطاع، مع سيادة عدم الانسجام والفراغات القانونية ؛
- الزحمة في الإنتاج القانوني : حوالي 250 نصا يتعلق بالبيئة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛
- التناقض وغياب الانسجام، فينتج عن ذلك العرقلة وعدم تطبيق النصوص ؛
- النصوص الحالية لا تمكّن من توضيح الأدوار والمسؤوليات، ولا من تفادي الاختلالات في مجال حماية الطبيعة وتسيير الموارد الطبيعية والتهيئة الترابية ورقابة التلوث. وهكذا، لا توجد جسور بين مختلف النصوص. فمثل تلك الجسور قد تمكّن من تحفيز التعاون والتشاور بين مختلف القطاعات، وتسهيل تنفيذ النصوص ؛
- غياب المعايير في مجال حماية الطبيعة يجعل الرقابة البيئية ومكافحة التلوث صعيبيْن وغير فعّاليْن.

VIII.3. استنتاجات عامة

يستخلص من العرض السابق أنّه منذ مؤتمر ريو، أنجزت موريتانيا تقدّما هاما في مجال التنمية المستديمة. وتجسّد ذلك أساسا من خلال تقدّم جوهري في النمو الاقتصادي، وانحسار حدود الفقر، والحكامة البيئية.
وقد تجلت الحكامة البيئية من خلال الأخذ في الحسبان للبعد البيئي في السياسات العمومية الوطنية، وتعزيز الإطار المؤسسي والنظامي الذي يحكم القطاع، وقلب الهدر في الموارد الطبيعية، والإصلاح المؤسسي، والتغير المناخي والتنوع البيولوجي والتعهّدات الدولية.
ومن ضمن مناحي التقدّم المذكور، يجدر أن نذكر ما يلي :

- ✓ اعتماد الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، وتنفيذه الذي انتهى خطتاه للعمل 1 و2. وخطته الثالثة قيد التنفيذ ؛
- ✓ المصادقة على أهم الاتفاقيات الدولية حول البيئة والتنمية المستديمة ؛
- ✓ إنشاء قطاع وزاري مكلف بالبيئة، وُسِّعت صلاحياته بعد ذلك إلى التنمية المستديمة ؛
- ✓ بدء وتوسيع مسارات اتساق السياسات العمومية في مجال التنمية المستديمة ؛
- ✓ اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة، وخطتها الثانية للعمل الوطني، وخطة العمل لتسيير مخاطر الكوارث الطبيعية ؛
- ✓ تنفيذ خطة العمل الوطني للتأقلم مع التغير المناخي، بإطلاق المشروع الأولوي لدعم تأقلم منظومات الإنتاج الزراعي الهشة تُجاه التغير المناخي، مع انتباه خاص لحماية مدينة نواكشوط من زحف الرمال والفيضانات ؛
- ✓ إنشاء اللجنة الفنية للبيئة والتنمية، والمجلس الوطني للبيئة والتنمية، وهيئاته اللامركزية المسماة بالمجالس الجهوية للبيئة والتنمية ؛
- ✓ إنجاز عمل هام في التدوين القانوني تجسد في نصوص جديدة مطابقة للاتفاقيات التي صادقت عليها موريتانيا، ومراجعة بعض النصوص لملاءمتها مع متطلبات مسار الإصلاحات، وإتاحة الظروف

المواتية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة وخطتها الثانية للعمل الوطني وسائر وثائق السياسات العمومية. وفي هذا الإطار بالذات، ينبغي فهم اعتماد الحكومة لمدونة البيئة ومدونة الغابات ؛

- ✓ التحليل الشامل لمنظومة الحكامة البيئية في جميع القطاعات الوزارية التي لها نشاط له صلة بالبيئة، واقتراح الإصلاحات المناسبة ؛
- ✓ تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التقويم البيئي، بوصفه أداة لإدماج البيئة، وإعداد الأجندات 21 الأولي التي هي أدوات لتخطيط نشاطات التنمية المستديمة، على صعيد المقاطعات ؛
- ✓ إنشاء صندوق التدخل من أجل البيئة، وتعبئة الموارد العمومية وموارد الشركاء الفنيين والماليين ؛
- ✓ احترام التعهّدات الدولية في إطار الطور العملي 4 لبرنامج التمويلات الخفيفة التابع لصندوق البيئة العالمية، وفي إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول مونريال ؛
- ✓ على الرغم من هذه التقدّمات، توجد تحديات مستعصية. فالذي يُلاحظ في الواقع هو ضعف تراجع الفقر وازدياد العدد المطلق للفقراء تحت تأثير عوامل منها ضعف النمو الاقتصادي والنقص في ترسّخ ذلك النمو في دائرة الفقراء.

وكما أشيرَ إليه آنفا، يعود ذلك إلى عدد من العوامل الجوهرية، منها :

- اختلال المسار الشامل لحكامة البلد ؛
- امتياز الاقتصاد الوطني بطابع ثنائي وقلة التوزيعية ؛
- اعتماد البلد بشدة على الخارج، وهشاشته تجاه الصدمات الخارجية ؛
- نقص التنافسية لدى القطاع الخصوصي ؛
- القدرة المحدودة على امتصاص العون الخارجي ؛
- النواقص في مجال البنية التحتية الداعمة للنمو ؛
- التدهور المستمر في البيئة والموارد الطبيعية.

وهذا التدهور ناجم عن عدد من المتغيرات تحيل إلى التغير المناخي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية والنمو الديمغرافي ومحدودية الأخذ في الحسبان للبيئة بوصفها رأسمال طبيعي في سياسات التنمية الاقتصادية، وهو ما تجسّد عبر كلفة اقتصادية بحواليْ 85 مليار أوقية في 2008، أي 17% من المنتج الداخلي الخام. وقد مسّت هذه الوضعية أساسا المجموعات الأشد هشاشة في المجتمع. فأدى مجموع تلك العناصر المذكورة آنفا إلى كون البلد في 2010 في مؤخرة ركب الأمم في مجال الحكامة البيئية، أي في المرتبة 161 من 163 بلد مصنف (مؤشر الأداء البيئي، 2010).

ومن البدهي أنّ وقع السياسات العمومية التي شُرع فيها لم يكن قويا بسبب الضعف في مجال إشراك القطاع الخصوصي والإعلام والتحسيس والتخطيط والتنسيق واتساق التدخلات وسير عمل الهيئات المُقامة، والموارد البشرية وتعبئة السكان والموارد المالية.

وبالتالي، يجب أن تتخذ إجراءات مناسبة لمعالجة هذه الوضعية. وفي هذا الإطار، من الأهمية البالغة التركيزُ على الانسجام بين الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة وخطة العمل الوطني من أجل البيئة والوثائق الأخرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

فينبغي أن يتجسّد ذلك في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومتقاسم، وتحقيق الأمن الغذائي، وتغطية الحاجات الجوهرية للسكان (التعليم، الصحة والتغذية، ماء الشرب، الطاقة، السكنى، التشغيل ...)، وإرساء نظام للحكامة الرشيدة، وصيانة مستوى إعمار قابل للبقاء، والمحافظة على الموارد الطبيعة والتنوع البيولوجي.

وكما هو موضح في الطور الثالث من الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر (2011-2015)، يمرّ العنصر الأخير حتما بثلاث محاور جوهرية، هي :

- الأخذ في الحسبان لبُعد التغير المناخي والتسيير المستديم للأراضي والموارد الطبيعية في الإستراتيجيات والبرامج التنموية. في هذا الإطار، سيُركّز على ما يلي : (1) تثمين الرأسمال

الطبيعي الإنتاجي (2) التسيير المستديم للأراضي والموارد الطبيعية (3) استعادة التربة (4)التسيير الاندماجي للموارد المائية والموارد الصيدية والغابات والمنظومات البيئية، بإيثار المواقع الطبيعية والمناطق الرطبة (4) المحافظة على التنوع البيولوجي (5) المزيد من إشراك الفاعلين المجاورين في تسيير هذه الموارد.

- تعزيز الحكامة البيئية : تزمع الإجراءات التالية : (1) دعم الإعلام والتهذيب والاتصال في المجال البيئي، مدعوما بقاعدة قانونية محدّثة وجهاز مؤسسي مجدّد في القطاع وخطة عمل بيئي مشدودةً بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة (2) تجهيز مختبر وطني للرقابة والمتابعة البيئية (3) تقويم خطر تلوث مياه نهر السينغال في إطار مشروع آفطوط الساحلي (4) إقامة مرصد للمناطق الرطبة في موريتانيا (5) إنشاء محمية في "قلب الريشات" (6) تحسين حماية المراعي ومكافحة الحرائق الريفية، ولا سيما من خلال هيئة دائمة تكلف بهاتين الإشكاليتين الجوهريتين (7) إعادة تأهيل الغابات المصنفة والمحافظة عليها، مواكبةً مع النهوض بغرس الأشجار الملائمة للمناطق الجافة، وهو ما يستفيد منه أولا مشروع السور الأخضر الكبير (8) إنجاز المشروع البيئي للشاطئ.
- اليقظة في شأن التغير المناخي : ستتمحور التدخلات المبرمجة حول ما يلي : (1) مواصلة التدخلات النموذجية في الحماية من التعرية الشاطئية وحماية مدينة نواكشوط من زحف الرمال (2) إدماج تسيير المخاطر والكوارث الطبيعية في السياسات القطاعية (3) تزويد الهيئات المعنية بوسائل مناسبة، لمواجهة موضوعات، مثل الهجرة والتغير المناخي وبرامج الطاقة المتجددة والفعالية والتحكم الطاقيْن.

المراجع البيبليوغرافية

- تحليل إدماج البيئة في السياسات القطاعية في موريتانيا (مشروع الاتساق بين الفقر والبيئة، 2010)
- إعلان سياسة البيئة والتنمية المستديمة (الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة، 2011) ؛
- المرسوم 2007-105 الذي يعدل ويكمل المرسوم 2004-094 بتاريخ 04 نوفمبر 2004 المتعلق بدراسة الأثر البيئي ؛
- المرسوم 2012-156 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستديمة، والذي يلغي ويحل محل المرسوم 060/95 بتاريخ 1995/12/27.
- المرسوم رقم 2010-048 في فاتح مارس 2010 المتضمن إنشاء صندوق التدخل من أجل البيئة.
- المرسوم رقم 2014-157 المتضمن الهيكلة الإدارية لوزارة البيئة والتنمية المستديمة، 2014.
- الملمح البيئي لموريتانيا (بعثة الاتحاد الأوربي، التقرير النهائي 2013).
- القانون 2000-045 بتاريخ 26 يوليو 2000 المتضمن مدونة البيئة
- تحليل إدماج البيئة في السياسات العمومية (MDE ، يونيو 2007)
- الإبلاغ الوطني الثالث حول التغير المناخي في موريتانيا (وزارة البيئة والتنمية المستديمة، خلية تنسيق البرنامج الوطني للتغير المناخي، 2014).
- الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي (2011-2020) وخطتها للعمل الوطني (منسقية برامج التنوع البيولوجي واتفاقية سايتس، مديرية حماية الطبيعة، وزارة البيئة والتنمية المستديمة، 2014)
- الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2012/2020 (وزارة الصحة، 2012)
- خطة العمل الوطني من أجل البيئة، الطور الثاني 2012/2016 (وزارة البيئة).
- الأطلس البحري للمناطق الهشة في موريتانيا (وزارة البيئة والتنمية المستديمة، 2013).

- Ely cheikh., S. 2012 : L'exploitation minière en Mauritanie et la protection de l'environnement cas de la société SNIM. Mémoire Master 2. Spécialité : Environnement et Développement Durable, Faculté Sciences Juridiques Economiques et Sociales, Souissi – Rabat-Maroc.

- Marieme Bekaye. 2005. Catalogue des systèmes d'information environnementaux en Mauritanie.

- MEDD (2010) : Indicateurs de suivi des politiques et des ressources environnementales réalisé sous la supervision de Monsieur Abdel Kader Ould Mohamed-Saleck, Directeur du Projet Articulation Pauvreté Environnement en Mauritanie.

- MEDD. 2009 : Rapport National sur l'Etat de l'Environnement de Mauritanie (RANEEM), 183p.

- OMVS (2007) : Analyse Diagnostique Environnementale Transfrontalière du Bassin du Fleuve Sénégal.

- OULD MOHAMED SALECK Abdelkader. 2014. IPE. Notes sectorielles de l'intégration de l'Environnement. Projet Initiative Pauvreté Environnement (IPE 3), Ministère des Finances, Mauritanie.

- OULD SALECK., M, 2011 : Kinross engage sa responsabilité en Mauritanie. Rapport de pays 2011.

- Pinganaud Alain, 2009. Etude préparatoire pour la mise en œuvre du SIE en Mauritanie.

- Profil Environnemental de Pays pour la Mauritanie (PEP, 2013). Rapport Final Provisoire. Mai 2013 Europe Aid Contrat cadre financé par l'Union européenne.

- Projet de PRODOC. Document de référence du projet APE. 50 Pages.
- IMROP, 2010. Evaluation des ressources et Aménagement des pêcheries : rapport du 7ème GT.

- IMROP, 2014. Evaluation des ressources et Aménagement des pêcheries : Synthèse et recommandations du 8ème GT.

- Inejih, C. (2000). Dynamique spatio-temporelle et biologie du poulpe (Octopus vulgaris) dans les eaux mauritaniennes : Modélisation de l'abondance et aménagement. Thèse de Doctorat. Université de Bretagne occidentale. 226 p.

- Service de Coopération et d'Action Culturelle. Expertise sur les systèmes d'information sur l'environnement en Mauritanie. Rapport de mission. Bertrand Galtier. Octobre 2004

- Stratégie d'intégration de l'environnement et des changements climatiques dans le système éducatif mauritanien **(**SIECCSEM), Février 2012.

- Yale, 2014. Yale Center for Environmental Law and Policy. Indice de Performance Environnemental. Google : Epi.yale.edu –Environnemental Performance Index (2014).

المرفقات

i

المرفق 1 :

أهداف التنمية المستديمة : الوضعية المرجعية 2016

الأهداف الدولية	الأهداف بالنسبة لموريتانيا	المؤشرات الوجيهة بالنسبة لموريتانيا	القطاع \ الهيئة المسؤولة	الوضعية المرجعية			القيمة المستهدفة	وجاهة الهدف	مصدر المعلومات
				القيمة	التاريخ	المصدر			
الهدف 1 : القضاء على الفقر تحت جميع أشكاله، وفي كل أنحاء العالم									
1.1. من الآن حتى 2030، القضاء تماما على الفقر المدقع (يعني حاليا العيش بأقل من 1,25 دولار يوميا) في العالم أجمع.	**1.1. من الآن حتى 2030، القضاء تماما على الفقر المدقع.**	**1.1.1. مؤشر الفقر المدقع.**	وزارة المالية MEF	16,6 %	2014	المسح الدائم لظروف معيشة الأسر EPCV 2014	% 0,0	**هدف أولوي في سياسة الحكومة. تنسجم القيمة المستهدفة مع الاتجاه الملاحظ منذ 2000 (تراجع بـ1,6 نقطة % في المتوسط سنويا).**	تقدير
2.1. من الآن حتى 2030، التخفيض بالنصف على الأقل لنسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار والذين يعيشون في الفقر في جميع أبعاده، وفق التعريف الوطني.	**2.1. من الآن حتى 2030، التخفيض بالنصف على الأقل لنسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار والذين يعيشون في الفقر في جميع أبعاده، وفق التعريف الوطني.**	**1.2.1. مؤشر الفقر**	وزارة المالية MEF	31,0 %	2014	**المسح الدائم لظروف معيشة الأسر** EPCV 2014	% 11,0	**هدف أولوي في سياسة الحكومة. تنسجم القيمة المستهدفة مع الاتجاه الملاحظ منذ 2000 (تراجع بـ1,8 نقطة % في المتوسط سنويا).**	**المسح الدائم لظروف معيشة الأسر (EPCV)**
3.1. إقامة نظم وإجراءات للحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك أسس متينة للحماية الاجتماعية، والعمل على أن يستفيد منها، من الآن حتى 2030، جزء هام من الفقراء	**3.1. إقامة نظم وإجراءات للحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك أسس متينة للحماية الاجتماعية، والعمل على أن يستفيد منها، من الآن حتى 2030، جزء هام من الفقراء والأشخاص الضعفاء والبعيدين بصورة خاصة عن ذلك في موريتانيا**	**1.3.1. عدد الأسر المسجلة في السجل الاجتماعي الوطني.**	وزارة المالية وزارة الشؤون الاجتماع	9000	2015	وكالة التضامن	100 000	**برنامج وكالة التضامن، وأهداف مشروع الحماية الاجتماعية.**	وكالة التضامن

الفقراء والأشخاص العطوبين (بما في ذلك التكفل بالمرضى المحتاجين).	بالمرضى المحتاجين).		ية والأسرة (MASEF) وكالة التضامن						
		2.3.1. العدد الكلي للأفراد المستفيدين.	MEF MASEF وكالة التضامن	19800 + 1200	2015	MASEF وكالة التضامن	660 000	برنامج وكالة التضامن، وأهداف مشروع الحماية الاجتماعية + برنامج الأطفال متعددي الإعاقات.	
4.1. من الآن حتى 2030، السهر على أن يكون لجميع الرجال والنساء ولا سيما الفقراء والأشخاص العطوبون نفس الحقوق في الموارد الاقتصادية، وكذا النفاذ إلى الخدمات القاعدية والملكية ورقابة الأراضي وأشكال أخرى من الملكية والميراث والموارد الطبيعية والتقنيات الجديدة والخدمات المالية، بما فيها التمويلات الصغرى.	4.1. من الآن حتى 2030، السهر على أن يكون لجميع الرجال والنساء ولا سيما الفقراء والأشخاص العطوبون نفس الحقوق في الموارد الاقتصادية، وكذا النفاذ إلى الخدمات القاعدية والملكية ورقابة الأراضي وأشكال أخرى من الملكية والميراث والموارد الطبيعية.	1.4.1. نسبة الكبار الحائزين على سندات عقارية لممتلكاتهم.	MHUATMA MEF						المكتب الوطني للإحصاء (ONS)
5.1. من الآن حتى 2030، تعزيز تحمّل الفقراء والأشخاص في وضعية هشة، وتخفيض تعرّضهم وهشاشتهم تجاه الظواهر المناخية القصوى وغيرها من الصدمات والكوارث من مرتبة اقتصادية واجتماعية وبيئية.	5.1. من الآن حتى 2030، تعزيز تحمّل الفقراء والأشخاص في وضعية هشة، وتخفيض تعرّضهم وهشاشتهم تجاه الظواهر المناخية القصوى وغيرها من الصدمات والكوارث من مرتبة اقتصادية واجتماعية وبيئية.	1.5.1. عدد ضحايا الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من كل 10000 ساكن.	وزارة الداخلية (MIDEC) وزارة البيئة MEDD						

1.أ. ضمان تعبئة هامة لموارد آتية من مصادر معددة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون من أجل التنمية، لتزويد البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل تقدما بوسائل مناسبة وتوقيعية لتنفيذ برامج وسياسات تهدف إلى القضاء على الفقر تحت جميع أشكاله.مجهود على المانحين بذله لفائدة البلدان النامية.	هدف غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتوقف على المانحين	لا محل له
1.ب. الإرساء، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمبادئ سياسة عامة تكون قابلة للاستمرار وتعتمد على إستراتيجيات تنموية مواتية للفقراء وتراعي إشكالية النوع، من أجل تسريع الاستثمار في التدخلات من أجل القضاء على الفقر.	1.ب. الإرساء، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمبادئ سياسة عامة تكون قابلة للاستمرار وتعتمد على إستراتيجيات تنموية مواتية للفقراء وتراعي إشكالية النوع، من أجل تسريع الاستثمار في التدخلات من أجل القضاء على الفقر.	1.ب.1. التقرير السنوي عن تنفيذ إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.	وزارة المالية MEF	0	2016	وزارة المالية MEF	14	التقارير السنوية للتنفيذ ضرورية لتقويم مدى التقدم ولإحداث التعديلات اللازمة.	وزارة المالية MEF
الهدف 2 : القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والنهوض بالزراعة المستديمة.										
1.2. من الآن حتى 2030، التخلص من الجوع والعمل على أن ينفذ كل أحد، ولا سيما الفقراء والأشخاص في وضعية هشة بمن فيهم الرضع، طيلة السنة، إلى أغذية سليمة ومغذية وكافية.	1.2. من الآن حتى 2030، التخلص من الجوع والعمل على أن ينفذ كل أحد، ولا سيما الفقراء والأشخاص في وضعية هشة بمن فيهم الرضع، طيلة السنة، إلى أغذية سليمة ومغذية وكافية.	1.1.2. انتشار سوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة	% 10,1	2015	SMART	أقل من 2%		الأهداف العمومية. الانسجام مع أهداف التخلص من الفقر المدقع.	مسح متابعة الأمن الغذائي
		2.1.2. انتشار عدم الأمن الغذائي أثناء فترة الشدة (يونيو/يوليو)	CSA	26,8 %		مسح متابعة الأمن الغذائي	أقل من 5 %	الأهداف العمومية. الانسجام مع أهداف التخلص من الفقر المدقع.	مسح متابعة الأمن الغذائي (FSMS)
2.2. من الآن حتى 2030، إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بما فيه تحقيق الأهداف المنشودة، من الآن حتى 2025، على الصعيد		1.2.2. انتشار نقص النمو (أ) المعتدل والشديد	وزارة الصحة وزارة	(أ) 27,9% (ب)	2015	مسح متعدد المؤشرا	(أ) 11,16 % (ب) 4,56 %	أهداف انعكاس الإستراتيجية الإقليمية الإفريقية للتغذية	MICS/ SMART

	العالمي فيما يتعلق بنقص النمو والنحول لدى الأطفال دون الـ 5.	و(ب) الشديد لدى الأطفال دون الخامسة.	الشؤون الاجتماعية مفوضية الأمن الغذائي	11,4%		ت (MICS)		2025/2015 المعتمدة من طرف رؤساء الدول في إبريل 2015.	
		2.2.2. انتشار النحول المعتدل والشديد.	MS MASEF CSA	معتدل و شديد 14,8%	2015	MICS	معتدل و شديد : أقل من 5%	أهداف انعكاس الإستراتيجية الإقليمية الإفريقية للتغذية 2025/2015 المعتمدة من طرف رؤساء الدول في إبريل 2015.	MICS/ SMART
		3.2.2. انتشار نقص الوزن (أ) المعتدل والشديد (ب) الشديد.	MS MASEF CSA	(أ) 24,9% (ب) % 7,7	2015	MICS	(أ) % 9,96 (ب) % 3,08	أهداف انعكاس الإستراتيجية الإقليمية الإفريقية للتغذية 2025/2015 المعتمدة من طرف رؤساء الدول في إبريل 2015.	MICS/ SMART
3.2. من الآن حتى 2030، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ومداخيل صغار منتجي الغذاء، ولا سيما النساء والسكان الأصليون والمستغلون الأسريون والمنمون والصيادون، بما في ذلك بتأمين النفاذ العادل إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية والأسواق وإمكانية إضافة قيمة وتشغيل، وإلى موارد أخرى غير زراعية.	3.2. من الآن حتى 2030، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ومداخيل صغار منتجي الغذاء، ولا سيما النساء والسكان الأصليون والمستغلون الأسريون والمنمون والصيادون، بما في ذلك بتأمين النفاذ العادل إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية والأسواق وإمكانية إضافة قيمة وتشغيل، وإلى موارد أخرى غير زراعية.	1.3.2. انعكاس الفقر لدى المستقلين الزراعيين.	وزارة المالية وزارة الزراعة	47,0%	2014	EPCV	% 23,5	الأهمية بالنسبة لتخفيض الفقر. القيمة المستهدفة تنسجم مع الاتجاه الماضية (-23 نقطة % بين 2008 و2014).	المكتب الوطني للإحصاء

4.2. من الآن حتى 2030، تأمين استمرارية منظومات الإنتاج الغذائي، وتنفيذ ممارسات زراعية متحمّلة تمكّن من زيادة الإنتاجية والإنتاج وتسهم في حماية المنظومات البيئية وتعزز قدرات التأقلم مع التغير المناخي والظواهر الطقسية القصوى والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث وتحسّن تدريجيا من نوعية الأراضي والتربة.	**4.2. من الآن حتى 2030، تأمين استمرارية منظومات الإنتاج الغذائي، وتنفيذ ممارسات زراعية متحمّلة تمكّن من زيادة الإنتاجية والإنتاج وتسهم في حماية المنظومات البيئية وتعزز قدرات التأقلم مع التغير المناخي والظواهر الطقسية القصوى والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث وتحسّن تدريجيا من نوعية الأراضي والتربة.**	**1.4.2. تغطية حاجة البلد من الحبوب بواسطة الإنتاج المحلي.**	**وزارة الزراعة MA**	% 34	2014	MA	% 62,50	**الأمن الغذائي. الأهداف الوطنية. القيمة المستهدفة : الاتجاه السابق.**	**وزارة الزراعة MA**
5.2. من الآن حتى 2020، حماية التنوع الجيني للبذور والمزروعات وحيوانات التنمية أو المؤنسة والأنواع المتوحشة المشابهة، بما في ذلك بواسطة بنوكٍ للبذور والنباتات جيدةِ التسيير ومنوّعةٍ، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وتحفيز النفاذ إلى المزايا التي يتيحها استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية ذات الصلة والتقاسم العادل والمنصف لهذه المزايا، كما تقرر ذلك على الصعيد الدولي.	**غير وجيه بالنسبة لموريتانيا**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**غير أولوي، ويخص أساسا المجتمع الدولي.**	**لا محل له**
2.أ. زيادة الاستثمار، ولا سيما في إطار تعزيز التعاون الدولي، وذلك لفائدة البنية التحتية الريفية وخدمات البحث والإرشاد الزراعي واستيفاء التكنولوجيات وبنوك جينات النباتات وحيوانات التنمية، من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية الزراعية لدى البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل تقدما.	**غير وجيه بالنسبة لموريتانيا**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**غير أولوي، ويخص أساسا المجتمع الدولي.**	**لا محل له**

2.ب. تصحيح ودرء القيود والاختلالات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك بالموازاة مع التخلص من جميع أشكال الدعم للصادرات الزراعية وجميع الإجراءات المتعلقة بالصادرات والآثار المشابهة، طبقا لمهمّة "دورة الدوحة للتنمية".	**غير وجيه بالنسبة لموريتانيا**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**غير أولوي، ويخص أساسا المجتمع الدولي.**	**لا محل له**
2.ج. اعتماد إجراءات بهدف تأمين السير الجيد لأسواق السلع الغذائية ومشتقاتها، وتسهيل النفاذ السريع إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق، بما فيها المخزونات الغذائية، إسهاما في الحدّ من التقلبات المفرطة.	**غير وجيه بالنسبة لموريتانيا**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**لا محل له**	**غير أولوي، ويخص أساسا المجتمع الدولي.**	**لا محل له**
الهدف 3 : منح الأفراد وسائل الحياة السليمة، والنهوض بالهناء البشري لدى الجميع من جميع الأعمار									
1.3. من الآن حتى 2030، العمل على تخفيض النسبة العالمية لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 من 100 000 ولادة حية.	**1.3. من الآن حتى 2030، العمل على تخفيض النسبة العالمية لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 من 000 100 ولادة حية.**	**1.1.3. نسبة وفيات الأمهات (عدد الوفيات من 100000 ولادة حية).**	**وزارة الصحة MS**	582	2013	**الإحصاء العام للسكان والمساكن**	**أقل من 70**	**منبثق من توجيهات السياسة الوطنية للصحة في أفق 2030، وستدعمه جهود استثنائية (التوصيات : متابعة دورية كل 4 سنوات).**	**الإحصاء العام للسكان والمساكن**
		2.1.3. نسبة تغطية علاجات ما قبل الولادة (أ) على الأقل مرة في من طرف عمال صحيين أكفاء (ب) على الأقل 4 مرات من طرف أي مسدٍ للخدمات الصحية.	**وزارة الصحة MS**	**(أ)** 86,9 % **(أ)** 63%	2015	MICS	a et b : 100%	**يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.**	**MICS**

		3.1.3. نسبة الولادات المؤازرة من طرف عمال مؤهلين.	وزارة الصحة MS	69,30 %	2015	MICS	100%	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	MICS
2.3. من الآن حتى 2030، التخلص مما يمكن تفاديه من وفيات المواليد الجدد والأطفال دون الخامسة، على أن يعمل جميع البلدان على تخفيض وفيات المواليد الجدد إلى 12 من 1000 ولادة حية على الأكثر، ووفيات الأطفال دون الخامسة إلى 25 من 1000 ولادة حية على الأكثر.	2.3.أ. تخفيض وفيات المواليد الجدد إلى 10 من 1000 ولادة حية.	2.3.أ.1. نسبة وفيات المواليد الجدد.	وزارة الصحة MS	‰ 29	2015	MICS	‰ 10	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	MICS
	2.3.ب. تخفيض وفيات الأطفال والشباب إلى أقل من 30 في 1000.	2.3.ب.1. نسبة وفيات الأطفال والشباب.	وزارة الصحة MS	‰ 54	2015	MICS	‰ 30	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	MICS
3.3. من الآن حتى 2030, إنهاء وباء السيدا والسل والملاريا والأمراض الاستوائية المهملة، ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنتقلة عن طريق الماء والأمراض المنتقلة الأخرى.	3.3.أ. من الآن حتى 2030،التخلص من انتشار فيروس السيدا لدى السكان.	3.3.أ.1. نسبة انتشار الفيروس	وزارة الصحة MS	0,40 %	2014	Spectrum/ONUSIDA	% 0	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	Spectrum ONUSIDA
	3.3.ب. من الآن حتى 2030، تخفيض العدد الإجمالي لحالات الملاريا بالثلثين.	3.3.ب.1. العدد الكلي لحالات الملاريا المسجلة في الهيئة الصحية	وزارة الصحة MS	156 801	2014	دليل الإحصاء الصحي	52 267	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	دليل الإحصاء الصحي

		3.3.ب.2. نسبة الأطفال دون الخامسة تحت ناموسيات مشبعة MILDA	وزارة الصحة MS	32,1 %	2015	MICS	% 90,0	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	MICS
	3.3.ج. من الآن حتى 2030، تخفيض وقع السل بالثلثين.	3.3.ج. تخفيض وقع السل (بجميع أشكاله) (عدد الحالات عن 100000 ساكن).	وزارة الصحة	115	2013	التقرير العالمي حول السل، تقديرات منظمة الصحة العالمية	أقل من 38	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	التقرير العالمي حول السل، تقديرات منظمة الصحة العالمية
	3.3.د. من الآن حتى 2030، تخفيض انتشار داء الشقيات بالثلثين	3.3.د.1. العدد الكلي لحالات داء الشقيات البولي	MS	5848	2014	دليل الإحصاء الصحي	1949	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	دليل الإحصاء الصحي
	3.3.هـ. من الآن حتى 2030، القضاء على التهاب الكبد الفيروسي ب، بوصفه تهديدا للصحة العمومية، بتخفيض انتشاره بالثلثين.	3.3.هـ.1. نسبة انتشار التهاب الكبد ب.	وزارة الصحة	بين 10 و 24%	2014	مجلة البرنامج الموسع للتلقيح	أقل من 5 %	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	المسح الوبائي حول التهاب الكبد ب
4.3. من الآن حتى 2030، التخفيض، بالثلث وعن طريق الوقاية والعلاج، لنسبة وفيات الخدج بسبب أمراض غير منتقلة، والنهوض بالصحة العقلية والهناء.	4.3.أ. من الآن حتى 2030، تخفيض انتشار ارتفاع الضغط الشرياني الحاد بالثلث.	4.3.أ. نسبة انتشار ارتفاع الضغط الشرياني الحاد	وزارة الصحة MS	22,40 %	2008	مسح الخطوة الحكيمة	% 14,94	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	مسح الخطوة الحكيمة

	4.3.ب. من الآن حتى 2030، رفع القدرة التشخيصية لدى التشكيلات الصحية إلى 100%.	4.3.ب. نسبة التشكيلات الصحية المتوفرة على القدرة التشخيصية للسكري.	وزارة الصحة	% 17	2016	مسح SARA	% 100	يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.	مسح SARA
	4.3.ج. من الآن حتى 2030، التخفيض، بالثلث وعن طريق الوقاية والعلاج، لنسبة انتشار سرطان الثدي.	4.3.ج.1. نسبة انتشار سرطان الثدي.	وزارة الصحة MS	% 16	2010	تقويم البرنامج الصحي 2010-2015	% 10	توقعات على أساس تقدّم المؤشر بين 2010 و2015 ، انتقل من 18% إلى 15%.	تقويم البرنامج الصحي 2015/2010.
5.3. تعزيز درء وعلاج الإفراط في المواد المؤثرة نفسانيا، ولا سيما المخدرات والكحول.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لم تستحدث موريتانيا برنامجا لمكافحة الإفراط في المواد المؤثرة نفسانيا، ولا سيما المخدرات والكحول، لأنّ البلد غير مستهلك للكحول والمخدرات.	لا محل له
6.3. من الآن حتى 2030، التخفيض بالنصف على الصعيد العالمي لعدد الوفيات والجروح الناتجة عن حوادث الطرق.	6.3. من الآن حتى 2030، التخفيض بالنصف على الصعيد العالمي لعدد القتلى والجرحى بسبب حوادث الطرق.	1.6.3. عدد الوفيات المرتبطة بحوادث الطرق	وزارة الصحة وزارة النقل	219	2014	تقرير تنفيذ إطار مكافحة الفقر	109	يمكن التوصل إلى هذه النتيجة بتنفيذ إستراتيجيات القطاعات المعنية (درء مكافحة الحوادث، تعزيز المنظومة الصحية)	المعطيات الإدارية

7.3. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع إلى خدمة علاجات الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها لأغراض التخطيط العائلي والإعلام والتهذيب، والأخذ في الحسبان للصحة الإنجابية في الإستراتيجيات والبرامج الوطنية.	**7.3.أ. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع إلى خدمات علاجات الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها لأغراض التخطيط العائلي والإعلام والتهذيب**	**7.3.أ. نسبة انتشار منع الحمل**	**وزارة الصحة MS**	**17,80%**	**2015**	**MICS**	**% 60**	**تهدف الخطة الصحية 2020/2012 إلى نسبة انتشار منع الحمل 60% في أفق 2020، غير أنّ التقدّم بطيء.**	**MICS**
8.3. العمل على أن يستفيد كل أحد من تغطية صحية شاملة، تضم الحماية من الأخطار المالية، وتتيح النفاذ إلى خدمات صحية أساسية بنوعية جيدة وإلى أدوية ولقاحات أساسية وآمنة وفعالة وبنوعية جيدة وبكلفة متيسّرة.	**8.3.أ. من الآن حتى 2030، رفع التغطية الصحية إلى 100% في شعاع 5 كلم.**	**8.3.ب. التغطية الصحية في شعاع 5 كلم.**	**وزارة الصحة**	58,70 %	**2014**	EPCV	**% 100**	**يمكن أن يُتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.**	**EPCV**
	8.3.ب. تحسين توفر الأدوية واللقاحات الأساسية في التشكيلات الصحية.	**8.3.ب.1. معدل توفر الأدوية الأساسية**	**وزارة الصحة MS**	26,00 %	2016	**مسح SARA**	% 100	**يمكن ألتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.**	**مسح SARA**
9.3. من الآن حتى 2030، التخفيض البيّن لعدد الوفيات والأمراض الناجمة عن مواد كيماوية خطرة وتلوث الهواء والماء والتربة.	**9.3.أ. من الآن حتى 2030، التخفيض بالثلث لعدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التبغ.**	**9.3. نسبة استهلاك التبغ لدى (أ) النساء (ب) الرجال**	**وزارة الصحة MS**	**(أ)** % 2,5 **(ب)** 22,7 %	2015	MICS	**(أ)** % 1,6 **(ب)** % 15	**وقع البلد على الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في يونيو 2004، وصادق عليها في أكتوبر، لتدخل حيز التنفيذ في يناير 2006.** **يمكن ألتوصل إلى هذه النتيجة باتباع الوتيرة الحالية لتنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة.**	**MICS**

3.أ. تعزيز تطبيق الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ، وذلك في جميع البلدان وحسب ما يناسب.	أخذ في الحسبان في الهدف 9.3.	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له
3.ب. دعم البحث والاستيفاء في شأن اللقاحات والأدوية المضادة للأمراض المنتقلة وغيرها، والتي تصيب السكان في البلدان النامية. إتاحة النفاذ، بكلفة متيسّرة، إلى الأدوية واللقاحات الأساسية، طبقا لإعلان الدوحة حول "الاتفاق حول جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ADPIC ، والصحة العمومية" الذي يؤكد على حق البلدان النامية في الاستفادة التامة من ترتيبات الاتفاق حول جوانب حقوق الملكية الفكرية التي تمس التجارة وهامش المناورة اللازم لحماية الصحة العمومية، وعلى نحو خاص النفاذ الشامل إلى الأدوية.	غير وجيه	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	ليس لموريتانيا قدرة على صناعة لقاحات وأدوية، ولا على الحث على البحث التنموي حول أدوية جديدة.	لا محل له
3.ج. الزيادة البيّنة لميزانية الصحة والاكتتاب وتحسين الخبرة والتكوين واستبقاء عمال الصحة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل تقدّما والبلدان الجزرية الصغيرة النامية	3.ج. الزيادة البيّنة لميزانية الصحة والاكتتاب وتحسين الخبرة والتكوين واستبقاء عمال الصحة في موريتانيا.	كثافة وتوزيع عمال الصحة	وزارة الصحة MS	نسبة الأطباء : 0,31 لكل 10 000 ساكن. نسبة القابلات : 0,35 : لكل 5000	2014	دليل الإحصاء الصحي	نسبة الأطباء 5 لكل 10 000 ساكن. نسبة القابلات : 1 لكل 5 000 ساكن	إنّ تطوير الموارد البشرية الصحية مجال أولوي في الخطة الصحية.	دليل الإحصاء الصحي
3.د. تعزيز الوسائل التي تتوفر	3.د. تعزيز الوسائل التي تتوفر عليها موريتانيا	مؤشر القدرة	وزارة	55	2016	مسح	100 %	محصلة تنفيذ	مسح SARA

عليها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر وتخفيض المخاطر وتسيير المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	في مجال الإنذار المبكر وتخفيض المخاطر وتسيير المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	العملية للخدمات العامة	الصحة MS	%		SARA			إستراتيجيات الصحة.
3.ج. الزيادة البيّنة لميزانية الصحة والاكتتاب وتحسين الخبرة والتكوين واستبقاء عمال الصحة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل تقدّما والبلدان الجزرية الصغيرة النامية	3.ج. الزيادة البيّنة لميزانية الصحة والاكتتاب وتحسين الخبرة والتكوين واستبقاء عمال الصحة في موريتانيا.	كثافة وتوزيع عمال الصحة	وزارة الصحة MS	نسبة الأطباء : 0,31 لكل 10 000 ساكن. نسبة القابلات : 0,35 لكل 5000	2014	دليل الإحصاء الصحي	نسبة الأطباء 5 لكل 10 000 ساكن. نسبة القابلات : 1 لكل 5 000 ساكن	إنّ تطوير الموارد البشرية الصحية مجال أولوي في الخطة الصحية.	دليل الإحصاء الصحي
3.د. تعزيز الوسائل التي تتوفر عليها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر وتخفيض المخاطر وتسيير المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	3.د. تعزيز الوسائل التي تتوفر عليها موريتانيا في مجال الإنذار المبكر وتخفيض المخاطر وتسيير المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	مؤشر القدرة العملية للخدمات العامة	وزارة الصحة MS	55 %	2016	مسح SARA	100 %	محصلة تنفيذ إستراتيجيات الصحة.	مسح SARA
الهدف 4 : السهر على أن يستطيع الجميع متابعة تعليم جيد في ظروف عادلة، والنهوض بفرص التعلّم والتحصيل طيلة الحياة									
1.4. من الآن حتى 2030، العمل على أن يتابع جميع البنات والبنين، على قدم المساواة، حلقة تامةً من التعليم الابتدائي والثانوي مجانا وبنوعية جيدة، وتؤدي إلى تحصيل علمي مفيد.	1.4. من الآن حتى 2030، العمل على أن يتابع جميع البنات والبنين، على قدم المساواة، حلقة تامةً من التعليم الابتدائي والثانوي بنوعية جيدة، وتزوّدهم بمكتسبات مفيدة حقا.	1.1.4. نسبة التمدرس الوطنية في التعليم الابتدائي	وزارة التهذيب الوطني MEN	75 %	2016	MEN ONS	90 %	التطور السنوي للمؤشر (0,3%) والبرنامج الوطني لتنمية قطاع التعليم 2 (مكوّنة ب)	MEN/ONS
		2.1.4. نسبة التمدرس الوطنية في التعليم الثانوي	وزارة التهذيب الوطني MEN	35 %	2016	MEN ONS	50 %	محدد على أساس فرضية 100% لاستكمال التعليم الأساسي، مع نسبة انتقال من مرتبة 70 % من السنة 6	MEN/ONS

								ابتدائية إلى السنة 1 إعدادية	
		3.1.4. نسبة استكمال المرحلة الابتدائية	وزارة التهذيب الوطني MEN	% 80	2016	MEN/ ONS	%100	التطور السنوي للمؤشر (1,7%) والبرنامج الوطني لتنمية قطاع التهذيب 2 (مكوّنة ب)	MEN/ONS
		4.1.4. نسبة الانتقال إلى التعليم الثانوي	وزارة التهذيب الوطني	% 54,30	2016	MEN/ ONS	% 70	محدد على أساس تحسن محتمل في المكتسبات الدراسية،علاوة على إنشاء إعداديات عن قرب، تأمينا للاستمرارية التعليمية في هذا المستوى من التعليم.	MEN/ONS
		5.1.4. نسبة التلاميذ الناجحين في شهادة الدروس الابتدائية	MEN	% 36,61	2016	MEN	50%	البرنامج الوطني لتنمية القطاع التعليمي 2 (مكوّنة أ)	MEN
		6.1.4. نسبة التلاميذ الذين نجحوا بـ50% أو أكثر من المرتبة الإجمالية في شهادة الدروس الإعدادية.	وزارة التهذيب الوطني	% 6,95	2016	MEN	% 25	الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم 2 (مكونة أ)	MEN
2.4. من الآن حتى 2030، العمل على أن ينفذ جميع البنات والبنين نشاطات تنمية وعلاجات الطفولة الصغرى، وتعليم جيد قبل المدرسة يحضرهم لمتابعة التعليم الابتدائي.	2.4. من الآن حتى 2030، العمل على أن ينفذ جميع البنات والبنين نشاطات تنمية وعلاجات الطفولة الصغرى، وتعليم جيد قبل المدرسة يحضرهم لمتابعة التعليم الابتدائي.	1.2.4. النسبة الخام للتعليم ما قبل المدرسة.	وزارة الشؤون الاجتماعية والمرأة MASEF	% 9,30	2015	MASEF	% 25	الزيادة السنوية (0,5%) الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم 2 (مكونة ب)	ONS/MASEF
		2.2.4. مؤشر نمو الطفولة الصغرى	MASEF	60	2015	MICS5	90%	الخطة الوطنية لتنمية	ONS

		(نسبة الأطفال من 36-59 شهرا على طريق نمو جيد في 3 على الأقل من المجالات التالية : القراءة، الحساب، الجانب البدني، الجانب الاجتماعي العاطفي، تعلم المهارات)						قطاع التعليم 2 (مكونة أ، ب)	
3.4. من الآن حتى 2030، العمل على أن ينفذ النساء والرجال جميعا، على قدم المساواة، إلى تعليم فني أو مهني أو ثالِثيّ، بما فيه التعليم الجامعي، وذلك بنوعية جيدة وكلفة متيسّرة.	3.4. من الآن حتى 2030، الزيادة البيّنة لعدد النساء والرجال الذين ينفذون، في ظروف متساوية، إلى تعليم جامعي جيد وبكلفة متيسّرة.	1.3.4. نسبة تغطية التعليم العالي : عدد الطلاب في التعليم العالي عن كل 100000 ساكن.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي MESRS	572	2015	MESRS	1 217	الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم (2011-2020)	MESRS
		2.3.4. نسبة التعادل بين البنات والبنين في التعليم العالي.	MESRS	0,6	2015	MESRS	1		MESRS
4.4. من الآن حتى 2030، الزيادة البيّنة في عدد الشباب والكبار المتوفرين على كفاءات، ولا سميا الكفاءات الفنية والمهنية اللازمة للتشغيل وللحصول على عمل لائق ونظام المقاولة.		1.4.4. عدد المتعلمين في عرض التكوين الابتدائي الكلاسيكي (شهادة الكفاءة المهنية، الشهادة الإعدادية، شهادة الإعدادية الفنية، الباكلوريا).	وزارة التعليم الفني والوظيفة العمومية ETFP	6 249	2015	RESEN 2015	13 000	على أساس التقدم المحرز منذ 2008 وتوقعات الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم 2.	ETFP

		2.4.4. نسبة الطلاب الذين يرتادون شعبا للتكوين المهني في جامعة نواكشوط.	**MESRS**	% 14	2015	RESEN 2015	% 20	**الإيقاع السنوي للنمو (0,6%)، وبفضل التدخلات المزمعة في إطار الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم 2 (مكوّنة ب).**	**MESRS**
		3.4.4. نسبة دمج حملة الشهادات من التعليم المهني.	**ETFP**	% 61	2014	ETFP	% 80	**معدّل التطور في المؤشر (41% في 2003، 51% في 2006، 61% في 2014)**	**ETFP/ONS**
		4.4.4. نسبة دمج حملة الشهادات المتخرجين من الشعب المهنية التابعة للجامعة.	**ONS**	% 12	2015	RESEN 2015	% 50	**التطور خلال السنوات الخمس الأخيرة (5% في 2011، 12% في 2015) علاوة على التدخلات المزمعة في الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم 2، ولا سيما الملاءمة الكيفية والكمية بين العرض والطلب.**	**ONS**
4.5. من الآن حتى 2030، القضاء على التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم وتأمين المساواة في نفاذ الأشخاص العطوبين، بمن فيهم الأشخاص المعوقون والسكان الأصليون والأطفال في وضعية هشة، على جميع مستويات التعليم والتكوين المهني.	**4.5. من الآن حتى 2030، القضاء على التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم وتأمين المساواة في نفاذ الأشخاص العطوبين، بمن فيهم الأشخاص المعوقون والسكان الأصليون والأطفال في وضعية هشة، على جميع مستويات التعليم والتكوين المهني.**	**1.5.4. مؤشر التعادل بين البنات والبنين (في الابتدائية).**	**MEN**	1,04	2016	MEN/ONS	1	**هدف الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم 2 (مكوّنة ب)**	**MEN/ONS**
		2.5.4. مؤشر التعادل بين البنات والبنين (في التعليم الثانوي)	**MEN**	0,96	2016	MEN/0NS	1	**هدف الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم 2 (مكوّنة ب)**	**MEN/ONS**

6.4. من الآن حتى 2030، السهر على أن يعرف كل الشباب ونسبة كبيرة من الكبار والرجال والنساء القراءة والكتابة والحساب.	**6.4. من الآن حتى 2030، السهر على أن يعرف كل الشباب ونسبة كبيرة من الكبار والرجال والنساء القراءة والكتابة والحساب.**	**1.6.4. نسبة محو الأمية لدى أفراد الشريحة العمرية 15 سنة فما فوق.**	ONS	% 69	2014	EPCV	% 80	**إذا تم الحفاظ على التطور السنوي لمعدّل المؤشر (2%) خلال السنوات الخمس الأخيرة، فسيمكّن ذلك من بلوغ هذا الهدف.**	**ONS**
		2.6.4. مؤشر التعادل في نسبة التهجي (محو الأمية)	ONS	0,83	2014	EPCV	1	**التطور الإيجابي في المؤشر (0,74 في 2004، و0,77 في 2008، و0,83 في 2014)، علاوة برامج محو الأمية المزمعة في إطار الخطة الوطنية لتنمية قطاع التعليم 2.**	**0NS**
7.4. من الآن حتى 2030، العمل على أن يكتسب جميع التلاميذ المعارف والخبرات اللازمة للنهوض بالتنمية المستديمة، ولا سيما التهذيب لفائدة التنمية، وأنماط المعيشة المستديمة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والنهوض بثقافة السلام وعدم العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي وإسهام الثقافة في التنمية المستديمة.	**7.4. من الآن حتى 2030، العمل على أن يكتسب جميع التلاميذ المعارف والخبرات اللازمة للنهوض بالتنمية المستديمة، ولا سيما التهذيب لفائدة التنمية، وأنماط المعيشة المستديمة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والنهوض بثقافة السلام وعدم العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي وإسهام الثقافة في التنمية المستديمة.**	**1.7.4. مستوى إدخال المحتويات من البرامج الدراسية المتمحورة حول (1) المواطنة (2) التنمية المستديمة (3) النوع (4) حقوق الإنسان.**	MEN				% 100	**سبق أن نظم قطاع التعليم ورشة تحضيرية لإدخال مفاهيم تتعلق بحقوق الإنسان في محتويات البرامج الدراسية في التعليم الثانوي.**	**MEN**
		2.7.4. نسبة المدرّسين المكوّنين حول هذه المفاهيم.	MEN	**لم يُطلع عليه**			% 100	**المدرسون المكلفون بالتربية الخلقية والمدنية والدينية**	**MEN**
	4.أ. تشييد مؤسسات دراسية تكون ملائمة للأطفال والأشخاص المعوقين والجنسين، أو تكييف المؤسسات القائمة لهذا الغرض، وتوفير إطار للتحصيل الدراسي الفعال للجميع.	**4.أ.1. نسبة المؤسسات (ابتدائي وثانوي) المزوّدة بالماء والكهرباء ومراحيض بنات/بنين منفصلة.**	MEN	% 10	2016	**دليل إحصائيات وزارة التهذيب الوطني**	% 100	**التسيير الفعال للخارطة المدرسية، ودعم المجتمع الدولي والوطني.**	**MEN**

		4.أ. 2. نسبة المؤسسات المزودة بأدوات تربوية ودعائم تعليمية ملائمة للحاجات العلمية للمتعلمين	MEN	لم يُطلع عليه		دليل إحصائيات وزارة التهذيب الوطني	100	التسيير الناجع للخارطة المدرسية، ودعم المجتمع الدولي والوطني.	MEN
	4.ب. من الآن حتى 2030، الزيادة البيّنة لعدد المنح الدراسة الممنوحة لطلاب البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل تقدما والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الإفريقية، لتمكينهم من متابعة الدراسات العليا، بما فيها التكوين المهني والمسارات المعلوماتية والفنية والعلمية ودراسات المهندسين في البلدان المتطورة والبلدان النامية.	4.أ.1. عدد المنح الدراسية الممنوحة في إطار العون العمومي الشراكة بين البلدان.	MESRS	1306 (جميع الممنوحين من الدولة)	2015	MESRS			MESRS
	4.ج. من الآن حتى 2030، الزيادة البيّنة في عدد المدرّسين المهرة، ولا سيما بواسطة التعاون الدولي لتكوين المدرّسين في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل تقدما والدول الجزرية الصغيرة النامية.	4.ج.أ. نسبة المدرسين المكوّنين في إطار التعاون الدولي (من غير تمييز في المستويات).	MEN/ MESRS /ETFP			MEN/MESRS/ ETFP			
الهدف 5 : إنجاز المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات									
1.5. إنهاء جميع أشكال التمييز تُجاه النساء والبنات، في العالم أجمع.	1.5. إنهاء جميع أشكال التمييز تُجاه النساء والبنات، في العالم أجمع.	1.1.5. نسبة الأشخاص الذين يعتقدون أنّ النساء والبنات ضحايا للتمييز	وزارة المرأة والأسرة/ وزارة الاقتصاد والمالية				0	مبادئ القانون والتشريع والتقنين المعمول به، السياسات المعتمدة، والإصلاح المزمع.	ONS

2.5. القضاء، في الحياة العمومية والخصوصية، على جميع أشكال العنف الممارس على النساء والبنات، بما فيه الاتجار والاستغلال الجنسي وغيرها من أنماط الاستغلال.	2.5. القضاء، في الحياة العمومية والخصوصية، على جميع أشكال العنف الممارس على النساء والبنات.	1.2.5. نسبة النساء والبنات اللاتي تعرّضن للعنف خلال الـ12 شهرا الأخيرة.	MASE F	68,10 %	2011	ENVEF 2011/ONS	0 %	مبادئ القانون والتشريع والتقنين المعمول به، السياسات المعتمدة، والإصلاح المزمع.	ONS
		2.2.5. نسبة الأشخاص من 15-49 سنة الذين يقولون إنهم ضحايا للعنف الزوجي.	MASE F	17,30 %	2011	ENVEF 2011/ONS	0 %	مبادئ القانون والتشريع والتقنين المعمول به، السياسات المعتمدة، والإصلاح المزمع.	ONS
3.5. القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر أو القسري وممارسات البتر التناسلي الأنثوي	3.5. القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر أو القسري وممارسات البتر التناسلي الأنثوي (الخفاض).	1.3.5. نسبة النساء اللاتي زوِّجن قبل السن القانونية.	MASE F	14,80 %	2011	MICS2011 /ONS	0 %	مبادئ القانون والتشريع والتقنين المعمول به، السياسات المعتمدة، والإصلاح المزمع.	ONS
		2.3.5. نسبة البنات 0-5 سنة اللاتي تعرضن لأي شكل من أشكال البتر التناسلي الأنثوي.		53,20 %	2011	MICS 2015/ONS	0	مبادئ القانون والتشريع والتقنين المعمول به، السياسات المعتمدة، والإصلاح المزمع.	ONS
		3.3.5. نسبة النساء والبنات (0-14سنة) اللاتي تعرضن لأي شكل من أشكال البتر التناسلي الأنثوي.		53,20 %	2011	MICS 2015/ONS	0	مبادئ القانون والتشريع والتقنين المعمول به، السياسات المعتمدة، والإصلاح المزمع.	ONS
4.5. إيلاء مكانة للعلاجات والأشغال المنزلية غير المعوّضة بأجر وتثمينها، عن طريق إسهام الخدمات العمومية والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية وترقية تقاسم المسؤوليات في المنزل والأسرة،	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	غير أولوي، وشبه مستحيل الاطلاع عليه.	

تبعا للسياق الوطني.									
5.5. ضمان المشاركة التامة والفعلية للنساء ونفاذهن ـ عبر المساواة الكاملة ـ إلى وظائف القيادة وجميع مستويات القرار، في الحياة السياسة والاقتصادية والعمومية.	5.5. ضمان المشاركة التامة والفعلية للنساء ونفاذهن ـ عبر المساواة الكاملة ـ إلى وظائف القيادة وجميع مستويات القرار، في الحياة السياسة والاقتصادية والعمومية.	1.5.5. نسبة المقاعد التي تحتلها نساء في البرلمان.	MASEF/MIDEC	% 21	2015	MASEF	% 50	الإرادة السياسة، إشراك النساء في مسار اتخاذ القرار	في كل سنة
		2.5.5. نسبة المقاعد في المجالس البلدية التي تحتلها نساء.		35,33 %	2015	MASEF	% 50	الإرادة السياسة، إشراك النساء في مسار اتخاذ القرار	في كل سنة
		3.5.5. نسبة النساء في الوظائف العليا (وزيرات، أمينات عامّات).		30,00 %	2015	MASEF	% 50	الإرادة السياسة، إشراك النساء في مسار اتخاذ القرار	في كل سنة
5.6. تأمين نفاذ الجميع إلى علاجات الصحة الجنسية والإنجابية، والعمل على أن يتمكّن كل شخص من ممارسة حقوقه في مجال الإنجاب وكما تقرر في برنامج العمل للمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية وبرنامج العمل لبيجينغ والوثائق النهائية لمؤتمرات التدارس التي تلت ذلك.	5.6. من الآن حتى 2020، تأمين النفاذ، بنسبة 60%، إلى علاجات الصحة الجنسية والإنجابية، والعمل على أن يتمكّن كل شخص من ممارسة حقوقه في مجال الإنجاب وكما تقرر في برنامج العمل للمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية وبرنامج العمل لبيجينغ والوثائق النهائية لمؤتمرات التدارس التي تلت ذلك.	1.6.5. نسبة النساء في سنّ الإنجاب اللاتي يطلبن أو يستخدمن طريقة لمنع الحمل.	MS	17,80%	2015	MICS	% 60,00	يهدف البرنامج الوطني لتنمية القطاع الصحي 2020/2012 إلى انتشار منع الحمل بنسبة 60% في أفق 2020، مع أنّ التقدّم بطيء.	MICS

5.أ. القيام بإصلاحات لمنح النساء نفس الحقوق في الموارد الاقتصادية، وكذا النفاذ إلى الملكية ورقابة الأراضي وأشكال الملكية الأخرى وإلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية، مع مراعاة القانون الداخلي ؛ على أن تمنح النصوص المعمول بها الحقوقَ المذكورة. إنّ قضايا الإنصاف في النفاذ إلى الملكية يجب تُؤخذ في الحسبان في التحليل وفق نوع المؤشرات المتعلقة بها.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	تمنح النصوص المعمول بها الحقوقَ المذكورة.	لا محل له
5.ب. تعزيز استخدام التكنولوجيات المفاتيح، ولا سيما تكنولوجيات المعوماتية والاتصال، تأمينا للتمكين للنساء.	5.ب. تعزيز استخدام التكنولوجيات المفاتيح، ولا سيما تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال، تأمينا للتمكين للنساء.	5.ب.1. نسبة الأسر التي تقودها نساء لهن هواتف محمولة.	وزارة الوظيفة العمومية والشغل وتقنيات الإعلام والاتصال MFPETICs	75,50%	2014	EPCV 2014	% 100	الاتجاه، مكانة متزايدة للمحول في حياة المواطنين، والتحسّن المنتظر في حياة الفقراء.	EPCV
5.ج. اعتماد سياسات جيدة التصميم وترتيبات تشريعية تطبق تحفيزا للنهوض بالمساواة بين الجنسين وبالتمكين لجميع النساء والبنات على جميع المستويات، وتعزيز الترتيبات الموجودة. هدف مشترك عولج ضمن أهداف متفرقة.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	هدف مشترك بين عدة قطاعات، وتطرّق إليه في أهداف مختلفة.	لا محل له
الهدف 6 : ضمان نفاذ الجميع إلى خدمات التزود بالماء والصرف الصحي، وتأمين تسيير مستديم لخدمات الماء والصرف الصحي									

6.1. من الآن حتى 2030، تأمين النفاذ الشامل والعادل إلى ماء الشرب، بكلفة متيسّرة.	6.1. من الآن حتى 2030، تأمين النفاذ الشامل والعادل إلى ماء الشرب، بكلفة متيسّرة.	1.16. نسبة النفاذ.	وزارة المياه والصرف الصحي MHA	% 58	2015	ONS	% 100	أولوية وطنية، تأخر في الترتيب العالمي، النفاذ إلى الخدمات القاعدية، مكافحة الفقر، تحسين الظروف الصحية	MHA/ONS
		2.1.6. نسبة التوصيل بالشبكة	وزارة المياه والصرف الصحي	% 32	2015	MHA	% 90	كما في 1.1.6.	MHA/ONS
2.6. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع في ظروف منصفة إلى خدمات الصرف الصحي والسلامة الصحية، على نحو مناسب، وإنهاء التبرّز في الهواء الطلق، وذلك بإيلاء أهمية خاصة لحاجيات النساء والفتيات والأشخاص في وضعية هشة	2.6. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع في ظروف منصفة إلى خدمات الصرف الصحي والسلامة الصحية، على نحو مناسب.	1.2.6. نسبة السكان المستخدمين لمراحيض محسنة، مع تجهيزات لغسل الأيدي بالماء والصابون	MHA	% 48	2015	MHA	0% 10	أولوية وطنية، تأخر في الترتيب العالمي، النفاذ إلى الخدمات القاعدية، الحماية البيئية، مكافحة الفقر، تحسين الظروف الصحية	MHA/ONS
		2.2.6. نسبة عواصم الولايات المتوفرة على شبكة للصرف الصحي	وزارة المياه والصرف الصحي	% 23	2015	MHA	% 100	كما في 1.2.6.	MHA
		3.2.6. نسبة المنازل الموصولة بشبكات الصرف الصحي.	MHA	% 1	2015	ONS	% 20	كما في 1.2.6.	MHA/ONS
		4.2.6. نسبة المدن من أكثر من 25000 ساكنا المتوفرة على شعبة لتجميع مخلفات تفريغ محرّكات السيارات.	وزارة المياه والصرف الصحي	% 29	2015	MHA	% 57	كما في 1.2.6.	MHA

3.6. من الآن حتى 2030، تحسين نوعية الماء، بتخفيض التلوث، تخلصا من إلقاء النفايات في البحر أو النهر وتخفيضا إلى أدنى حد لانبعاثات المواد الخطرة، وتخفيضا إلى النصف لنسبة مياه الأوساخ غير المعالجة، وبالزيادة البيّنة على الصعيد العالمي للمعالجة الصناعية وإعادة استخدام الماء من غير خطر.	3.6. من الآن حتى 2030، تحسين نوعية الماء، بتخفيض التلوث، تخلصا من إلقاء النفايات في البحر أو النهر وتخفيضا إلى أدنى حد لانبعاثات المنتجات الكيمياوية والمواد الخطرة، وتخفيضا إلى النصف لنسبة مياه الأوساخ غير المعالجة	1.3.6. نسبة المدن من أكثر من 25000 ساكنا المتوفرة على محطة لتنقية مياه الأوساخ.	وزارة المياه والصرف الصحي MHA	0 %	2015	MHA	57 %	كما في 1.2.6.	وزارة المياه والصرف الصحي MHA
4.6. من الآن حتى 2030، الزيادة البيّن للاستخدام العقلاني للموارد المائية في جميع القطاعات، وضمان استمرارية السحب والتزود بالماء العذب، أخذا في الحسبان للأزمة المائية والتخفيض البيّن لعدد الأشخاص الذين يُعانون من نقص في الماء.	4.6. من الآن حتى 2030، الزيادة البيّن للاستخدام العقلاني للموارد المائية في جميع القطاعات، وضمان استمرارية السحب والتزود بالماء العذب، أخذا في الحسبان للأزمة المائية.	1.4.6. تغير استخدام فعالية الموارد المائية للزراعة.	MA	50 %	2015	MA	75 %	وجود احتياطي تنموي، الحماية البيئية، تدخلات مستديمة	وزارة الزراعة
		2.4.6. تغير استخدام فعالية الموارد المائية العذبة.	MHA	52 %	2015	MHA	80 %	كما في 1.4.6.	MHA
5.6. من الآن حتى 2030، تنفيذ تسيير مندمج للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك بواسطة التعاون العابر للحدود، حسب ما ينبغي.	5.6. من الآن حتى 2030، تنفيذ تسيير مندمج للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك بواسطة التعاون العابر للحدود.	1.5.6. درجة تنفيذ التسيير المندمج للموارد المائية	MHA	25 %	2015	MHA	90 %	أولوية وطنية، الاندماج الاقتصادي، الاندماج الإقليمي، الحماية البيئية، تدخلات مستديمة.	MHA
6.6. من الآن حتى 2020، حماية واستعادة المنظومات البيئية المرتبطة بالماء، ولا سيما الجبال والغابات والمناطق الرطبة والأنهار والحقول المائية والبحيرات.	6.6. من الآن حتى 2020، حماية واستعادة المنظومات البيئية المرتبطة بالماء، ولا سيما الجبال والغابات والمناطق الرطبة والأنهار والحقول المائية والبحيرات والمستنقعات والأضوات.	1.6.6. تغيّر المنظومات البيئية المعتمدة على الماء.	وزارة البيئة	يُتدارس مع وزارة البيئة	2015	وزارة البيئة	100 %	الحماية لبيئية، تدخلات مستديمة	MHA

6.أ. من الآن حتى 2030، تطوير التعاون الدولي، ودعم تعزيز القدرات لدى البلدان النامية ولا سيما فيما يتعلق بالنشاطات والبرامج المتعلقة بالماء والصرف الصحي، بما في ذلك تجميع الماء والتحلية والاستخدام العقلاني للماء ومعالجة مياه الأوساخ والرسكلة وتقنيات إعادة الاستخدام.	6.أ. زيادة حصة التمويل المكرّس للماء والصرف الصحي في برنامج الاستثمار العمومي.	6.أ.1. حصة التمويل المكرّس للماء والصرف الصحي في الميزانية المدعمة للدولة.	MEF	% 1	2015	MEF	% 10	أولوية وطنية، التأخر في الترتيب العالمي، النفاذ الخدمات القاعدية، مكافحة الفقر، تحسين الظروف الصحية، دعم النمو.	MEF
6.ب. دعم وتعزيز مشاركة السكان المحليين في تحسين تسيير الماء والصرف الصحي.	6.ب. دعم وتعزيز مشاركة السكان المحليين في تحسين تسيير الماء والصرف الصحي.	6.أ.1. نسبة الإدارة المحلية المؤمنة لتسيير الماء والصرف الصحي.	MHA	% 30	2015	MHA	% 80	الاندماج الاقتصادي، التحكم في التنمية، التدخلات المستديمة، مكافحة الفقر، تأمين الصيانة والمحافظة.	MHA
الهدف 7 : ضمان نفاذ الجميع إلى خدمات طاقية موثوق بها ومستديمة وعصرية، بكلفة متيسّرة									
1.7. من الآن حتى 2030، ضمان نفاذ الجميع إلى خدمات طاقية موثوق بها ومستديمة وعصرية، بثمن متيسّر.	1.7. من الآن حتى 2030، ضمان نفاذ الجميع إلى خدمات طاقية موثوق بها ومستديمة وعصرية، بثمن متيسّر.	1.1.7. نسبة البلدات المكهربة (من 500 ساكن فما فوق)	MPEMi	% 18	2015	ONS	% 100	أولوية وطنية، تأخر في الترتيب العالمي، مع وجود احتياطي تنموي، مفعول الاستدعاء، مسرّع للنمو، النفاذ إلى الخدمات القاعدية.	ONS
		2.1.7. نسبة	MPEMi	37,50 %	2015	MPEMi	% 85	كما في 1.1.7.	MPEMi
2.7. من الآن حتى 2030، الزيادة البيّنة لحصة الطاقة المتجددة في الباقة الطاقية العالمية	2.7. من الآن حتى 2030، الزيادة البيّنة لحصة الطاقة المتجددة في الدمج الطاقي.	1.2.7. حصة الطاقات المتجددة في الدمج الطاقي (شبكة ذات ربط بيني)	MPEMi	% 32	2015	MPEMi	% 60	أولوية وطنية، مؤشر قابل للقياس، وجود احتياطي تنموي، الحماية البيئية، تدخلات مستديمة	MPEM
3.7. من الآن حتى 2030، مضاعفة النسبة العالمية لتحسين الفعالية الطاقية	هدف وجيه، لكنه غير متابع	غير متابع لدى الوزارة							

7.أ. من الآن حتى 2030، تعزيز التعاون الدولي، تسهيلا للنفاذ إلى البحث والتكنولوجيات المتعلقة بالطاقة النظيفة، ولا سيما الوقود الأحفوري النظيف، وترقية الاستثمار في البنية التحتية الطاقية والتكنولوجيات المتعلقة بالطاقة النظيفة.	7.أ. من الآن حتى 2030، تعزيز التعاون الدولي، تسهيلا للنفاذ إلى البحث والتكنولوجيات المتعلقة بالطاقة النظيفة، ولا سيما الطاقة المجددة والفعالية الطاقية والتكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالوقود الأحفوري النظيف، وترقية الاستثمار في البنية التحتية الطاقية والتكنولوجيات المتعلقة بالطاقة النظيفة.	7.أ.1. المبلغ المعبّأ من الـ 100 مليار دولار أمريكي	وزارة المالية	% 0,8	2010-2015	وزارة المالية	% 0,50	كما في 7.1.1.	وزارة المالية
7.ب. من الآن حتى 2030، تنمية البنية التحتية، وتطوير التكنولوجيا، من أجل التزويد بخدمات طاقية عصرية ومستديمة لجميع سكان البلدان النامية، ولا سيما تلك الأقل تقدما والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير المطلة على شاطئ، مع احترام برامج العون التي تخصها.	غير وجيه	لا محل							
الهدف 8 : النهوض بنمو اقتصادي منتظم ومتقاسم ومستديم، وبالتشغيل الإنتاجي الكامل، وبعمل لائق للجميع									
8.1. المحافظة على نسبة نمو اقتصادي عن الساكن الواحد تتلاءم مع السياق الوطني، ولا سيما نسبة للنمو السنوي للناتج الداخلي الخام لا تقل عن 7% في البلدان الأقل تقدّما.	8.1. المحافظة على نسبة نمو سنوي في الناتج الداخلي الخام الحقيقي بسعر السوق، أعلى من 5% طيلة الفترة 2016/2020 ومن 10% خلال 2012-2030.	8.1.1. المحافظة على نسبة نمو سنوي في الناتج الداخلي الخام الحقيقي بسعر السوق.	MEF	% 1,90	2015	MEF ONS	% 10	شرط ضروري للتطور نحو بلوغ معظم أهداف التنمية المستديمة. قيمة مستهدفة، منبثقة عن توقعات إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.	MEF/ONS

2.8. التوصل إلى مستوى مرتفع من الإنتاجية الاقتصادية، بواسطة التنويع والعصرنة التكنولوجية والإبداع، ولا سيما بالتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة واليد العاملة المكثفة.	2.8. التوصل إلى مستوى مرتفع من الإنتاجية الاقتصادية، بواسطة التنويع والعصرنة التكنولوجية والإبداع، ولا سيما بالتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة واليد العاملة المكثفة.	1.2.8. إنتاجية العمل	MEF					تحسين الإنتاجية الاقتصادية هام للمحافظة في المدى البعيد على مستوى النمو المستهدف.	المكتب الوطني للإحصاء (ONS)
3.8. ترقية سياسات تتمحور حول تنمية تستحث النشاطات وخلق تشغيل لائق ونظام المقاولات والإبداع والتجديد ، وتحفز نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتيسّر اندماجها في القطاع الرسمي (المنظم)، بما في ذلك عن طريق النفاذ إلى الخدمات المالية.	3.8. ترقية سياسات تتمحور حول تنمية تستحث النشاطات وخلق تشغيل لائق ونظام المقاولات والإبداع والتجديد ، وتحفز نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتيسّر اندماجها في القطاع الرسمي (المنظم)، بما في ذلك عن طريق النفاذ إلى الخدمات المالية.	1.3.8. خلق تشغيل إضافي	MEFP TICs /MEF	15761	2015	MEF	أعلى من 35.000	سياسة الحكومة في خلق التشغيل وتخفيض الفقر وعصرنة الاقتصاد	المكتب الوطني للإحصاء (ONS)
3.8. ترقية سياسات تتمحور حول تنمية تستحث النشاطات وخلق تشغيل لائق ونظام المقاولة والإبداع والتجديد، وتحفز نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتيسّر اندماجها في القطاع الرسمي (المنظم)، بما في ذلك عن طريق النفاذ إلى الخدمات المالية، كما هو مزمع في الإطار العشري للبرمجة المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستديمين، على أن تعطي البلدان المتطورة المثلَ الحسن في هذا المجال.	3.8. ترقية سياسات تتمحور حول تنمية تستحث النشاطات وخلق تشغيل لائق ونظام المقاولات والإبداع والتجديد، وتحفز نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتيسّر اندماجها في القطاع الرسمي (المنظم)، بما في ذلك عن طريق النفاذ إلى الخدمات المالية.	1.4.8. نسبة القطاعات التي تأخذ في الحسبان البعد البيئي في سياساتها.	جميع قطاعات وزارية				جميع القطاعات	توجّهات سياسة الحكومة شرط ضروري للتنمية المستديمة	MEF
5.8. من الآن حتى 2030، التوصل إلى تشغيل إنتاجي كامل، وتمكين كل النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والمعوقون، من عمل لائق بأجر يناسب قيمة العمل.	5.8. من الآن حتى 2030، المحافظة على مستوى بطالة أقل من 10%.	1.5.8. نسبة البطالة لدى 15 عاما فما فوق.	MEFP ETICs /MEF	12,85	2014	EPCV 2014	أقل من % 10	هدف هام لمستوى معيشة السكان. لكن التشغيل الكامل صعب المنال.	المكتب الوطني للإحصاء (ONS)

6.8. من الآن حتى 2020، التخفيض البيّن لنسبة الشباب غير المتمدرسين ودون تشغيل ولا تكوين.	6.8. من الآن حتى 2020، التخفيض البيّن لنسبة الشباب (7-19) خارج المدرسة.	1.6.8. نسبة الشباب (7-19) غير المتمدرسين أو المنقطعين عن المدرسة	MEN	% 18	2014	EPCV 2014	% 9	سياسة الحكومة في مجال التعليم وترقية الشباب ومكافحة الجنوح والجريمة.	المكتب الوطني للإحصاء (ONS)
7.8. اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للقضاء على العمل القسري والاسترقاق العصري والاتجار بالكائن البشري، وحظر عمل الأطفال في أشكاله السُوأى، بما في ذلك تجنيدهم، ومن الآن حتى 2025، إنهاء عمل الأطفال تحت جميع أشكاله.	7.8. اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للقضاء على العمل القسري والاسترقاق العصري والاتجار بالكائن البشري، وحظر عمل الأطفال في أشكاله السُوأى، بما في ذلك تجنيدهم، ومن الآن حتى 2025، إنهاء عمل الأطفال تحت جميع أشكاله.	1.7.8. نسبة الشباب من 5 إلى 17 سنة الذين يعملون.	MEN/ MEFP TICs	% 2,50	2014	EPCV 2014	% 1,5	سياسة الحكومة في مجال التعليم والتشغيل والتكوين، يستمد المستوى المنشود واقعيته من الاتجاه الملاحظ.	المكتب الوطني للإحصاء (ONS)
8.8. الدفاع عن حقوق العمال، وترقية السلامة في مكان العمل، وتأمين حماية جميع العمال، بمن فيهم المهاجرون ولا سيما النساء ومن لهم عمل هشّ.	8.8. الدفاع عن حقوق العمال، وترقية السلامة في مكان العمل، وتأمين حماية جميع العمال، بمن فيهم المهاجرون ولا سيما النساء ومن لهم عمل هشّ.	1.8.8. عدد حوادث الشغل	MFPMA					قانون الشغل	
		1.8.8. عدد النزاعات أمام محاكم الشغل	وزارة العدل MJ					قانون الشغل	
9.8. من الآن حتى 2030، إعداد وتنفيذ سياسات تستهدف تطوير سياحة مستديمة تخلق تشغيلا وتثمّن الثقافة والمنتجات المحلية.	9.8. من الآن حتى 2030، إعداد وتنفيذ سياسات تستهدف تطوير سياحة مستديمة تخلق تشغيلا وتثمّن الثقافة والمنتجات المحلية.	1.9.8. حصة السياحة في التشغيل	وزارة التجارة والصناعة والسياحة MCIT					أهمية الموروث الثقافي غير المثمّن حتى الآن بما فيه الكفاية، والذي لا يسهم في تنمية البلد.	
		2.9.8. إسهام السياحة في الناتج الداخلي الخام.						أهمية الموروث الثقافي غير المثمّن حتى الآن بما فيه الكفاية، والذي لا يسهم في تنمية البلد.	
10.8. تعزيز قدرة الهيئات المالية الوطنية على تحفيز وتعميم النفاذ إلى جميع الخدمات البنكية والمالية	10.8. تعزيز قدرة الهيئات المالية الوطنية على تحفيز وتعميم النفاذ إلى جميع الخدمات البنكية	1.10.8. نسبة الوصول إلى الخدمة المصرفية.	البنك المركزي	% 20	2014	البنك المركزي	% 50	تعزيز دور المؤسسات المالية في التنمية	البنك المركزي

وخدمات التأمين.	والمالية وخدمات التأمين.	2.10.8. نسبة الوساطة المالية	وزارة المالية/ البنك المركزي	% 25	2015	وزارة الاقتصاد والمالية	% 50	تعزيز دور المؤسسات المالية في التنمية.	البنك المركزي
8.أ. زيادة الدعم المقدم في إطار مبادرة "عون التجارة في البلدان النامية" ولا سيما البلدان الأقل تقدّما، بما في ذلك عن طريق الإطار الاندماجي المعزز من أجل المؤازرة الفنية المرتبطة بالتجارة لفائدة البلدان الأقل نموا.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يخص المجتمع الدولي	لا محل له
8.ب. من الآن حتى 2020، إعداد وتنفيذ إستراتيجية عالمية لفائدة تشغيل الشباب، وتطبيق العهد الدولي للتشغيل، برعاية المنظمة الدولية للشغل.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يخص المجتمع الدولي	لا محل له
الهدف 9 : إقامة بنية تحتية متحمّلة، والنهوض بالتصنيع المستديم الذي يفيد الجميع، وتشجيع الإبداع									
1.9. إقامة بنية تحتية جيدة وموثوق بها ومستديمة ومتحمّلة، بما فيها البنية الإقليمية والعابرة للحدود، تحفيزا للتنمية الاقتصادية والهناء البشري، بالتركيز على النفاذ الشامل، بتكلفة لانقة، وفي ظروف منصفة.	1.9. إقامة بنية تحتية جيدة وموثوق بها ومستديمة ومتحمّلة، بما فيها البنية الإقليمية والعابرة للحدود، تحفيزا للتنمية الاقتصادية والهناء البشري، بالتركيز على النفاذ الشامل، بتكلفة لانقة، وفي ظروف منصفة.	1.1.9. نسبة سكان الريف الذين يسكنون أقلّ من 5 كلم من طريق سالكة طيلة السنة.	وزارة التجهيز والنقل (MET)	%56	2014	المكتب الوطني للإحصاء	%84	أولوية وطنية، الاندماج الاقتصادي، مسرّع النمو، خلق فرص تشغيل، اندماج إقليمي	المكتب الوطني للإحصاء (ONS)
		2.1.9. نسبة المسافرين وفق نمط النقل	وزارة التجهيز والنقل			MET/ ONS		نفس الشيء مع 1.1.9.	MET/ONS
		3.1.9. عدد الكلم من الطرق المعبّدة	وزارة التجهيز والنقل			وزارة التجهيز والنقل		نفس الشيء كما في 1.1.9	MET/ONS

2.9. النهوض بتصنيع مستديم يفيد الجميع، ومن الآن حتى 2030، الزيادة البيّنة لإسهام الصناعة في التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام، تبعا للسياق الوطني، ومضاعفتها في البلدان الأقل تقدّما.	2.9. النهوض بتصنيع مستديم يفيد الجميع، ومن الآن حتى 2030، الزيادة البيّنة لإسهام الصناعة في التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام، تبعا للسياق الوطني.	1.2.9. القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، نسبةً إلى الناتج الداخلي الخام	MEF/ MCIT	% 7,30	2015	المكتب الوطني للإحصاء (ONS)	% 11	الأولوية الوطنية، مفعول الاستدعاء، خلق فرص تشغيل، نمو النشاطات الاقتصادية	وزارة الاقتصاد والمالية (MEF)
		2.2.9. التشغيل في الصناعة التحويلية، نسبةً إلى التشغيل الكلي	MCIT	% 3,10	2 015	ONS	% 10	كما في 1.2.9.	MEF
3.9. الزيادة ـ ولا سيما في البلدان النامية ـ لنفاذ الشركات وخاصة المؤسسات الصناعية الصغيرة، إلى الخدمات المالية، بما فيها القروض الممنوحة بشروط ميسّرة، وإدماجها في سلاسل القيمة وفي الأسواق.	3.9. الزيادة ـ ولا سيما في البلدان النامية ـ لنفاذ الشركات وخاصة المؤسسات الصناعية الصغيرة، إلى الخدمات المالية، بما فيها القروض الممنوحة بشروط ميسّرة، وإدماجها في سلاسل القيمة وفي الأسواق.	1.3.9. عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنشأة	MCIT		2 015	MCIT		الأولوية الوطنية، مفعول الاستدعاء، خلق فرص تشغيل، نمو النشاطات الاقتصادية.	MCIT
		2.3.9. عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة الكلية للصناعة.	MEF/ MCIT			MEF	% 3	الأولوية الوطنية، مفعول الاستدعاء، خلق فرص تشغيل، نمو النشاطات الاقتصادية.	ONS
		3.3.9. نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على قرض أو خط تمويل.	MEF/ MCIT			MEF	% 25	كما في 1.3.9.	ONS

4.9.الآن حتى 2030، عصرنة البنية التحتية، وملاءمة الصناعة، لجعلها مستديمة بواسطة استغلال أكثر عقلانية للموارد واللجوء أكثرَ للتكنولوجيات والأساليب الصناعية النظيفة المُراعية للبيئة، على أن يتصرف كل بلد في حدود إمكانياته.	4.9.الآن حتى 2030، عصرنة البنية التحتية، وملاءمة الصناعة، لجعلها مستديمة بواسطة استغلال أكثر عقلانية للموارد واللجوء أكثرَ للتكنولوجيات والأساليب الصناعية النظيفة المُراعية للبيئة.	1.4.9. انبعاثات CO_2 عن كل وحدة من القيمة المضافة الصناعية، مقيسةً بجيكاغرام مكافئ CO_2 (التقرير الوطني للجرد)	MEDD	7070.51	2012	الإسهام الوطني المحدد المزمع	-22,30 %	حماية البيئة، التدخلات المستديمة، تحسين ظروف المعيشة، مكافحة التلوث	MEDD
5.9. تعزيز البحث العلمي وتحسين التكنولوجيات في القطاعات الصناعية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وخاصةً بتشجيع الإبداع وبالزيادة البيّنة لعدد الأشخاص العاملين في قطاع البحث والتنمية، عن كل مليون ساكن، وبزيادة النفقات العمومية والخصوصية المكرّسة للبحث والتنمية، من الآن حتى 2030.	5.9. تعزيز البحث العلمي وتحسين التكنولوجيات في القطاعات الصناعية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وخاصةً بتشجيع الإبداع وبالزيادة البيّنة لعدد الأشخاص العاملين في قطاع البحث والتنمية، عن كل مليون ساكن، وبزيادة النفقات العمومية والخصوصية المكرّسة للبحث والتنمية، من الآن حتى 2030.	1.5.9. نفقات البحث التنموي، منسوبةً إلى الناتج الداخلي الخام	MEF/ MESRS			MEF	5 %	الإبداع، التدخلات المستديمة والإنتاجية، الإنتاجية، مسرّع النمو، دعامة التنمية.	ONS
		2.5.9. عدد الباحثين (مكافئ مستغرق التوقيت) عن كل مليون ساكن.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)			MESRS	100	كما في 1.5.9.	MESRS
9.أ. تيسير إقامة بنية تحتية مستديمة ومتحمّلة في البلدان النامية، بتعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والفني المقدّم للبلدان الإفريقية والبلدان الأقل تقدّما والبلدان النامية بلا شاطئ والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.	9.أ. تيسير إقامة بنية تحتية مستديمة ومتحمّلة في البلدان النامية، بتعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والفني المقدّم للبلد.	1.أ.9. المبلغ الكلي للعون العمومي الدولي (العون العمومي للتنمية وغيره من إمدادات القطاع العمومي) المخصص للبنية التحتية	MEF			MEF	40 %	كما في 1.1.9.	MEF

9.ب. دعم البحث التنموي والإبداع التكنولوجي الوطني في البلدان النامية، ولا سيما بإقامة ظروف ملائمة - من ضمن أمور أخرى - للتنويع الصناعي وإضافة القيمة إلى السلع.	9.ب. تشجيع البحث التنموي والإبداع التكنولوجي الوطني في البلدان النامية، ولا سيما بإقامة ظروف ملائمة - من ضمن أمور أخرى - للتنويع الصناعي وإضافة القيمة إلى السلع.	9.ب.أ. نسبة القيمة المضافة لقطاعات الوسائل ذات التكنولوجيا العالية إلى القيمة المضافة الكلية	MEF			MEF	% 0	كما في 1.5.9.	MEF
9.ج. الزيادة البيّنة للنفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والعمل على أن يَنفذ جميع السكان في البلدان الأقل تقدّما إلى الإنترنت، بكلفة في المتناول، من الآن حتى 2020.	9.ج. الزيادة البيّنة للنفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والعمل على أن ينفذ جميع السكان إلى الإنترنت، بكلفة في المتناول، من الآن حتى 2020.	9.ج.1. نسبة السكان النافذين إلى الإنترنت	MEFPTic	% 6,20	2015	MEFPTic (ONTIC)	% 50	الأولوية الوطنية، مؤشر قابل للقياس، دعم النمو	ONTIC
		9.ج.2. نسبة التغطية بالهاتف المحمول	MEFPTic	يحتاج تحديدا	2015	MEFPTic	% 100	كما في 9.ج.1.	MEFPTic
الهدف 10 : تخفيض التفاوت بين البلدان وفي داخل البلدان									
1.10. من الآن حتى 2030، العمل على أن تزيد مداخيل 40% من السكان الأشد فقرا على الدخل الوطني المتوسط، على نحو مستديم، وذلك بواسطة تحسينات تدريجية	1.10. من الآن حتى 2030، العمل على أن تزيد مداخيل 40% من السكان الأشد فقرا على الدخل الوطني المتوسط، على نحو مستديم، وذلك بواسطة تحسينات تدريجية	1.1.10. حصة النفقات المتوسطة للأسر في الخُمُسَيْن الأولَيْن في الاستهلاك الكلي المتوسط لدى للأسر	MEF	% 32,8	2 014	EPCV 2014		تخفيض الانحرافات عن الخطط الاقتصادية والاجتماعية، واتساع الطبقة الوسطى اللازمة للاستقرار الاجتماعي والتنمية الاجتماعية	EPCV
2.10. من الآن حتى 2030، التمكين لجميع الأشخاص، وتحفيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بغضّ النظر عن عمرهم والجنس والإعاقة والعرق والانتماء العرقي والأصل والدين والوضعية الاقتصادية أو غيرها.	2.10. من الآن حتى 2030، التمكين لجميع الأشخاص، وتحفيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بغضّ النظر عن عمرهم والجنس والإعاقة والعرق والانتماء العرقي والأصل والدين والوضعية الاقتصادية أو غيرها.	1.2.10. نسبة الأسر التي لها نفقات أقلّ من 50% من المعدّل الوطني.	MEF	%15,1	2 014	EPCV 2014		تخفيض التفاوت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتوسيع الطبقة الوسطى اللازم للاستقرار الاجتماعي والتنمية المستديمة	EPCV

3.10. تأمين تساوي الفرص، وتخفيض تفاوت النتائج، ولا سيما بالتخلص من القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وبالنهوض باعتماد قوانين وسياسات وإجراءات مناسبة في هذا المجال.	3.10. تأمين تساوي الفرص، وتخفيض تفاوت النتائج، ولا سيما بتطبيق القوانين والإجراءات المناسبة في هذا المجال.	1.3.10. نسبة السكان المصرحين بأنهم تعرّضوا لتمييز خلال الـ12 شهرا الماضية	مفوضية حقوق الإنسان (CDHAH)						ONS/CDHAJ/MJ
4.10. اعتماد سياسات، ولا سيما على مستوى الميزانيات والأجور، وفي مجال الحماية الاجتماعية، والتوصل تدريجيا إلى المزيد من المساواة	4.10. اعتماد سياسات، ولا سيما على مستوى الميزانيات والأجور، وفي مجال الحماية الاجتماعية، والتوصل تدريجيا إلى المزيد من المساواة.	1.4.10. عدد القطاعات التي أدخلت معايير المساواة في سياساتها وميزانيتها	جميع القطاعات الوزارية				جميع القطاعات	تنفيذ التوجيهات	
5.10. تحسين تقنين ورقابة الهيئات والأسواق المالية العالمية، وتعزيز تطبيق القواعد.	5.10. تحسين تقنين ورقابة الهيئات والأسواق المالية العالمية، وتعزيز تطبيق القواعد.	1.5.10. المطابقة مع المعايير الدولية في مجال التقنين أو الإشراف.	البنك المركزي الموريتاني	%55	2015	البنك المركزي الموريتاني	%80		البنك المركزي الموريتاني
6.10. العمل على أن تكون البلدان النامية أحسن تمثيلا ويسمع صوتها لدى اتخاذ القرارات في الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية، لكيْ تكون هذه الهيئات أكثر فعالية ومصداقية وشفافية ومشروعية	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يخص المجتمع الدولي	لا محل له
7.10. تسهيل الهجرة والحركية، على نحو مرتب ولا خطر فيه ومنتظم ومسؤول، ولا سيما بتنفيذ سياسات هجرة تكون مخططة ومسيَّرة جيّدا.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يخص المجتمع الدولي	لا محل له
10.أ. تنفيذ مبدإ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل تقدّما، طبقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يخص المجتمع الدولي	لا محل له

10.ب. تحفيز العون العمومي للتنمية والفيوض المالية، بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالنسبة للدول التي تحتاج أكثر إلى ذلك، ولا سيما البلدان الأقل تقدّما والبلدان الإفريقية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية بلا شاطئ، طبقا لخططها وبرامجها الوطنية.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يخص المجتمع الدولي	لا محل له
10.ج. من الآن حتى 2030، العمل على التخفيض - إلى أقل من 3% - لكلفة تحويل الأموال من طرف المهاجرين، والقضاء على قنوات التحويل التي تفوق كلفتها 5%.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يخص المجتمع الدولي	لا محل له
الهدف 11 : العمل على جعل المدن والمنشآت البشرية مفتوحة أمام الجميع وآمنة ومتحمّلة ومستديمة									
1.11. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع إلى مسكن وخدمات قاعدية مناسبة وآمنة، بتكلفة متيسرة، وتطهير أحياء الصفيح	1.11. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع إلى مسكن وخدمات قاعدية مناسبة وآمنة، بتكلفة متيسرة، وتطهير أحياء الصفيح	1.1.11. نسبة الأسر الحضرية الساكنة في بيوت الصفيح أو مساكن غير لائقة	وزارة الإسكان MHUAT	%18,20		المكتب الوطني للإحصاء (ONS)	%27	الأولوية الوطنية، ومفعول الانجذاب، والتحكم في توسّع المدن، والنفاذ إلى السكن والخدمات القاعدية	المسح الدائم لظروف معيشة الأسر (EPCV)
		1.1.11. نسبة الأسر الحضرية الساكنة في أحياءٍ عديمة الخدمات القاعدية	MHUAT			المكتب الوطني للإحصاء (ONS)	%0	1.1.11. نفس الشيء	المسح الدائم لظروف معيشة الأسر (EPCV)

2.11. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع إلى نظم للنقل تكون آمنة ومتيسّرة وقابلة للبقاء، بتكلفة معقولة، بواسطة تحسين أمن الطرق، ولا سيما بتنمية النقل العمومي، مع إيلاء عناية خاصة لحاجات الأشخاص في وضعية هشة والنساء والأطفال والأشخاص المعوقين والأشخاص المسنّين	2.11. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع إلى نظم للنقل تكون آمنة ومتيسّرة وقابلة للبقاء، بتكلفة معقولة، بواسطة تحسين أمن الطرق، ولا سيما بتنمية النقل العمومي	1.2.11. نسبة السكان المستفيدين بيسر من النقل العمومي	وزارة التجهيز والنقل (MET)	70,30 %		المكتب الوطني للإحصاء (ONS)	%90	الأولوية الوطنية، الحركية الحضرية، التبادلات والنمو الاقتصادي	المسح الدائم لظروف معيشة الأسر (EPCV)
3.11. من الآن حتى 2030، تعزيز التحضّر المستديم للجميع، وقدرات التخطيط والتسيير التشاركيْن والاندماجيين والمستديمْين للمنشآت البشرية في جميع البلدان	3.11. من الآن حتى 2030، تعزيز التحضّر المستديم للجميع، وقدرات التخطيط والتسيير التشاركيْن والاندماجيين والمستديمْين	1.3.11. نسبة عواصم المقاطعات المزودة بمخطط تجزئة مصادق عليه، وبمخطط توجيهي للتهيئة الحضرية معتمد	وزارة الإسكان MHUAT			وزارة الإسكان MHUAT	%100	التحكم في نمو المدن، والنفاذ إلى السكن والخدمات القاعدية، تدخلات مستديمة	وزارة الإسكان MHUAT
		2.3.11. نسبة المدن المنشأة أو ما جمّع من بلدات	MHUAT			MHUAT	%20	نفس الشيء بالنسبة لـ 1.3.11.	MHUAT
4.11. تعزيز مجهودات الحماية للموروث الثقافي والطبيعي العالمي	4.11. تعزيز مجهودات الحماية للموروث الثقافي والطبيعي العالمي المدرج ضمن التراث العالمي	1.4.11. النفقات المخصصة للمحافظة على مجموع التراث الثقافي، بالنسبة لكل ساكن.	وزارة المالية وزارة السياحة			وزارة الاقتصاد والمالية (MEF)		الأولوية الوطنية، القيم الوطنية، الوحدة الوطنية	MEF
		2.4.11. النفقات المخصصة للمحافظة على مجموع الموروث الطبيعي، بالنسبة لكل ساكن.	MEF/ MEDD			MEF		حماية البيئة، التدخلات المستديمة، مكافحة الفقر	MEF

5.11. من الآن حتى 2030، التخفيض البيّن لعدد القتلى والمنكوبين بالكوارث، بما فيها الكوارث من منشإ مائي، والتخفيض البيّن لمبلغ الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن هذه الكوارث، مقيسا بنسبة الناتج الداخلي الخام العالمي، مع التركيز على حماية الفقراء في وضعية هشة	5.11. من الآن حتى 2030، التخفيض البيّن لعدد ضحايا الكوارث الطبيعية	1.5.11. عدد الوفيات على إثر الكوارث، ضمن 100000 شخص	وزارة الداخلية MIDec			وزارة الداخلية MIDec	%0	التنمية البشرية المستديمة	وزارة الصحة (MS)
		2.5.11. عدد الأشخاص المصابين عقب الكوارث، عن 100000 شخص	وزارة الداخلية MIDec			وزارة الداخلية MIDec	%0	نفس الشيء بالنسبة لـ1.5.11.	وزارة الداخلية واللامركزية MIDec
6.11. من الآن حتى 2030، تخفيض التأثير البيئي السلبي للمدن عن كل ساكن، بما في ذلك بمنح اهتمام خاص لنوعية الهواء والتسيير، ولا سيما التسيير البلدي للنفايات	6.11. من الآن حتى 2030، تخفيض التأثير البيئي السلبي للمدن عن كل ساكن، بما في ذلك بمنح اهتمام خاص لنوعية الهواء وتسيير النفايات	1.6.11. نسبة النفايات الحضرية الصلبة المجمّعة بانتظام والمتخلص منها على نحو مناسب في كل عاصمة ولاية	وزارة الداخلية MIDec			وزارة الداخلية MIDec	%100	الحماية البيئية، التدخلات المستديمة، تحسين الظروف الصحية، مكافحة التلوث	البلديات
		2.6.11. المستوى السنوي المتوسط للجُسيْمات الدقيقة (قطر 2,5 و10، على سبيل المثال) في مدينتيْ نواكشوط ونواذيبو	وزارة البيئة والتنمية مستديمة MEDD	نواكشوط نواذيبو		وزارة البيئة والتنمية المستديمة MEDD	نواكشوط نواذيبو	نفس الشيء بالنسبة لـ1.4.9.	وزارة البيئة والتنمية المستديمة MEDD
7.11. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع، ولا سيما النساء والأطفال والمسنّين والمعوّقين، إلى فضاءات خضراء وفضاءات عمومية آمنة.	7.11. من الآن حتى 2030، تأمين نفاذ الجميع، ولا سيما النساء والأطفال والمسنّين والمعوّقين، إلى فضاءات خضراء وفضاءات عمومية آمنة.	غير وجيه	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا ينطبق على موريتانيا : الفضاءات آمنة ومفتوحة للجميع، دون تمييز	لا محل له

11.أ. تحفيز إقامة روابط اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية بين المناطق الحضرية والمحاذية للمدن والريفية، بتعزيز التخطيط على الصعيد الوطني والإقليمي	11.أ. تحفيز إقامة روابط اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية بين المناطق الحضرية والمحاذية للمدن والريفية، بتعزيز التخطيط على الصعيد الوطني والإقليمي	تُكفل به في 11.3.3	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	التحكم في نمو المدن، وتنمية النشاطات الاقتصادية	لا محل له
11.ب. من الآن حتى 2020، الزيادة البيّنة لعدد المدن والمنشآت البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخطط عمل مدمجة، لفائدة إدماج الجميع والاستغلال العقلاني للموارد والتأقلم مع آثار التغير المناخي وتخفيضها والتحمّل للكوارث، وإعداد وتنفيذ عالمي لمخاطر الكوارث، على جميع المستويات، وذلك طبقا لإطار "صنداي" لتخفيض مخاطر الكوارث (2015-2030).	11.ب. من الآن حتى 2020، الزيادة البيّنة لعدد المدن والمنشآت البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخطط عمل مدمجة، لفائدة إدماج الجميع والاستغلال العقلاني للموارد والتأقلم مع آثار التغير المناخي وتخفيضها والتحمّل للكوارث، وإعداد وتنفيذ عالمي لمخاطر الكوارث، على جميع المستويات، وذلك طبقا لإطار "صنداي" لتخفيض مخاطر الكوارث (2015-2030).	11.ب.1. نسبة المدن التي تزيد على 25000 ساكن التي تمتلك وثائق تخطيط حضري يدمج إجراءات تأقلمية مع التغير المناخي	MHUAT			MHUAT	%90	التحكم في نمو المدن، الحماية البيئية، التدخلات المستديمة	MHUAT MEDD
		11.ب.2. نسبة المدن التي تزيد على 25000 ساكن التي أقامت إستراتيجية لتخفيض مخاطر الكوارث	MHUAT MEDD			MHUAT	% 100	نفس الشيء بالنسبة لـ11.ب.1.	MID MHUAT /MEDD
الهدف 12 : إقامة أنماط استهلاكية وإنتاجية مستديمة									
1.12. تنفيذ الإطار العشري للتخطيط المتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستديمة، مع مشاركة جميع البلدان، على أن تضرب البلدان المتطورة المثلَ في هذا المجال، نظرا لدرجة تطورها ولقدرات البلدان النامية	غير وجيه في عمومه، وقد عولج في القطاعات المعنية والقضايا المرتبطة بنمط الاستهلاك	لا محل له							
2.12. من الآن حتى 2030، التوصل إلى تسيير مستديم واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية	2.12. من الآن حتى 2030، التوصل إلى تسيير مستديم واستخدام عقلاني للموارد الطبيعي، بواسطة : (1) تنفيذ خطة للتسيير العقلاني	1.2.12. مجهود الصيد فيكل منطقة على حدة	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	8000 زورق، و150 سفينة صيد	2015	GT/IMROP	احتياطي ممكن	التسيير المستديم للموارد	IMROP/MPEM

	للسعة في قطاع الصيد ؛ (2) ترقية إنتاج زراعي بيولوجي بعيّنات ذات قيمة مضافة كبيرة (ثمار، حمضيات) ؛ (3) تعزيز الأمن ودرس المخاطر في الصناعات الاستخراجية (مناجم الحديد، إلخ).		MPEM	شاطئي، و200 سفينة صيد صناعي					
		2.2.12. المساحات المعنية بالممارسات الزراعية الجيدة	وزارة الزراعة			وزارة الزراعة			
		3.2.12. عدد حوادث العمل	سنيم، وزارة النفط والمعادن			سنيم			
		4.2.12. عدد حالات التسمم بالسيليسيوم المشخصة	سنيم، وزارة النفط والمعادن			سنيم			
3.12. من الآن حتى 2030، التخفيض - إلى النصف على الصعيد العالمي - لحجم النفايات الغذائية عن كل ساكن،على مستوى التوزيع وكذا الاستهلاك، ونقص خسارة المنتجات الغذائية، على طول سلسلة الإنتاج. والتموين، بما في ذلك الخسارة بعد الحصاد	3.12. القضاء على خسائر ما بعد القبض، وغيرها من هدر البروتينات الصيدية	1.3.12. كميات السمك الملقى بعد القبض	MPEM			IMROP / MPEM			IMROP/MPEM

4.12. من الآن حتى 2020، إقامة تسيير رشيد ـ من المنظور البيئي ـ للنفايات الكيمياوية وجميع المنتجات الكيمياوية وجميع النفايات على مدى دورة حياتها، طبقا للمبادئ التوجيهية المعتمدة على الصعيد العالمي، والتخفيض البيّن لإلقائها في الهواء والماء والتربة، من أجل تقليل أثارها السلبية على الصحة والبيئة.	4.12. من الآن حتى 2020، إقامة تسيير رشيد ـ من المنظور البيئي ـ للنفايات الكيمياوية وجميع المنتجات الكيمياوية وجميع النفايات على مدى دورة حياتها، طبقا للمبادئ التوجيهية المعتمدة على الصعيد العالمي، والتخفيض البيّن لإلقائها في الهواء والماء والتربة، من أجل تقليل أثارها السلبية على الصحة والبيئة: (1) تنفيذ خطط التسيير الرشيد للمنتجات الكيماوية في جميع القطاعات المعنية (المعادن، الوحدات الصناعية للتحويل، المستشفيات، إلخ ؛ (2) التخلص نهائيا من الملوثات العضوية المستعصية بالمعالجة المناسبة للمخزونات الموجودة، وحظر دخول منتجات خطرة جديدة (مبيدات زراعية، منتجات الصحة النباتية غير المسجلة رسميا ؛ (3) تعزيز التقنين حول وقود السيارات، وتعميم المعاينات الفنية السنوية للسيارات ؛ (4) التخلص التام من المبرّدات الضارة (HFC, CFC) .	1.4.12. نسبة الهيئات المطبقة لخطة تسيير مخاطر الكوارث	MEDD /MET					MEDD/MET
		2.4.12. كميات المخزونات غير المعالجة	MEDD					MEDD		
		3.4.12. المنتجات الكيماوية المستخدمة في استخلاص الذهب ومركّز النحاس	مديرية التلوث والطارئ البيئية DPUE/ MEDD	12200,534 طن	2012	تقرير الملمح الوطني لقدرات تسيير المنتجات الكيماوية DPUE /MEDD				
		4.4.12. كمية المنتجات الكيماوية الداخلة إلى موريتانيا	DPUE/ MEDD	569400,74	2010	تقرير الملمح الوطني لقدرات تسيير المنتجات الكيماوية DPUE /MEDD			تقرير الملمح الوطني لقدرات تسيير المنتجات الكيماوية DPUE /MEDD	

		5.4.12. المنتجات الكيماوية المستخدمة للإنتاج الصناعي أو الحرفي	DPUE / MEDD	10659 طن	2012	تقرير الملمح الوطني لقدرات تسيير المنتجات الكيماوية DPUE /MEDD			مديرية التلوث والطارئ البيئية DPUE/MEDD
		6.4.12. القدرة على منح شهادات المطابقة للوقود	وزارة النفط والطاقة والمعادن				0		وزارة النفط والطاقة والمعادن MPM
		7.4.12. نسبة السيارات التي أنجزت معاين فنية	MET						
5.12. من الآن حتى 2030، التخفيض البيّن لإنتاج النفايات، بواسطة الدرء والتخفيض والمعالجة الصناعية وإعادة الاستخدام	5.12. من الآن حتى 2030، التخفيض البيّن لإنتاج النفايات، ولا سيما الحديد المصوب والفولاذ والمواد البلاستيكية، بواسطة الدرء والتخفيض والمعالجة الصناعية وإعادة الاستخدام.	1.5.12. الكميات المرسكلة سنويا	وزارة الصناعة (MCIT) MEDD /SNIM						
6.12. تشجيع الشركات - ولا سيما الكبيرة ومتعددة الجنسيات - على اعتماد الممارسة القابلة للاستمرار، وعلى إدماج معلومات عن قابلية الاستمرار في تقاريرها.	6.12. تشجيع الشركات - ولا سيما الكبيرة ومتعددة الجنسيات - على اعتماد الممارسة القابلة للاستمرار، وعلى إدماج معلومات عن قابلية الاستمرار في تقاريرها.	1.6.12. نسبة الشركات الكبرى التي تنشر معلومات حول قابلية الاستمرار	MCIT						CCIAM

7.12. ترقية الممارسات المستديمة في إطار إبرام الصفقات العمومية، طبقا للسياسات والأولويات الوطنية	7.12. ترقية الممارسات المستديمة في إطار إبرام الصفقات العمومية، طبقا للسياسات والأولويات الوطنية	1.7.12. مستوى تنفيذ خطة العمل في مجال إدماج الممارسات المستديمة	MEF				% 100		
8.12. من الآن حتى 2030، جعل جميع الأشخاص عبر العالم يحصلون على المعلومات والمعارف اللازمة للتنمية المستديمة، ولأسلوب الحياة مع الانسجام مع الطبيعة	8.12. من الآن حتى 2030، إعداد وتنفيذ إستراتيجية متعددة القطاعات لـIFC حول التنمية المستديمة	1.8.12. مستوى تنفيذ الإستراتيجية المعتمدة	MEDD						
		2.8.12. نسبة إنجاز الحملات التحسيسية							
		3.8.12. نسبة إدخال الوحدات التربوية حول ICDD							
12.أ. عون البلدان النامية على التزوّد بالوسائل العلمية والتكنولوجية التي تمكّنها من التوجّه نحو أنماط استهلاكية وإنتاجية أكثر استدامة	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا، أو أخذ في الحسبان في محل آخر	لا محل له							
12.ب. استيفاء واستخدام أدوات رقابة التأثيرات على التنمية المستديمة، من أجل سياحة مستديمة تخلق فرص العمل وتثمّن الثقافة والمنتجات المحلية	12.ب. استيفاء واستخدام أدوات رقابة التأثيرات على التنمية المستديمة، من أجل سياحة مستديمة تخلق فرص العمل وتثمّن الثقافة والمنتجات المحلية	12.ب.1. تزايد عدد السياح الزائرين للمواقع ذات الأهمية الثقافية	MCIT						

12.ج. ترشيد الدعم المالي المقدّم للوقود الأحفوري الذي هو مصدر إسراف، بالتخلص من اختلالات السوق، وفق السياق الوطني بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الجباية والتخلص التدريجي للدعم المالي الضار، من أجل إبراز تأثيرها على البيئة، وبالأخذ في الحسبان تماما للحاجات والوضعية الخاصة بالبلدان النامية، وبالتخفيض - إلى أدنى حدّ - للتأثيرات الوخيمة على تنمية هذه البلدان، مع حماية الفقراء والمجموعات المعنية.	12.ج. عقلنة الدعم المقدّم للوقود	12.ج.1. مبلغ الدعم في الناتج الداخلي الخام	MEF						
الهدف 13 : اتخاذ إجراءات فورية لمكافحة التغير المناخي وانعكاساته									
1.13. تعزيز التحمّل وقدرات التأقلم في جميع البلدان، لمواجهة التقلبات المناخية والكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ	1.13. التعزيز كما ينبغي لتحمّل المناطق الهشة، بما فيها الشاطئ، والقدرات الوطنية لمكافحة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ (الخطة متعددة القطاعات، اقتناء معدّات التدخل، إلخ)	1.1.13. جاهزية إستراتيجية التحمّل	MEDD				تنفيذ الإستراتيجية		MEDD
		2.1.13. عدد ما أقيم من وحدات التدخل في مجال مكافحة الكوارث	MEDD / MIDEC						MEDD
2.13. إدماج الإجراءات المتعلقة بالتغيرات المناخية في السياسات والإستراتيجيات والتخطيط الوطني	2.13. التخفيض البيّن لإيقاع انبعاثات CO_2 بالقيام بمشروعات ملائمة للتخفيض (الطاقة النظيفة) وللامتصاص (التشجير)	1.2.13. نسبة الانخفاض في إيقاع انبعاثات CO_2	MEDD	2,1 طن مكافئ CO_2 /عن كل نسمة	2010	الإبلاغ الوطني الثالث، حظيرة دياولينغ، المحميات البحرية، المناطق الرطبة	%22	1	الإبلاغ الوطني الثالث / خلية التغير المناخي

3.13. تحسين التهذيب والتوعية والقدرات الفردية والمؤسسية، فيما يخص التأقلم مع التغير المناخي وتخفيض آثاره، ونظم الإنذار المبكر	3.13. تعزيز التهذيب والتحسيس حول التغير المناخي وتأثيراته، وكذا أخذه في الحسبان ضمن السياسات التنموية	1.3.13. مستوى إدخال المحتويات الدراسية المتطرقة للتغير المناخي	MEDD /MEN	لم يُطلع عليه			% 100		
		2.3.13. نسبة القطاعات المدمجة للتغير المناخي في إستراتيجيتها	MEDD	9	2014	MEDD/ BUR	%100	1	/MEDD/MEF
13.أ. تنفيذ تعهّد البلدان المتطورة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي بتعبئة 100 مليار دولار سنويا، معًا ومن مختلف المصادر، من الآن حتى 2020، استجابةً لحاجة البلدان النامية فيما يخص الإجراءات الملموسة في التخفيض وشفافية تنفيذها، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ جاهزا تماما بتزويده في أقرب الآجال بالوسائل المالية اللازمة.	13.أ. تعزيز قدرات تعبئة التمويلات المزمعة في إطار صندوق 100 مليار	13.أ.1. حجم التمويلات المعبّأة	MEF MDEDD	71,8 مليون دولار أمريكي	2014	MEDD/ BUR	17,6 مليار دولار أمريكي، منها 8,2 للتخفيض، و9,4 للتأقلم	الحاجة إلى التمويل	إسهام موريتانيا في التخفيض (CPDN)
13.ب. ترقية آلياتٍ لتعزيز القدرات، من أجل أن تتزود البلدان الأقل تقدما والبلدان الجزرية الصغيرة النامية بوسائل فعالة للتخطيط والتسيير لمواجهة التغير المناخي، مع التركيز على النساء والشباب والساكنة المحلية والمجموعات المهمّشة	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له							
الهدف 14 : الحفظ والتسيير المستديم للمحيطات والموارد البحرية لغرض التنمية المستديمة									

1.14. من الآن وحتى 2025، الدرء والتخفيض البيّن للتلوث البحري من جميع الأنماط، ولا سيما التلوث الناجم عن النشاطات البرية، بما في ذلك النفايات في البحر والتلوث بالعناصر الغذائية	1.14. من الآن وحتى 2025، الدرء والتخفيض البيّن للتلوث البحري من جميع الأنماط، ولا سيما التلوث الناجم عن النشاطات المنجمية والصيدية والتلوث المرتبط بالمياه العادمة (مياه الأوساخ) المنزلية والصناعية والتلوث المرتبط بالسفن	1.1.14. مستوى تركيز الملوثات في البحر	MPEM/ DMM/ ONISPA / IMROP	تركيز الملوثات في البحر في مختلف الموانئ		MPEM / ONISPA		مؤشرات التلوث في القيم الدولية المقبولة	ONISPA
2.14. من الآن وحتى 2020، التسيير والحماية المستديمة للمنظومات البحرية والشاطئية، ولا سيما بتعزيز تحمّلها، تفاديا للنتائج الخطرة لتدهورها، واتخاذ إجراءات لفائدة استعادتها من أجل صحة وإنتاجية المحيطات	2.14. من الآن وحتى 2020، التسيير والحماية المستديمة للمنظومات البحرية والشاطئية، ولا سيما بتعزيز تحمّلها، تفاديا للنتائج الخطرة لتدهورها، واتخاذ إجراءات لفائدة استعادتها من أجل صحة وإنتاجية المحيطات.	1.2.14. نسبة المنطقة الاقتصادية الخالصة المسيَّرة باستخدام مقاربة منظومية	MPEM					مستوى إنجاز أهداف "آيشي" التي تبنتها موريتانيا	IMROP
3.14. التخفيض إلى أدنى حد ممكن تحمّض المحيطات، ومكافحة آثاره، ولا سيما بتعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات	3.14. التخفيض إلى أدنى حد ممكن تحمّض المحيطات، ومكافحة آثاره، ولا سيما بتعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات	المجهود العالمي في البحث حول سمات تحمّض المحيط الأطلسي (منطقة غرب إفريقيا)		2018				IMROP/ONISPA	5 سنوات
4.14. من الآن حتى 2020، التقنين الفعال للصيد، وإيقاف الصيد المفرط والصيد اللاشرعي وغير المصرّح به وغير المنظم، وممارسات الصيد الهدّامة، وتنفيذ خطط للتسيير على أساس معطيات علمية، بهدف استعادة المخزون السمكي في أسرع وقت ممكن، على	4.14. من الآن حتى 2020، التقنين الفعال للصيد، وإيقاف الصيد المفرط والصيد اللاشرعي وغير المصرّح به وغير المنظم، وممارسات الصيد الهدّامة، وتنفيذ خطط للتسيير على أساس معطيات علمية، بهدف التوصل إلى استغلال مستديم للمخزونات الصيدية	1.4.14. نسب المخزونات التجارية المستغلة باستدامة (تحت العتبة المقبولة)	MPEM	2015	% 70	MPEM	%100	التسيير المستديم لجميع موارد الاستغلال التجاري	IMROP

الأقل على مستويات تمكّن من الحصول على أقصى مردود ثابت، بالنظر للخصائص البيولوجية		2.4.14. نسبة تزايد التمويلات من أجل البحث ورقابة الصيد	MPEM	تغطية 65% من الحاجيات	2015	MPEM	%100		وزارة الصيد والاقتصاد البحري MPEM
5.14. من الآن حتى 2020، حفظ 10% - على الأقل - من المناطق البحرية والشاطئية، طبقا للقانون الوطني والدولي، ونظرا لأفضل المعلومات العلمية المتاحة.	5.14. من الآن حتى 2030، زيادة نسبة الحماية في المنطقة البحرية والشاطئية	1.5.14. نسبة المساحات المحمية	MPEM	% 5,60	2015	MPEM	% 10	طبقا لهدف "آيشي"	العهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد IMROP
6.14. من الآن حتى 2020، حظرُ تقديم المنح (الدعم المالي) إلى الصيد والتي من شأنها أن تسهم في تجاوز السعة وفي فرط الصيد، وإلغاءُ تلك المنح التي تحفز الصيد اللاشرعي وغير المصرح به وغير المنظم، والتوقف عن تقديم منح جديدة، مع العلم أنّا المعاملة الخاصة والمتميّزة للبلدان النامية والبلدان الأقل تقدّما يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من المفاوضات حول منح الصيد، في إطار منظمة التجارة العالمية	6.14. من الآن حتى 2030، تسيير جميع المصايد في إطار خطط التهيئة والتسيير المستديم، وتفادي تجاوز السعة، وتعزيز الرقابة لمنع الصيد INN.	1.6.14. نسبة المصايد المزودة بخطط للتهيئة.	MPEM	%20	2015	MPEM	%100	التسيير المستديم لجميع المخزونات	IMROP
		2.16.14. مجهود الصيد الكلي	MPEM	8000 زورق، و150 سفينة صيد شاطئي، و200 سفينة صيد صناعي	2015	MPEM	توصيات خطط التهيئة		MPEM
		3.6.14. عدد الانتهاكات الملاحظة في الصيد				MPEM			خفر الشواطئ

7.14. من الآن حتى 2030، العمل على جعل البلدان الجزرية الصغيرة النامية والأقل تقدما تستفيد على نحو أفضل من الانعكاسات الاقتصادية للاستغلال المستديم للموارد البحرية، وخاصة بفضل التسيير المستديم للمصايد وتربية الأحياء المائية والسياحة	7.14. من الآن حتى 2030، التعزيز البيّن للتثمين المحلي لمنتجات الصيد، بما في ذلك الشراكة بين القطاع العمومي والخصوصي	1.7.14. نسبة الصيد في الناتج الداخلي الخام	MPEM	%5	2015	MPEM	%10		MPEM/MEF
14.أ. تعميق المعارف العلمية وتعزيز القدرات البحثية، ونقل التقنيات البحرية، طبقا للمعايير والمبادئ التوجيهية للجنة الحكوماتية لعلم المحيطات فيما يخص نقل التقنيات البحرية، بهدف تحسين صحة المحيطات وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل تقدما.	14.أ. تعزيز البحث الصيدي لأفضل معرفة للموارد، وتحليل تأثير التغير المناخي، ومعرفة ومتابعة البيئة البحرية والشاطئية	14.أ.1. نسبة ميزانية قطاع الصيد الممنوحة للبحث	MPEM	%7	2015		%15		MPEM/MEF
14.ب. ضمان نفاذ الصيادين الصغار إلى الموارد البحرية والأسواق	14.ب. ضمان نفاذ الصيادين التقليديين الصغار إلى الموارد البحرية والأسواق، بواسطة تيسير شروط النفاذ في ما يخص التنطيق والحصص	14.ب.1. حصة صغار الصيادين في إنتاج الصيد التقليدي	MPEM						DPAC, PNBA, SMCP
14.ج. تحسين المحافظة على المحيطات ومواردها، واستغلالها على نحو مستديم، تطبيقا لترتيبات القانون الدولي الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحر التي توفر الإطار القانوني المطلوب للحفظ والاستغلال المستديم للمحيطات ومواردها كما في الفقرة 158 من "المستقبل الذي نعيشه"	14.ج. تحسين المحافظة على المحيطات ومواردها، واستغلالها على نحو مستديم، تطبيقا لترتيبات القانون الدولي وتوجيهات "الفاو" فيما يخص تسيير وحفظ الموارد الصيدية	14.ج.1. عدد الاتفاقيات الدولية الصادق عليها أو المعتمدة	MPEM/ MEDD	0	2016	MEDD/ MPEM		1	سكريتاريات الاتفاقيات الدولية : اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية أبيدجان وسايتس وآيوا
الهدف 15 : حماية واستعادة المنظومات البرية، بالسهر على الاستغلال المستديم والتسيير المستديم									

للغابات ومكافحة التصحر وكبح وقلب مسار تدهور الأراضي وإيقاف افتقار التنوع البيولوجي									
1.15. من الآن حتى 2020، ضمان الحماية والاستعادة والاستغلال المستديم للمنظومات البرية ومنظومات المياه العذبة والمنافع ذات الصلة، ولا سيما الغابات والمناطق الرطبة والجبال والمناطق القاحلة، طبقا للالتزامات المنبثقة عن الاتفاقات الدولية.	1.15. من الآن حتى 2020، الزيادة البيّنة لنسبة المحميات على التراب الوطني	1.1.15. نسبة المحميات القارية	MEDD	14 % (يعوزها التحقق)	2016	إستراتيجية المناطق الرطبة	20%	1	إستراتيجية المناطق الرطبة و المحميات البحرية
2.15. من الآن حتى 2020، ترقية التسيير المستديم لجميع أنماط الغابات، وإيقاف اختفاء الغابات، واستعادة الغابات المتدهورة، والزيادة البيّنة للتشجير، على مستوى العالم	من الآن حتى 2020، إيقاف اختفاء الغابات، وإنجاز 100000 هآ من التشجير، والزيادة البيّنة في نسبة استخدام غاز البوتان	1.2.15. مساحة الغابات	MEDD	0,12%	2014	MEDD/ DPN	1%	1	MEDD
		2.2.15. المساحات المشجرة	MEDD	28 000 هآ	2015	MEDD/ FRA2015	75000 هآ (3100هآ سنويا وفق الإسهام المزمع الوطني المحدد)	1	MEDD تقويم موارد الغابات (FRA)
		3.2.15. نسبة استخدام غاز البوتان		44,60 %	2014	ONS	100% في الحضر، و75% في الريف	1	ملمح الفقر
3.15. من الآن حتى 2020، مكافحة التصحر واستعادة الأراضي والتربة المتدهورة، ولا سيما الأراضي التي أصابها التصحر والجفاف والفيضانات، والعمل الدؤوب للقضاء على تدهور التربة	3.15. من الآن حتى 2020، مكافحة التصحر واستعادة الأراضي والتربة المتدهورة، ولا سيما بتعزيز عمليات البذر الجوي	1.3.15. مساحات البذر الجوي	MEDD	10000 هآ	2010	MEDD	تغطية 5% بالبذر الجوي	2	التقرير نصف السنوي المحدّث (BUR/CC
		2.3.15. مساحة ما استعيد من الأراضي والتربة المتدهورة	MEDD	500 هآ سنويا	2015	MEDD	5.000 هآ سنويا	1	MEDD
4.15. من الآن حتى 2020، تأمين حماية المنظومات الجبلية، ولا سيما تنوعها البيولوجي، من أجل الاستفادة من منافعها الأساسية في التنمية المستديمة.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له							

5.15. الاتخاذ الفوري لإجراءات قوية، لتخفيض تدهور الوسط الطبيعي، إيقاف افتقار التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة - من الآن حتى 2020 - تفاديا لانقراضها	5.15. الاتخاذ الفوري لإجراءات قوية، لتخفيض تدهور الوسط الطبيعي، إيقاف افتقار التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة - من الآن حتى 2020 - تفاديا لانقراضها	1.15.15. عدد الأفراد المحمية من الأنواع المهددة بالانقراض	MEDD (انظر قائمة الأنواع المهددة)	30	2016	MEDD	0% (لا نوع مهدد)	1	تقرير جرد اتفاقية التنوع البيولوجي، وتقارير تعداد الطيور
6.15. تحفيز التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناتجة من استخدام الموارد الجينية، وترقية النفاذ المناسب إليها، كما تقرر على الصعيد الدولي	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له							
7.15. اتخاذ إجراءات فورية لإيقاف القنص الخارج على القانون، وتجارة الأنواع النباتية والحيوانية المحمية، ومواجهة المشكلة من زاوية العرض والطلب. .	7.15. اتخاذ إجراءات فورية لإيقاف النص الخارج على القانون، وتجارة الأنواع النباتية والحيوانية المحمية	1.7.15. عدد ما تم جرده من حالات القنص اللاشرعي	MEDD	10	2016	بعثات التفتيش والرقابة (وزارة البيئة والفرقة المتنقلة)	0% (لا توجد حالة مجرودة)	3	بعثات التفتيش والرقابة (وزارة البيئة والفرقة المتنقلة)
8.15. من الآن حتى 2020، اتخاذ إجراءات لمنع إدخال أنواع غريبة مكتسحة، وللتخفيض الملموس لتأثير تلك الأنواع على المنظومات البرية والمائية، ورقابة أو استئصال الأنواع ذات الأولوية	8.15. من الآن حتى 2020، اتخاذ إجراءات لمنع إدخال أنواع غريبة مكتسحة، وللتخفيض الملموس لتأثير تلك الأنواع على المنظومات البرية والمائية، ورقابة أو استئصال الأنواع ذات الأولوية	1.8.15. عدد ما قضي عليه من الأنواع المكتسحة	MEDD	0	2016	تقرير اتفاقية التنوع البيولوجي وسايتس	100 %	سنة واحدة	جرود الأنواع المكتسحة
9.15. من الآن حتى 2020، إدماج حماية المنظومات البيئية والتنوع البيولوجي في التخطيط الوطني، وفي آليات التنمية وفي إستراتيجيات تخفيض الفقر، وفي المحاسبة	9.15. من الآن حتى 2020، إدماج حماية المنظومات البيئية والتنوع البيولوجي في التخطيط الوطني، وفي آليات التنمية وفي إستراتيجيات تخفيض الفقر، وفي المحاسبة	1.9.15. عدد السياسات القطاعية المدمجة للحماية (انظر هدف آيشي 2)	MEDD	5	2010	MEDD	%100	1	وزارات : البيئة والزراعة والصيد والسياحة والنفط

		2.9.15. حصة المحافظة على التنوع البيولوجي في النفقات العمومية	MEDD	0,13 %	2016	قانون المالية 2016	%10	1	MF/MEDD
		3.9.15. حصة الحماية والحافظة من العون العمومي	MEDD /MEF	0,23 %	2016	قانون المالية 2016	%10	1	MF/MEDD
15.أ. تعبئة موارد مالية من كل مصدر، وزيادتها البيّنة، لحماية التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية، واستغلالها المستديم	15.أ. تعبئة موارد مالية من كل مصدر، وزيادتها البيّنة، لحماية التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية، واستغلالها المستديم	15.أ. حصة التمويلات المعبأة للتنوع البيولوجي من العون العام للتنمية	MEDD /MEF/	% 7	2016	MEF	%40	2	MEF
15.ب. تعبئة موارد هامة من كل مصدر وعلى جميع المستويات، لتمويل التسيير المستديم للغابات وحضّ البلدان النامية على تفضيل هذا النمط من التسيير، ولا سيما لغرض حماية الغابات ولغرض التشجير	15.ب. تعبئة موارد هامة من كل مصدر وعلى جميع المستويات، لتمويل التسيير المستديم للغابات وحضّ البلدان النامية على تفضيل هذا النمط من التسيير، ولا سيما لغرض حماية الغابات ولغرض التشجير	15.ب. حصة التمويلات المعبأة لحماية الغابات من العون العام للتنمية	MEDD /MEF	4 مليون دولار (مشروع غيضات الصمغ)	2015	MEF	133 مليون دولار	1	وزارة المالية وزارة البيئة الإسهام الوطني في التخفيض
15.ج. على الصعيد العالمي، تقديم دعم متزايد للعمل المقوم به لمكافحة القنص اللاشرعي وتجارة الأنواع المحمية، ولا سيما بمنح السكان المحليين وسائل أخرى لتأمين اعتياشهم على نحو مستديم.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له							
الهدف 16 : ترقية وصول المجتمعات المسالمة والمنفتحة لأغراض التنمية المستديمة، وتأمين نفاذ الجميع للعدالة، وإقامة هيئات فعالة ومسؤولة ومنفتحة، وذلك على جميع المستويات									

1.16. التخفيض البيّن ـ في العالم أجمع ـ لجميع أشكال العنف ونسب الوفاة المرتبطة به.	1.16. التخفيض البيّن ـ في العالم أجمع ـ لجميع أشكال العنف ونسب الوفاة المرتبطة به.	1.1.16. عدد ضحايا القتل العمد عن كل 100000 ساكن، وفق الفئات العمرية والجنس.					التشريع والسياسة والقيم الوطنية، وكذا القانون الإنساني الدولي		MIDEC
		3.1.16. نسبة السكان ضحايا العنف الجسدي خلال 12 شهرا الأخيرة	MIDEC M/CANIF						MIDEC
2.16. إنهاء سوء المعاملة والاستغلال والاستعباد، وجميع أشكال العنف والتعذيب الممارس على الأطفال.	2.16. إنهاء سوء المعاملة والاستغلال والاستعباد، وجميع أشكال العنف والتعذيب الممارس على الأطفال.	1.2.16. نسبة الأطفال 2 -14 سنة الذين تعرّضوا لعدوان نفساني أو عقاب جسدي قليل شديد	مفوضية حقوق الإنسان (CDH)				التشريع والسياسة والقيم الوطنية، وكذا القانون الإنساني الدولي		MICS
		3.2.16. عدد ضحايا الاستغلال أو الاستعباد	CDH						CDH
3.16. ترقية دولة القانون على المستوى الوطني والدولي، ومنح الجميع النفاذ إلى العدالة في ظروف من المساواة	3.16. ترقية دولة القانون على المستوى الوطني والدولي، ومنح الجميع النفاذ إلى العدالة في ظروف من المساواة	1.3.16. نسبة الإبلاغ (الشكوى)	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان CNDH				النهوض بالمواطنة		
		2.3.16. نسبة المساجين في انتظار الحكم	وزارة العدل MJ						
4.16. من الآن حتى 2030، التخفيض البيّن للانتقال اللاشرعي للأموال وتجارة الأسلحة، وتعزيز	4.16. من الآن حتى 2030، تحسين فعالية الجهاز الوطني لمكافحة تبييض الرساميل	1.4.16. عدد التصاريح عن عمليات مشبوهة	CANIF				أهمية الأمن والاستقرار		لجنة تحليل المعلومات المالية CANIF

نشاطات استعادة وإرجاع الأملاك المسروقة، مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة	وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وجميع أشكال الجريمة المنظمة	2.4.16. إحصائيات الجريمة المنظمة	CANIF					
		3.4.16. عدد الاتفاقات الإدارية لتبادل المعلومات الموقعة مع CRFs الأجنبية	CANIF					
		4.4.16. مستوى إشراك الفئات الأخرى من الأشخاص الخاضعين من غير البنوك (OBNL, EPNFD)	CANIF					
		5.4.16. مستوى التعاون الوطني والدولي في مجال LBA/FT	CANIF					
5.16. التخفيض البيّن للفساد والرشوة بجميع أشكالها	5.16. التخفيض البيّن للفساد والرشوة بجميع أشكالها، بواسطة تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد	1.5.16. مستوى إنجاز إستراتيجية مكافحة الفساد والرشوة	MEF				أهمية الأمن والاستقرار	
6.16. إقامة هيئات فعالة ومسؤولة وشفافة على جميع المستويات	6.16. إقامة هيئات فعالة ومسؤولة وشفافة على جميع المستويات	1.6.16. نسبة السكان الراضين عن آخر تجربة مع المصالح العمومية	MFPMA				ضرورة تحسين الخدمة العمومية لغرض التنمية المستديمة	
7.16. العمل على أن يمتاز اتخاذ القرارات بالحيوية والانفتاح والمشاركة والتمثيل على جميع المستويات	7.16. العمل على أن يمتاز اتخاذ القرارات بالحيوية والانفتاح والمشاركة والتمثيل على جميع المستويات	1.7.16. اعتماد قانون جديد حول المجتمع المدني	وزارة الاتصال و العلاقات				ضرورة تحسين الخدمة العمومية لغرض التنمية المستديمة	

		مع البرلمان MCRP							
8.16. توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في الهيئات المكلفة بالحكامة على المستوى العالمي	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
9.16. من الآن حتى 2030، ضمان هوية قانونية للجميع، ولا سيما بتسجيل المواليد	9.16. من الآن حتى 2030، ضمان هوية قانونية للجميع، ولا سيما بتسجيل المواليد	1.9.16. نسبة السكان الذين لهم هوية وطنية	MIDEC/MS					ترقية المواطنة	
10.16. ضمان النفاذ العمومي إلى الإعلام، وحماية الحريات الأساسية، طبقا للتشريع الوطني والاتفاقات الدولية	10.16. ضمان النفاذ العمومي إلى الإعلام، وحماية الحريات الأساسية، طبقا للتشريع الوطني والاتفاقات الدولية .	1.10.16. عدد المطالبات أو الشكاوى أو النزاعات	وزارة العلاقات مع البرلمان MCRP					مبادئ القانون والحقوق	HAPA السلطة العليا للسمعيات البصرية
16.أ. ضمان تعبئة هامة للموارد الآتية من مصادر عديدة، بما في ذلك بواسطة تعزيز التعاون من أجل التنمية، لتزويد البلدان النامية - ولا سيما الأقل تقدما - بوسائل مناسبة وتوقعية لتنفيذ البرامج والسياسات الهادفة لإنهاء الفقر تحت جميع أشكاله.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
16.ب. على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، إقامة مبادئ قابلة للبقاء للسياسة العامة، على أساس إستراتيجيات تنموية مواتية للفقراء ومراعية لإشكالية النوع، من أجل تسريع الاستثمار في تدخلات القضاء على الفقر	16.ب. على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، إقامة مبادئ قابلة للبقاء للسياسة العامة، على أساس إستراتيجيات تنموية مواتية للفقراء ومراعية لإشكالية النوع، من أجل تسريع الاستثمار في تدخلات القضاء على الفقر	16.ب.1. نسبة السكان القائلين بتعرضهم لتمييز							
الهدف 17 : تنشيط الشراكة الدولية لخدمة التنمية المستديمة، وتعزيز وسائل هذه الشراكة									

1.17. تحسين تعبئة الموارد الوطنية ـ ولا سيما بواسطة العون الدولي للبلدان النامية ـ وذلك من أجل تعزيز القدرات الوطنية في تحصيل الضرائب وغيرها من المحاصيل	1.17. تحسين القدرات الوطنية للتعبئة بواسطة اعتماد تقنين ملائم وتعزيز القدرات الوطنية في تحصيل الضرائب وغيرها من المحاصيل	1.1.17 نسبة الميزانية الوطنية الممولة بالضرائب الوطنية	MEF					تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية	MEF
		2.1.17 مجموع المحاصيل العمومية نسبةً إلى الناتج الداخلي الخام	MEF					تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية	MEF
2.17 العمل على أن تفي البلدان المتطورة بجميع تعهّداتها المتخذة في مجال العون العمومي للتنمية، ولا سيما تعهّد العديد منها بتخصيص 0,7% من دخلها الوطني الخام لعون البلدان النامية، وتكريس ما بين 0,15% و0,20% للبلدان الأقل تقدّما، مع تشجيع مقدّمي العون العمومي للتنمية على إمكانية تكريس 0,20% على الأقل من دخلها الوطني الخام لعون البلدان الأقل تقدّما.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
3.17. تعبئة موارد مالية إضافية من مصادر مختلفة، لفائدة البلدان النامية	3.17. تعبئة موارد مالية إضافية من مصادر مختلفة، لتمويل التنمية	17.3.1 1.3.17. التمويل المقتنى / مجموع مشروع الاستثمار العمومي	1.3.17 . التمويل المقتنى / مجموع مشروع الاستثمار العمومي	1.3.17. التمويل المقتنى / مجموع مشروع الاستثمار العمومي	1.3.17 . التمويل المقتنى / مجموع مشروع الاستثمار العمومي	1.3.17. التمويل المقتنى / مجموع مشروع الاستثمار العمومي	1.3.17. التمويل المقتنى / مجموع مشروع الاستثمار العمومي	القدرة على تحضير مشروعات وجيهة وتعبئة التمويلات	1.3.17. التمويل المقتنى / مجموع مشروع الاستثمار العمومي
4.17. عون البلدان النامية على جعل دينها يؤجل إلى أمد بعيد بواسطة سياسات متشاور عليها، تحفيزا لتمويل الدين أو تخفيفه أو إعادة هيكلته، حسب الحالات، وتخفيض الاستدانة المفرطة، بتسوية الدين الخارجي للبلدان الفقيرة المرهقة بالدين.	4.17. جعل الدين العمومي الخارجي يؤجل لمدى بعيد باعتماد وتنفيذ SDMT	1.4.17. نسبة الدين العمومي على الناتج الداخلي الخام	وزارة المالية مديرية المديونية الخارجية	% 74	2014	MEF		ديمومة العون العمومي	MEF

5.17. اعتماد وتنفيذ نظم لترقية الاستثمار لفائدة البلدان الأقل تقدما. .	5.17. اعتماد وتنفيذ نظم لترقية الاستثمار المباشر الخارجي	1.5.17. تطور الاستثمار المباشر الخارجي	MEF					جذب الاستثمار الخارجي لفائدة تنمية البلد	
6.17. تعزيز النفاذ إلى العلم والتكنولوجيا والإبداع والتعاون شمال/جنوب وجنوب/جنوب والتعاون الثلاثي الإقليمي والدولي في هذه المجالات، وتقاسم المعارف وفق إجراءات متفق عليها، ولا سيما عبر أفضل تنسيق للآليات الموجودة، وخاصة على مستوى منظمة الأمم المتحدة، وفي إطار آلية دولية لتسهيل نقل التكنولوجيا	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
7.17. ترقية واستجلاء ونقل ونشر التكنولوجيات المراعية للبيئة، لفائدة البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط الامتيازية والتفضيلية المتفق عليها	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
8.17. العمل على جاهزية بنك التكنولوجيات وآلية تعزيز القدرات العلمية والتقنية وقدرات الإبداع في البلدان الأقل تقدما، وذلك من الآن حتى أفق 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات الرئيسية، ولا سيما المعلوماتية و الاتصالات	8.17. تعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.8.17. عدد المساعي الإدارية المتاحة على الشبكة (خدمة الصفقات)	MFPT ICs	1	2015	MEFPT ICS	100		
9.17. على الصعيد الدولي،، تقديم دعم متزايد لتأمين التعزيز الفعال والمستهدف لقدرات البلدان النامية، وبالتالي دعم الخطط الوطنية الهادفة إلى تحقيق جميع أهداف التنمية المستديمة، ولا سيما في إطار التعاون شمال/جنوب وجنوب/جنوب والتعاون الثلاثي.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له

10.17. ترقية نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومنظم ومنفتح وغير تمييزي وعادل، تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بفضل عقد مفاوضات في إطار برنامج الدوحة للتنمية.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
11.17. الزيادة على نحو بيّن لصادرات البلدان النامية، ولا سيما من أجل مضاعفة حصة البلدان الأقل تقدّما في الصادرات العالمية، من الآن حتى 2020.	11.17. زيادة الصادرات على نحو بيّن	1.11.17. نسبة تغطية الواردات بالصادرات	MCIT/ MEF/ BCM	% 72	2015	BCM				
12.17. التمكين من النفاذ السريع لجميع البلدان الأقل تقدّما إلى الأسواق الحرة من غير الظرفية، طبقا لقرارات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بالسهر على أن القواعد التفضيلية المطبقة على الواردات الآتية من البلدان الأقل تقدّما شفافة وبسيطة، ومسهلة للنفاذ إلى الأسواق.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
13.17. تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي العالمي، ولا سيما بتحفيز تنسيق وانسجام السياسات.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
14.17. تعزيز الانسجام في سياسات التنمية المستديمة.	14.17. تعزيز الانسجام في سياسات التنمية المستديمة.	1.14.17. إستراتيجية LT للتنمية المستديمة	MEF/ MEDD			اعتماد الإستراتيجية				
15.17. مراعاة هامش الحركة وسلطة كل بلد فيما يخص إعداد وتطبيق سياسات القضاء على الفقر والتنمية المستديم.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له

16.17. تعزيز الشراكة العالمية للتنمية المستديمة، مصحوبا بشراكات متعددة الأطراف تمكّن من تعبئة وتقاسم المهارات و المعارف المتخصصة والتكنولوجيات والموارد المالية، عونا لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية في بلوغ أهداف التنمية المستديمة.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
17.17. تشجيع وترقية الشراكات العمومية والشراكات العمومية/الخصوصية والشركات مع المجتمع المدني، على خلفية التجربة المكتسبة وإستراتيجيات التمويل المطبقة في هذا المجال.	17.17. تشجيع وترقية الشراكات العمومية والشراكات العمومية/الخصوصية والشركات مع المجتمع المدني، على خلفية التجربة المكتسبة وإستراتيجيات التمويل المطبقة في هذا المجال.	1.17.17. حصة الشراكات العمومية/ الخصوصية في الاستثمار العام	MEF					إسهام الرأسمال والمهارة	MEF
18.17. من الآن وحتى 2020، تقديم دعم متزايد لتعزيز البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل تقدما والدول الجزرية الصغيرة، بغرض الحصول على المزيد من المعطيات الجيدة والمحدّثة والدقيقة، والمنشورة حسب مستوى الدخل والجنس والعمر والإثنية والانتماء العرقي ووضعية الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، ووفق سمات خاصة بكل بلد.	غير وجيه بالنسبة لموريتانيا	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	لا محل له	يتعلق بالمجتمع الدولي	لا محل له
19.17. من الآن حتى 2030، الاستفادة من المبادرات القائمة لاستخلاص مؤشرات التقدم في مجال التنمية المستديمة التي قد تكمل الناتج الداخلي الخام، وتقديم الدعم لتعزيز القدرات الإحصائية لدى البلدان النامية	19.17. من الآن حتى 2030، الاستفادة من المبادرات القائمة لاستخلاص مؤشرات التقدم في مجال التنمية المستديمة التي قد تكمل الناتج الداخلي الخام، وتقديم الدعم لتعزيز القدرات الإحصائية	1.19.17. الموارد المخصصة لعزيز القدرات الإحصائية							

بعض المختصرات غير المبيّنة في الجداول السابقة :

ADPIC : الاتفاق حول جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة
CSA : مفوضية الأمن الغذائي
BCM : البنك المركزي الموريتاني
BUR : تقرير التحديث في سنتين
CANIF : لجنة تحليل المعلومات المالية
EPNFD : الشركات والوظائف المالية المعيّنة
CCIAM : غرفة التجارة والصناعة والزراعة في موريتانيا
CRFs : مراكز إعادة تأهيل الحيوانات المتوحشة
DMM : مديرية البحرية التجارية
DPAC : مديرية الصيد التقليدي والشاطئي
FRA : تقويم موارد الغابات
FSMS : مسح متابعة الأمن الغذائي
FT : تمويل النشاطات الإرهابية
GT : فريق العمل
ICDD : التجديد المواطّني والتنمية المستديمة
IFC : المؤسسة المالية الدولية
IMROP : المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد
INN : الصيد غير المصرح به وغير المنظم.
LBA : مكافحة تبييض الأموال
MEN : وزارة التهذيب الوطني
MHA : وزارة المياه والصرف الصحي
MICS : مسح متعدد المؤشرات
MILDA : حملة توزيع الناموسيات المشبعة
MFPMA : الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة
MEDD : وزارة البيئة والتنمية المستديمة
MPEMi : وزارة النفط والطاقة والمعادن
MEFPTIC : وزارة الشغل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال
MJ : وزارة العدل
MS : وزارة الصحة
MT : وزارة النقل
OBNL : هيئات ذات غرض غير ربحية
ONISPA : المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وتربية الكائنات المائية

ONS : المكتب الوطني للإحصاء
ONUSIDA : الأمم المتحدة للأيدز
PNBA : الحظيرة الوطنية لحوض آركين
RESEN : إحصائيات التعليم
SMCP : الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك
SNIM : الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
Spectrum : منظمة "سبكتروم" (الطيف)
SARA : تقويم توفر وقدرات النظام الصحي
SMART: مؤشر خاص وقابل للقياس يمكن النفاذ إليه وواقعي ومؤرخ

الهيئة :	
الاتصال :	
الإحداثيات :	
المواضيع المغطاة :	
أهم المعوّقات المؤسسية	
أهم المعوقات الميدانية	
أهم عناصر الحصيلة	
الآفاق على المدى المتوسط	
وجود إستراتيجية قطاعية	
وضعية المؤشرات القطاعية والموضوعاتية	
وضعية أجهزة المتابعة التقويمية للقطاع	

وثيقة الضوابط المرجعية

لإعداد التقرير الوطني الثاني حول التنمية المستديمة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السياق العام للدراسة

موريتانيا بلد شاسع من بلدان الساحل الإفريقي، يمتد على مساحة 700 030 1 كلم^2. والبلد متصحر في أكثر من 75% من ترابه الوطني، مع ملمح بيئي شديد الهشاشة تجاه التقلبات المناخية. يصنف "مؤشر الأداء البيئي" البلدَ في 2014 في المرتبة 165 من ضمن 178 بلد. ويعزى هذا الأداء الضعيف جزئيا إلى تضافر عوامل بشرية وظواهر مناخية تفاقم الفاقة لدى الطبقات الأشد هشاشة.

يزخر البلد بثروات طبيعية هائلة، وبتنوع بيولوجي بري وبحري متنوع، ومنظومات بيئية ذات أهمية خاصة يعتم د عليها السكان الأفقرون في معاشهم. يعتمد اقتصاد البلد أساسا على هذه الموارد الطبيعية التي تشكل قاعدة للقطاع الأوَّليِّ الذي تسوده الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد.

على الصعيد البشري، ما تزال أنماط الاستغلال الزراعي وهيمنة الوقود الغابي (الحطب والفحم) لتلبية الحاجات الطاقية في المنازل تتطور على حساب المخزون من الموارد والمساحات الغابية.

ووعيا بهذه التحديات، تفاوضت الحكومة الموريتانية مع شركائها الماليين والفنيين، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حول الطور الثالث من مشروع مبادرة الفقر والبيئة، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية لإدماج قضايا الفقر والبيئة في مسارات التخطيط والتنفيذ للإستراتيجيات والسياسات والميزانيات الوطنية، من أجل تنمية مستديمة.

إنّ مشروع مبادرة الفقر والبيئة، الممول من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومة الموريتانية، يرسي نشاطاته على تطوير آليات تمكّن من الاستغلال المستديم للموارد الطبيعية، والمحافظة على التنوع البيولوجي، بهدف تخفيض الفقر، ولا سيما في الوسط الريفي، والإسهام النمو الاقتصادي. وتتركز نشاطاته حول الصلات بين الفقر وتدهور البيئة، وتواجه أسبابها العميقة ضمن مقاربة شمولية.

وهو يجعل من حماية البيئة والاستغلال المستديم محورا لإستراتيجيته في مجال مكافحة الفقر، ولا سيما على مستوى المناطق الزراعية البيئية الهامشية المهددة أو ذات الاحتياطي الضعيف.

وهو يزمع دعمَ المحافظة على المنظومات البيئية وتنوعها البيولوجي وتسييرها المستديم، على المستوى الوطني، من خلال دعم إقامة نظام للمتابعة التقويمية لوضعية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، على مستوى تلك المناطق. يمرّ هذا الدعم لزوما بالقيام بجرد نباتي يشكل موضوع الوثيقة الحالية للضوابط المرجعية. وسيُستفاد من نتائج الجرد، لتزويد نظام المعلومات البيئية لدى وزارة البيئة والتنمية البيئية.

السياق الخاص

في 2012، أعد التقرير الوطني الأول حول التنمية المستديمة في موريتانيا، ليقدم أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستديمة (ريو +20).

ينبثق هذا التقرير عن المبادئ والالتزامات المتخذة في 1992 أثناء قمة الأرض التي انعقدت في "ريو دجانيرو" في البرازيل والتي امتازت بوعي المجتمع الدولي كله بالضرورة الملحة لتأمين تنمية مستديمة، حيث اتفق العالم أجمعُ على نمط من الاستهلاك والإنتاج لا يقوض ديمومة الموارد الطبيعية. لكن من المؤسف ملاحظة أن الأزمة البيئية التي جمعت العالم في ريو في 1992 بعيدة من أن تمتص، بل على العكس من ذلك تعمقت وتجذرت منذ أكثر من 25 سنة، وتحولت اليوم إلى أزمة متعددة الأبعاد.

وطيلة السنوات التي عقبت مؤتمر ريو في 1992، واجهت موريتانيا عددا من التحديات البيئية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية. وكان لذلك انعكاساتٌ بديهية على تنفيذ الأجندة 21 على المستوى الوطني، وكذا على تنمية البلد بصفة عامة.

تقدم تسييرُ الطوارئ على نحو جوهري، لتترك المكانَ لأطر قانونية ومؤسسية وسياسات وبرامج مواتية للتنمية المستديمة، التي تعثر تنفيذها في معظم الأحيان بسبب نقص الوسائل، في مواجهة الحاجات المتسعة.

إنّ مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستديمة الذي انعقد من جديد في ريو دجانيرو في يونيو 2012 مثّل، دونما شك، فرصة للإتيان باستجابات مناسبة للتحديات الضاغطة التي تواجه البشرية، في مستهل الألفية الثالثة. وقد دعا بذلك إلى تحليل نقدي للتقدم المحرز والنواقص الملاحظة في تنفيذ التزامات المجتمع الدولي.

وهكذا، يمثل التقرير على الصعيد الوطني أداة أساسية لتسيير المعارف ووثيقة مؤهلة في السياق الجديد لتحقيق "أهداف التنمية المستديمة". وكان من المتوقع أن يمكّن الحكومة ـ عبر مسار شمولي وموجه نحو تقويم رجعي عملي ووصفي ـ من تقدير التقدم المحرز في مجال تحقيق التنمية المستديمة.

سيأخذ التقرير الوطني حول التنمية المستديمة في نسخته الثانية في الحسبان مجموعَ الأدوات والتقارير والخلاصات على المستوى الوطني، والتي هي وجيهة لدى تلاقي المجالات الثلاث للتنمية المستديمة، أي البيئة والاقتصاد والمجتمع.

وعلى نحو أخص، ينبغي أن يحدد التقريرُ ويوثق المعطياتِ الأولوية المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية التي يسوغ نشرها بوصفها دعما في العون في صنع القرار، لكن أيضا بوصفها معلومات مخصصة للجمهور العريض والشركاء في التنمية لموريتانيا، على حدّ السواء.

يهدف نشر هذه الوثيقة الهامة إلى أخذ تنفيذ مختلف جوانب السياسة الوطنية في مجال البيئة والتنمية المستديمة والموارد الطبيعية لمختلف الاعتبارات البيئية في الحسبان، على نحو أفضل. ينبغي أن تقوم المعلومات المتاحة مقامَ مرجعية لبلوغ أفضل تحقيق لأهداف التنمية المستديمة على المستوى الوطني.

وسيحدد التقرير الصلات الرئيسية بين البيئة وتخفيض الفقر، وسيُدرج في "إستراتيجية النمو المتسارع للرفاه المشترك" التي تغطي الفترة 2030/2016. وينبغي أن يجمع المعلومات الأساسية، وسيفيد في استهداف القضايا التي تمثل طوارئ بيئية أو اقتصادية أو ظواهر اجتماعية تعتبر بارزة في تنمية موريتانيا.

1.3. الهدف العام

يهدف النشاط إلى تسليط الضوء على مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية المستديمة في موريتانيا، مع لمحة عن أهم الدروس المستخلصة والفرص والإخفاقات والإكراهات والآفاق المتاحة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ويجب أن تمكّن الدراسة أيضا من تعزيز إشراك مجموع الفاعلين المؤسسين وغير الحكوميين في مجال التنمية المستديمة في موريتانيا. ويجب أن تمكّن من جهة أخرى من خلق تنافس بين الفاعلين، من أجل التأكد من أنّ تنفيذ نتائج مؤتمر ريو كان موضوع جهود مستمرة وشاملة.

فالهدف العام من الدراسة هو تقديم معلومات وجيهة وجديدة عن وضعية المعرفة ذات الصلة بالمجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مع لمحة حول قضايا مكافحة الفقر على مستوى السكان.
ويجب أن تمكّن أيضا من تحليل مدى ووجاهة الآليات المؤسسية الموجودة على مستوى البلد، ومن تحليل مستوى اتساقها مع منطق التنمية المستديمة على المستوى الوطني.

2.3. الأهداف الخاصة

تتمثل الأهداف الخاصة لهذه الخدمة في تحديد القضايا المتعلقة بتلاقي المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، التي تمثل تغيرا في الاتجاهات الملاحظة أو التي تتطلب الأخذ بعين الاعتبار في تنفيذ السياسة البيئية على المستوى الوطني والتي هي قيد التنفيذ، أو مختلف أدواتها الموضوعاتية أو القطاعية.
وتتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي :

- التحديث الفعلي لمجموع المعلومات المتعلقة بوضعية الرهانات البيئية على المستوى الوطني ؛
- تعزيز مجموع المكتسبات التي سبقت ملاحظتها على مستوى البلد، باستخلاص فكرة ملموسة عن البيئة والموارد الطبيعية والوقع الاجتماعي الاقتصادي لحكامتها، وعن الممارسات الجيدة التي تمكّن من إدراج هذه السياسات في التنمية المستديمة ؛
- الأخذ في الحسبان للمعطيات المتعلقة بالمشروعات والبرامج المنتهية أو قيد الإنجاز على المستوى الوطني، سواء على مستوى المعلومات ذات المرجعية والتي تضم كل المعطيات الوجيهة إلى النتائج المحققة ومناطق التدخل وحجم التمويلات المستخدمة والعوائق والآفاق ؛
- الوضع تحت تصرّف الفاعلين التنمويين لمعطيات ومعلومات مفصلة ومحدّثة حول الموارد الطبيعية (الحيوانات والنباتات والموارد المائية والتربة والمراعي والصيد القاري، والمناجم والسياحة، إلخ) ؛
- تحليل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية للموارد الطبيعية وإسهامها في اقتصاد الأسر والاقتصاد وغير المصنف، إلخ ؛
- تقديم توجيهات وجيهة إلى المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستديمة.

تتمثل أهم النتائج المنتظرة عند نهاية هذه المهمة فيما يلي :

- وصف وتقويم البيئة على مستوى البلد، وكذا العوامل والاتجاهات البيئية التي هي محددة بالنسبة للتنمية ؛
- تقديم وتقويم الهيئات والقدرات المؤسسية ومشاركة المجتمع المدني في القضايا البيئية. ستعطي الدراسة أيضا توصيات في شأن الأخذ في الحسبان للقضايا البيئية في مسار اللامركزية ؛
- وصف وتقويم إدماج الجوانب البيئية في السياسة التنموية وفي القطاعات التي لها صلة جوهرية بالقضايا البيئية، مع الأخذ في الحسبان للتكوين المؤسسي ودور الهيئات الرئيسية ؛
- مراجعة سريعة للتعاون الدولي بالنسبة للنشاطات حديثة العهد أو الجارية في مجال البيئة ؛
- مراجعة سريعة لتدخلات الحكومة مؤخرا أو الجارية في مجال البيئة وتسيير الموارد الطبيعية ؛
- نشر المعلومات السياقية الوجيهة والمحدَّثة في مجال التنمية المستديمة في موريتانيا ؛
- تعبئة الفاعلين المؤسسيين وغير الحكوميين وإشراكهم في مسار التحضير الوطني، من مجال إنجاز الأهداف مؤتمر "ريو" ؛
- إصدار توجيهات لتعزيز البرامج الوطنية لفائدة التنمية المستديمة، اعتمادا على الحوار متعدد الأطراف.

المنهجية

ستعتمد الدراسة على المعطيات الموجودة. وبالتشاور مع هيئات وزارة البيئة والتنمية المستديمة، ومع وزارة المالية والقطاعات الرئيسية (الزراعة\التنمية الحيوانية\ الصيد ؛ المناجم\النفط\الطاقة ؛ الماء ؛ العمران ؛ إلخ)، ولا سيما المجلس المكلف بالتنمية المستديمة ونقطة الربط بـ"مبادرة الفقر والبيئة". سيُنجز العمل في مرحلتين.

ستتمحور المرحلة الأولى، بمدة 20 سنة، حول تقويم وضعية التنمية المستديمة على المستوى الوطني. وينبغي أن تغطي مقابلات ولقاءات مستهدفة، وستجري وفق المراحل التالية:

- تنفيذ ما يلي : (1) تحليل الوثائق والدراسات السابقة ؛ (2) لمحة إجمالية لوضعية الموارد الطبيعية والاقتصاد والملمح الاجتماعي، من خلال هيئاتها المكلفة بالإعلام البيئي؛ (3) تقويم إجمالي لوجاهة وشمولية المعلومات البيئية الموجودة ؛
- الإجراء ـ لدى هيئات فنية ومؤسسية ـ لوضعية ميدانية للمعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة المتاحة وللقدرات التكنولوجية على مستوى البلد.

أما المرحلة الثانية، بمدة 20 يوما، فستمكّن من تحديد حجم الوثيقة، وتقديمها الابتدائي في اجتماع علني.
وستمكّن المرحلة الثالثة، بمدة 5 أيام، من استكمال تحرير التقرير المؤقت، وتقديمه للتعديل والإثراء القيّم من خلال ورشة موسعة.

ينتظر أن يقدم التقريرُ معلوماتٍ مدعّمة ومتسقة ومحللة وموضحة ـ على نحو كاف ـ حول العناصر السياقية المعددة فيما يلي على نحو غير حصري :

1. سياق تنفيذ توصيات "ريو" وجوهانسبرغ في موريتانيا ؛
2. السياق الخاص بموريتانيا ؛
3. السياق السياسي ؛

4. حصيلة التقدم المحرز ؛

الركن البيئي

5. البيئة في تعدد مجالاتها ؛
6. وضعية الاتفاقات متعددة الأطراف حول البيئة ؛
7. التغير المناخي ؛
8. التنوع البيولوجي ؛
9. مكافحة التصحر وتدهور الأراضي ؛
10. التسيير المستديم للغابات ؛

الركن الاقتصادي

11. الرهانات الاقتصادية بالنسبة لموريتانيا ؛
12. استجابة الحكومة للانشغالات الاقتصادية لـ"ريو" ؛
13. التقدم المحرز ؛

الركن الاجتماعي

14. الرهانات الاجتماعية في موريتانيا ؛
15. تقدير القضايا المرتبطة بالنوع ؛
16. استجابة الحكومة للانشغالات الاجتماعية لـ"ريو" ؛
17. التقدم المحرز ؛

18. **هبة جديدة** نحو التنمية المستديمة والاقتصاد الأخضر في موريتانيا ؛
19. الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستديمة ومكافحة الفقر ؛
20. التقدم المحرز في مجال الاقتصاد الأخضر ؛
21. التوجهات الإستراتيجية لتشييد اقتصاد أخضر ؛
22. الوضعية النهائية لأهداف الألفية للتنمية في موريتانيا في 2015 ؛
23. التطور التاريخي لمؤشرات أهداف الألفية للتنمية فيما بين 1990 و2015 ؛
24. عوائق التنمية المستديمة ؛
25. التهذيب البيئي من أجل التنمية المستديمة ؛
26. وضعية التلوث ؛
27. وضعية الطاقة ؛
28. النفاذ إلى التشغيل ؛
29. أهم المؤشرات الوجيهة للتنمية المستديمة في موريتانيا.

مواصفات مُسدِي الخدمة

سيُعهَد بإسداء هذه الخدمة إلى مكتب دراسات وطني، له تجربة ثابتة في الدراسات البيئية، ولا سيما في إطار تسيير المعارف البيئية وأدوات التخطيط البيئي.

ينبغي أن يتوفر المكتب المعني ـ على الأقل ـ على استشاريين كبيرين : خبير بيئي وخبير اجتماعي اقتصادي متخصص في الموارد الطبيعية.

يجب أن يكون الخبير البيئي من مستوى "باكلوريا +5" على الأقل، في علوم البيئة أو في مجال ذي صلة، له تجربة أكثر من 10 في مجال تسيير البيئة والموارد الطبيعية، وكذا في القضايا المرتبطة بـ"الخطة الثانية للعمل الوطني من أجل البيئة". وستكون المعرفةُ الجيدة لقضايا التنمية المحلية وأدوات التخطيط والمتابعة والتقويم ميزة مرجحة.

أما الخبير الاجتماعي الاقتصادي فيجب أن يكون على الأقل من مستوى "باكلوريا +5" في الاقتصاد الاجتماعي أو مجال ذي صلة، مع تجربة تزيد على 10 سنوات، ولا سيما في قضايا اقتصاد البيئة والموارد الطبيعية. خبير في قضايا مكافحة الفقر، ولا سيما المتبعة التقويمية. معرفة جيدة جدا لقضايا التنمية المحلية والإشكالية البيئية ميزة مرجحة.

مدة الخدمة

مدة الخدمة 45 يوما من أيام العمل.

قائمة الأشخاص الذين تم اللقاء بهم

الاسم	الوظيفة
آمدي كمرا	وزير البيئة والتنمية المستديمة
عبد الله ولد باب	مدير التعاون في وزارة الاستصلاح الترابي
عبد الله مسكه	مستشار في وزارة الزراعة
أحمد سالم العربي	مدير التعاون في وزارة البيطرة
بوبه الخالص	مستشارة في وزارة الصيد والاقتصاد البحري
بوبكر ديوب	مدير حماية الطبيعة في وزارة البيئة والتمنية المستديمة
إسلمو جدو	منسق في الجامعة
خديجة إبراهيم	منسقة التنمية المستديمة في الجامعة
معلوم الين مولود	مدير التعاون في وزارة البيئة والتنمية المستديمة
محمد الشيخ	الأمين العام لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط
محمد ولد محمو	المجتمع المدني
محمد يحيى ولد الأفظل	مكلف بمهمة في وزارة البيئة والتنمية المستديمة
ولد بوعمو	مسؤول مكتب التوثيق في وزارة النفط
ولد لخليفه	مدير التعاون في وزارة الصحة
رقية بنت حبت	مستشار في وزارة الصحة
سيداتي ولد الرحيل	مكلف بالتنمية المستديمة في وزارة البيئة والتنمية المستديمة
يحيى ولد اباه	مدير المركز الوطني للتنمية الحيوانية وللبحث البيطري في وزارة البيطرة